مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022

Global
Economic
Diversification
Index

القمة العالمية للحكومات 2022

بالتعاون مع

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

حقوق التأليف والنشر

© كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة

لا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير أو النتائج المُدرجة فيه بالضرورة آراء كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة أو مجلس أمنائها أو إدارتها أو موظّفيها.

عند الاستشهاد بأيّ جزءٍ من التقرير، يجب توثيق المصدر على النحو التالي:

براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022. دبي: كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة. التقرير متوفّر على الموقع الإلكتروني التالي: www.EconomicDiversification.com

تحتفظ كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة بحقوق الملكيّة الفكريّة وحقوق التأليف والنشر الممنوحة بموجب هذا التقرير.

التصميم والتنسيق: شركة إنفوغرافيك. لي (Infographic.ly)

من أجل عرض النسخة التفاعلية من تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي لعام 2022 أو تحميل نسخة عن أحدث مجموعة بيانات أو أحدث نسخة من هذا التقرير، يُرجى زيارة: www.EconomicDiversification.com أو www.GEDI.ae

يمكن التواصل مع فريق العمل المشرف على مؤشّر التنويع الاقتصادي لعام 2022 عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي:
EDI@mbrsg.ac.ae

صفحة الشكر والتقدير

تم إعداد تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الإسهامات والبيانات التي جمعت بعد استشارة مجموعة من الجهات الرائدة والخبراء العالميّين في مختلف مراحل إعداد التقرير. ويُعبّر مؤلّفو التقرير عن امتنانهم للخُبراء العالميّين التالي ذكرهم تقديراً لوقتهم الثمين الّذي خصّصوه والبيانات الّتي قدّموها على مختلف مستويات إعداد تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي، حيث ساهمت عمليّات المراجعة الّتي أجروها في تعزيز جودة ومصداقيّة وواقعيّة المشروع وإثرائه بالبيانات وزيادة نطاق تأثيره على التنويع الاقتصادي وتنويع السياسات.

الخبراء من المنظّمات الدوليّة (بحسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم):

مجموعة البنك الدولي (WB):

د. ريتا رمالو، مدير أول لمجموعة المؤشّرات العالميّة

د. ناوكو ك. كوجو، خبير اقتصادي أوّل

صندوق النقد الدولي (IMF):

د. تيم كالين، رئيس قسم مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي

د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

د. أناليزا بريمي، رئيس وحدة السياسات الهيكليّة والابتكار لدى مركز التطوير التابع لمنظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة

د. ماريا روزا لوناتي، استشاري أول لأمانة سرّ شؤون العلاقات العالميّة

د. ماري-إستيل راي، استشاري أول في قسم شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا لدى أمانة سرّ شؤون العلاقات العالميّة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

ألكساندرا لورانت، محلّلة في الوحدة الخاصّة بالسلع

أنو بيلتولا، وحدة تطوير الإحصاءات والمعلومات في قسم استراتيجيّات العولمة والتطوير

جيوفاني فالينسيسي، موظّف معني بالشؤون الاقتصاديّة في قسم البرامج المخصّصة لأفريقيا وأقلّ البلدان نموّاً والبرامج الخاصّة

مراجعة الأقران:

د. احتشام أحمد، زميلة أولى في مركز الأبحاث الاقتصاديّة لدى جامعة بون ومركز الأبحاث الآسيويّة في كليّة لندن للاقتصاد (LSE)

د. إسوار براساد، أستاذ تولاني لمادّة السياسة التجاريّة في جامعة كورنيل وزميل أول لمؤسّسة بروكينغز

د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

زينب عثمان، زميلة أولى ومديرة برنامج أفريقيا في مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي

د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

د. كارن يونغ، زميلة أولى والمديرة المؤسّسة لبرنامج العلوم الاقتصاديّة والطاقة في معهد الشرق الأوسط

د. نيكولاس ديبيرتيس-شوفين، أستاذ مساعد في كليّة جينيف العليا لإدارة الأعمال وزميل غير مقيم لكليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة

كما يودّ مؤلّفو التقرير التعبير عن تقديرهم لمجلس أمناء والرئيس التنفيذي وعميد كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة، شاكرين دعمهم المطلق خلال مختلف مراحل المشروع.

ويتقدم مؤلّفو التقرير بالشكر للفريق المعني بالأبحاث المرتبطة بالسياسات في كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة، وذلك للدعم الكبير الّذي قدّمه الفريق ومساهمته في الأنشطة المعنيّة بمؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي، مع توجيه الشكر، على وجه الخصوص، إلى الآنسة أنجي شبل المشرفة على إدارة المنشورات، السيد مروان غزال مصمم الشعار، والسيّدة صالحة بوقطارة والسيد شعيب كونوث على تنسيق المسائل المرتبطة بالموقع الإلكتروني. شكرٌ خاص للسيدة كريستينا مولر من مجموعة بورصات لندن.

إلهام الجيل القادم من الحكومات وتمكينه

القمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، حيث تحدد لدى انعقادها سنوياً برنامج عمل حكومات المستقبل مع التركيز على تسخير التكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية.

تبحث القمة العالمية للحكومات في نقاط الالتقاء ما بين العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منصة لتبادل المعرفة بين قادة الفكر ومركز للتواصل بين صنّاع السياسات والخبراء والروّاد في سبيل تحقيق التنمية البشرية وإحداث تأثيرات إيجابية على حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر القمّة العالميّة للحكومات بوابة نحو المستقبل، إذ توفر مساحة لتحليل التوجّهات والمخاوف والفرص المستقبليّة، وميداناً لعرض آخر الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكيّة التي تحث على الإلهام وتحفّز الإبداع من أجل مواجهة التحدّيات المستقبليّة.

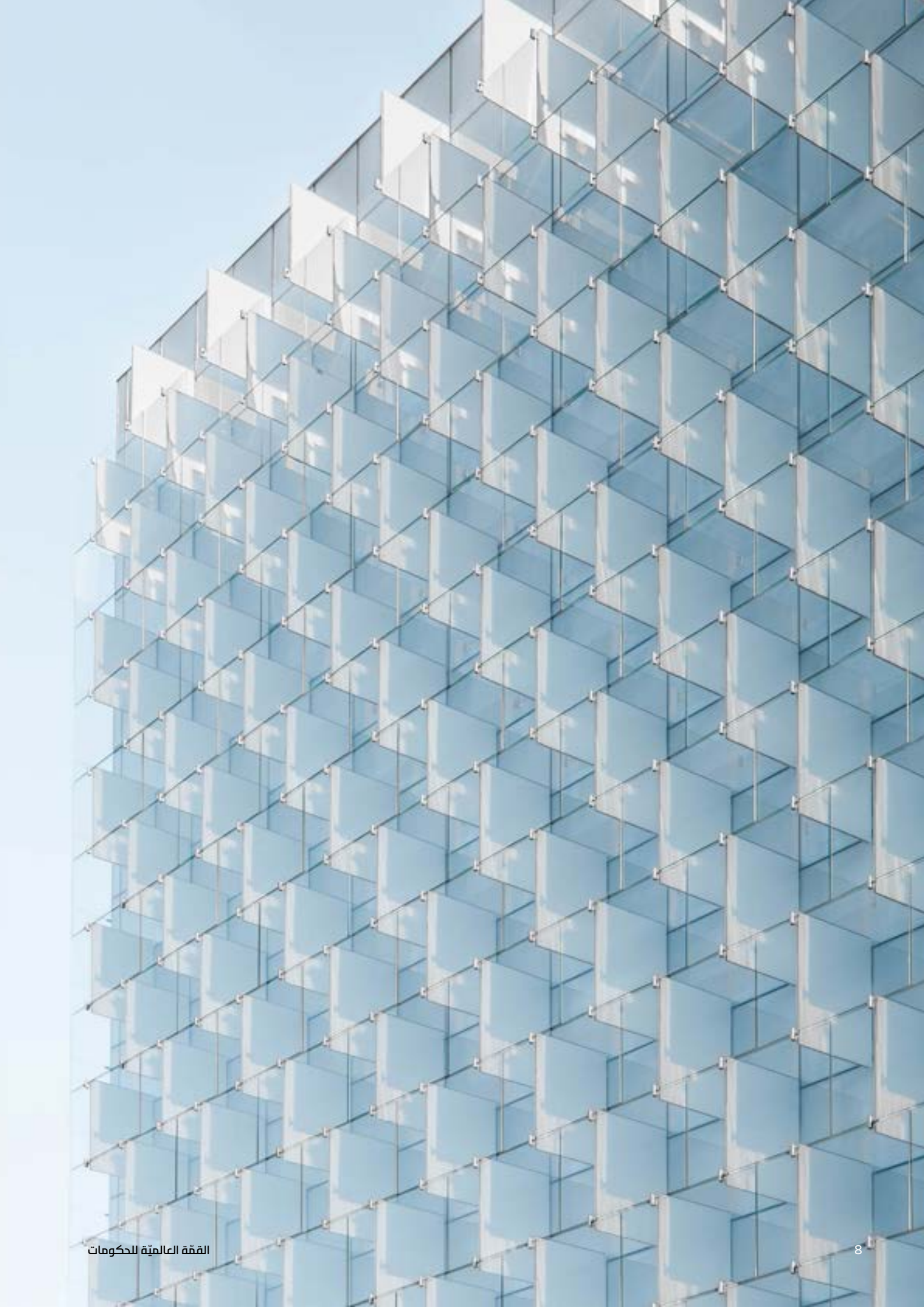

جدول المحتويات

10 الملخّص التنفيذي

16 المقدّمة
23 مزايا التنويع الاقتصادي
24 تحقيق البلدان للتنويع الاقتصادي

28 الخطوط العريضة لعمليّة التنويع الاقتصادي
30 قياس التنويع الاقتصادي
38 خلفيّة وضع مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي
40 قياس التنويع الاقتصادي: منهجيّة وأسلوب مؤشّر التنويع الاقتصادي

56 المنهجيّة والبيانات ذات الصلة
58 التصوّرات المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي ووضعه
59 المرحلة السابقة لمعالجة البيانات
60 تقييم المنهجيّات المرجّح اعتمادها
62 نتائج تحليل العنصر الأساسي

66 النتائج الرئيسيّة
67 الترتيب العالمي بحسب الفترات الزمنيّة المعنيّة
76 الأداء الإقليمي بحسب الفترات الزمنيّة المعنيّة
83 هل نجحت البلدان القائمة باقتصادها على السلع الأساسيّة في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

92 الاستنتاجات والتوصيات

96 المراجع

100 الملحق أ - مؤشّرات البيانات والبيانات الوصفيّة

106 الملحق ب - مجموعات المنتجين بحسب المناطق والدخل والسلع الأساسيّة

110 الملحق ج - ملحق الأساليب الحسابيّة

112 صفحة الشكر والتقدير

113 حقوق النشر والتأليف

الملخّص التنفيذي

بحسب مفهوم مفارقة الوفرة، عادةً ما يكون النموّ الاقتصادي في البلدان/ المناطق الّتي لديها وفرة من الموارد الطبيعيّة متقلّباً وأقلّ من معدّلات البلدان الأخرى.

وجدت الأبحاث ذات الصلة أنّ أداء البلدان الّتي لديها وفرة من الموارد الطبيعيّة هو أقلّ من البلدان الّتي تفتقر إلى الموارد، فقد بيّنت هذه الأبحاث وجود علاقة سلبيّة بين نموّ نصيب الفرد الفعلي من الناتج المحلّي الإجمالي والصادرات من الموارد، إذ أنّ الأنظمة الاقتصاديّة القائمة على الموارد عادةً ما تكون عُرضة للصدمات والظروف الخارجيّة وتكون قابلة للتأثّر بها، ما يؤدّي إلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي.

يكون التنويع الاقتصادي إذاً أساسيّ لمعالجة المسائل المرتبطة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي والنمو الاقتصادي والتنمية.

أصبح "التنويع الاقتصادي" مصطلحاً شائع الاستخدام بين الجهات المصدّرة للنفط وبلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة: ففي حين بُذلت جهود كثيرة خلال العقود الماضية من أجل تحقيق التنويع في عددٍ من البلدان الّتي تعتمد على الوقود الأحفوري، كبلدان مجلس التعاون الخليجي، لم تفلح هذه الخطوات في تضافر الجهود أو تقييم نجاح هذه السياسات، فسعى مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي بذلك إلى سدّ الفجوة الناتجة عن ذلك. وفي حين تناولت عدّة أوراق بحثيّة موضوع تنويع التجارة، ينظر هذا التقرير في التنويع من منظور مختلف، إذ يعالجه من حيث تنويع الدخل/النشاط والتجارة والإيرادات الحكوميّة. **وقد قمنا بتحديد 25 مؤشّراً قائماً على أبعاد التنويع الثلاثة، أيّ المخرجات والتجارة والإيرادات بحسب توزيعها، خلال العقدين الماضيين، على 89 بلداً، كما يتطرّق هذا التقرير، في نطاقه الأوسع، إلى البلدان الّتي تعتمد على السلع ويقوم بمقارنتها مع البلدان الّتي تقوم أنظمتها الاقتصاديّة على الموارد من النفط والغاز.**

إنّ البلد الّذي يعتمد على الموارد تكون

أكثر من 60%

من إجمالي صادراته من السلع موارد طبيعيّة، وتكون نسبة الصادرات من الموارد الطبيعيّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي

أكثر من 10%،

عادةً ما تكون الإيرادات الضريبيّة، في هذه البلدان، وهي نسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، أقلّ من 20%.

حرصاً على تحقيق الشفافيّة و قابلية استخدام مؤشّر التنويع الاقتصادي، يقوم المؤشّر المذكور حصراً على المؤشّرات والبيانات والمعلومات المُتاحة للجميع، وليس على أيّ من المؤشّرات المحدّدة من خلال الاستطلاعات والملاحظة.

إنّ الإعدادات الاقتصاديّة لمؤشّر التنويع الاقتصادي هي مجموعة من الإعدادات المتداخلة، فهي تشمل عدداً كبيراً من المؤشّرات ومجموعات البيانات القصيرة الأجل نسبيّاً، وتهدف إلى وضع تقديرات من شأنها تحديد العدد الكبير من المؤشّرات بثلاثة مؤشّرات فرعيّة أقل تنوعاً: الإنتاج والتجارة والإيرادات الحكوميّة، إضافةً إلى مؤشّر التنويع العالمي الّذي يغطّي كافّة جوانب المؤشّرات الأخرى، حيث تغطّي مجموعات البيانات المدخلة والمرتبطة بالبيانات القابلة للمقارنة 89 بلداً في الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019.

وبعد تقييم مختلف المنهجيّات المتوّفرة، تمّ اختيار منهجيّة تحليل العنصر الأساسي من أجل إنتاج مؤشّر التنويع الاقتصادي.

الاستنتاجات الرئيسيّة

بدلاً من تضييق الفجوة القائمة بين البلدان الأكثر والأقلّ تنوّعاً، توسّعت هذه الأخيرة مع الوقت. بالنسبة إلى البلدان الأقلّ تنوعّاً، أدى الإفراط في الاعتماد على أسعار السلع الأساسيّة إلى عدم استقرار النمو وتقلّبه، كان ضرورياً لهذه البلدان أن تلحق بوتيرة الجهات ذات الأداء الأفضل. وعليه، لا تشير أيّ من الأدلّة المتاحة في هذا الإطار إلى أيّ زيادة على مستوى الالتقاء بين البلدان الأكثر والأقلّ تنوّعاً.

حلّت سبعة بلدان مجدداً في المراكز العشرة الأولى طوال الفترة المذكورة، وهي بلدان ذات دخلٍ عالٍ، وتضمّ، بالإضافة إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبلدين آسيويين، وهما اليابان وسنغافورة، بلدان أوروبيّة، وقد انضمّت الصين إلى البلدان العشرة الأولى منذ عام 2008، وتشمل القائمة المذكورة البلدان الّتي تقوم أنظمتها الاقتصاديّة على الخدمات، كالمملكة المتّحدة وأيرلندا وسنغافورة وسويسرا، ما يشير إلى زيادة أهمّية قطاع الخدمات (واعتماد التقنيّات الجديدة) ودور القطاع الأساسي في تمكين البلدان من إدراك الدول الصناعيّة. من جهةٍ أخرى، حلّت سبعة بلدان في المراكز السبعة الأخيرة من قائمة البلدان العشرة الأولى، وهي أربعة بلدان منتجة للنفط (بما في ذلك بلدين من دول مجلس التعاون الخليجي) وبلدين منخفضي الدخل يقوم نظامهما الاقتصادي على الزراعة.

خلال الفترة الممتدّة بين العامي 2000 و2019، ضمّت **البلدان الّتي سجّلت تحسّناً على مستوى نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي الصين والولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة العربيّة السعوديّة وألمانيا وعُمان،** أيّ أنّ اثنين من هذه البلدان فقط هما من المصدّرة للنفط، ما يدعو إلى ضرورة بذل الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع، مع الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين، هي من البلدان العشرين الأولى الّتي نجحت في تحقيق تحسّنٍ على مستوى نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي.

وقد سجّلت البلدان ذات الدخل المتوسّط، والدخل الأدنى والمنخفض، من البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة، أكثر النتائج انخفاضاً على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي. فبعد أن كانت أستراليا ونيوزيلندا تحتلّان مراكز متقدّمة ضمن المجموعة المذكورة، تراجع أداؤهما من 40 إلى 50% في العام 2019، بينما حقّقت المملكة العربيّة السعوديّة، إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، تحسّناً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، في حين استمرّت الإمارات العربيّة المتّحدة بالتقدّم، حيث حصدت المركز 69 في العام 2000 والمركز 57 في العام 2019، إلّا أنّ أداء البحرين سجّل ركوداً خلال هذه السنوات بعد أن كانت من البلدان السبّاقة في مجال بذل الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع. وتحتلّ عُمان والكويت مراكز متأخّرة في القائمة، غير أنّ عُمان بدأت في تطبيق المراحل الأولى من عمليّة التنويع، ما ساهم في تحقيق تقدّم ملحوظ في هذا الإطار مقارنةً مع النتائج الّتي حقّقتها البلاد في العام 2000، في حين أنّ الكويت ما زالت غير مستعدّة لإجراء الإصلاحات الاقتصاديّة اللازمة عبر اتّخاذ مجلس نوّابها للإجراءات ذات الصلة.

بحسب الأداء الإقليمي وبالاستناد إلى المقارنة، يبدو **أنّ أمريكا الشماليّة هي صاحبة الأداء الأفضل في حين سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأداء الأسوأ،** على رغم أنّ معدّلاتهما قد شهدا تحسّناً من حيث مؤشّر التنويع الاقتصادي ومعظم المؤشّرات الفرعيّة المرتبطة به، في حين حقّقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل النتائج على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي، حيث تبعتها أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى وأوروبا الغربيّة، وازدادت وتيرة التحسّن خلال الأعوام القليلة المنصرمة، أيّ بين العامي 2016 و2019، غير أنّ ما تقدّم لم يكن بالمفاجأة، خصوصاً وأنّ التركيز في المنطقة ارتبط بتنمية القطاع الخاص غير النفطي، إضافةً إلى تطبيق الترتيبات الآيلة إلى إجراء التحسينات، وذلك عبر فرض ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بعض الضرائب.

لا بدّ من الإشارة إلى **العلاقة الوثيقة الّتي تربط بين مؤشّر التنويع الاقتصادي والناتج المحلّي الإجمالي،** حيث تقدّم الإمارات العربيّة المتّحدة والنرويج المثال الأفضل عن البلدان الّتي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي ونتائج قريبة من متوسّط النتائج المرتبطة بالمؤشّر المذكور عام 2019: فقد تراجعت الأرقام المرتبطة بالطابع الريعي للموارد بالمقارنة مع العام 2000 في كثيرٍ من البلدان الّتي نجحت في تحسين نتائجها على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي، ما يشير إلى العلاقة بين المؤشّر والناتج الإجمالي المحلّي وينفي السببيّة بينهما.

يشير تقسيم المؤشّرات إلى ثلاث مؤشّرات فرعيّة إلى ما يلي:

- بالمقارنة بين العامي 2019 و2000، حقّقت أكثر من 90% من البلدان الّتي تمّت مراقبتها تحسّناً على مستوى مخرجات عمليّة التنويع، حيث حلّت المراكز الماليّة مثل سويسرا وسنغافورة في المراتب الأولى إلى جانب الولايات المتّحدة الأمريكيّة وألمانيا والصين واليابان.

- على مستوى المؤشّر المرتبط بالتجارة، حلّت البلدان الرائدة في مجال التصدير في المراكز الأولى، ونجح حوالي ثلاث أرباع من البلدان الّتي يغطّيها المؤشّر الفرعي في تحقيق تحسّن ملحوظ خلال الفترة المذكورة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في سبيل إنشاء العلاقات التجاريّة وتلك المرتبطة بالعولمة بعد عام 2000، خصوصاً بعد أن انضمّت الصين إلى منظّمة التجارة العالميّة. من جهةٍ أخرى، حقّقت بعض البلدان المقدّمة للخدمات، مثل سنغافورة وأيرلندا، نتائج إيجابيّة ملحوظة. أمّا في منطقة الشرق الأوسط، فقد تقدّمت بعض البلدان غير المنتجة للنفط، بما في ذلك المغرب وتونس والأردن على وجه الخصوص، على البلدان النفطيّة، حيث نجحت في تنويع اقتصادها من حيث التصدير والتعامل مع مختلف الشركاء على مستوى التجارة.

- كالعادة، حلّت البلدان الإسكندنافية بين البلدان الّتي حقّقت المراكز الأولى على مستوى المؤشّر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات الحكوميّة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الضرائب المفروضة لديها وتنويعها، في حين أنّ بعض البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة حلّت في المراتب الأخيرة.

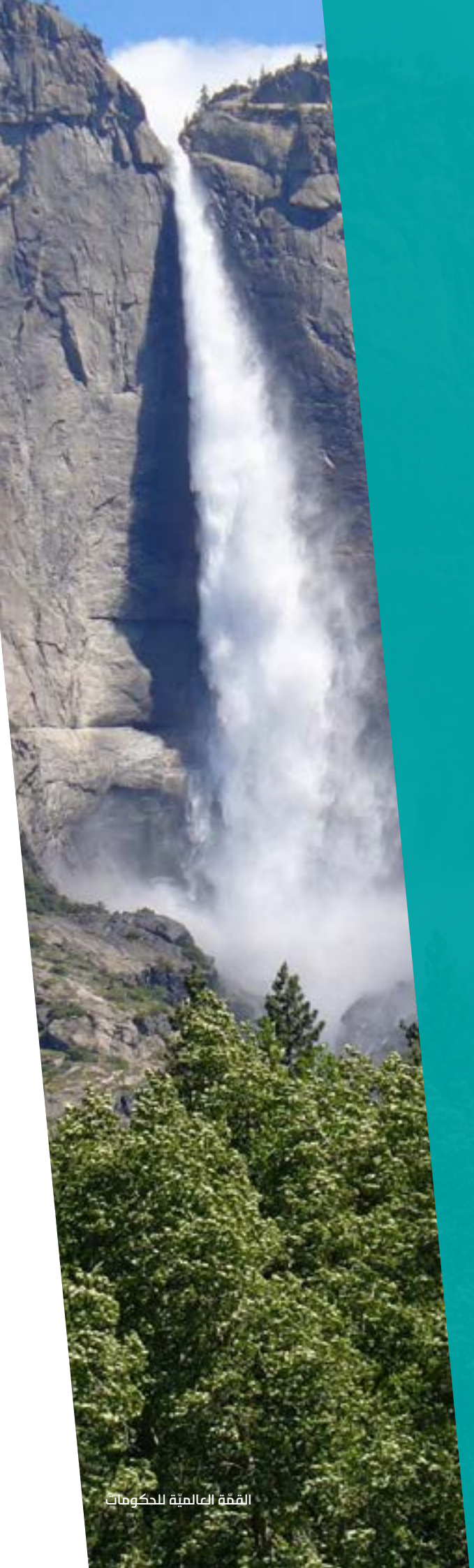

أبعاد التنويع ومؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي

تسهّل المنهجيّة القائمة على البيانات عمليّة وضع السياسات القائمة على الدلائل، فهي:

- تساهم في تحديد تصميم الاستراتيجيّة الواجب اعتمادها والترتيبات والأدوات المرتبطة بالسياسة المعنيّة.
- تمكّن تقييم آثار تطبيق السياسة المعنيّة.
- تقيس فعاليّة السياسات من خلال تفسير الدلائل المرتبطة بها.
- تمكّن متابعة مخرجات السياسات المذكورة وتساعد على تحديد مواطن المشاكل.

وتركّز المرحلة الثانية من مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي على العوامل الأساسيّة والاستراتيجيّات والسياسات الرئيسيّة في هذا الصدد، وتنويع العوامل المحرّكة للمؤشّر المذكور. أمّا التحدّي على مستوى السياسات في البلدان الّتي تعتمد على الموارد، فيكمن في تحويل الاقتصاد الريعي القائم على الموارد إلى محرّكٍ للنمو بدلاً من كونه عائقاً أمام التنمية الاقتصاديّة، وبالتالي تفادي مفارقة الوفرة. وقد نجحت عدّة بلدان، مثل النرويج وأستراليا وماليزيا، في تخطّي عائق الاعتماد على الموارد الطبيعيّة. وبيّنت التحاليل الاقتصاديّة والهيكليّة والمؤسسيّة السبب في ذلك: تشكّل عدّة متغيّرات على مستوى الاقتصاد الكلّي محرّكاً لتحقيق عمليّة التنويع، وهي تشمل سعر الصرف الفعلي (حيث يثني سعر الصرف المبالغ في قيمته، في الحالات الّتي تكون فيها الربحيّة منخفضة، المستثمرين عن الاضطّلاع بنشاط اقتصادي أو إنتاجي جديد)، والتضخّم (حيث يكون لهذه الظروف أثراً سيّئاً على مستوى تطوير القطاع الخاص)، ومعدّل التبادل التجاري (إذ كلّما كان تركيز الصادرات أكبر، كلّما كان معدّل التبادل التجاري أعلى)، والاستثمارات الخاصّة الّتي تشكّل جزءاً من الناتج المحلّي الإجمالي (حيث يكون لذلك أثراً إيجابيّاً على عمليّة التنويع). ويساهم إلغاء القيود التجاريّة والحصول على دعمٍ مالي أكبر وتنويع الصادرات وأخذ العوامل الهيكليّة بالاعتبار، بما في ذلك السكّان ورأس المال البشري (من حيث التخصّصات والمهارات الإضافيّة ومستوى الابتكار والإنتاجيّة الأعلى) والبنى التحتيّة والمؤسّسات في تحقيق عمليّة التنويع الاقتصادي على نطاقٍ أوسع.

نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي: مقارنة بين عامي 2000 و2019

2019 ● 2000 ●

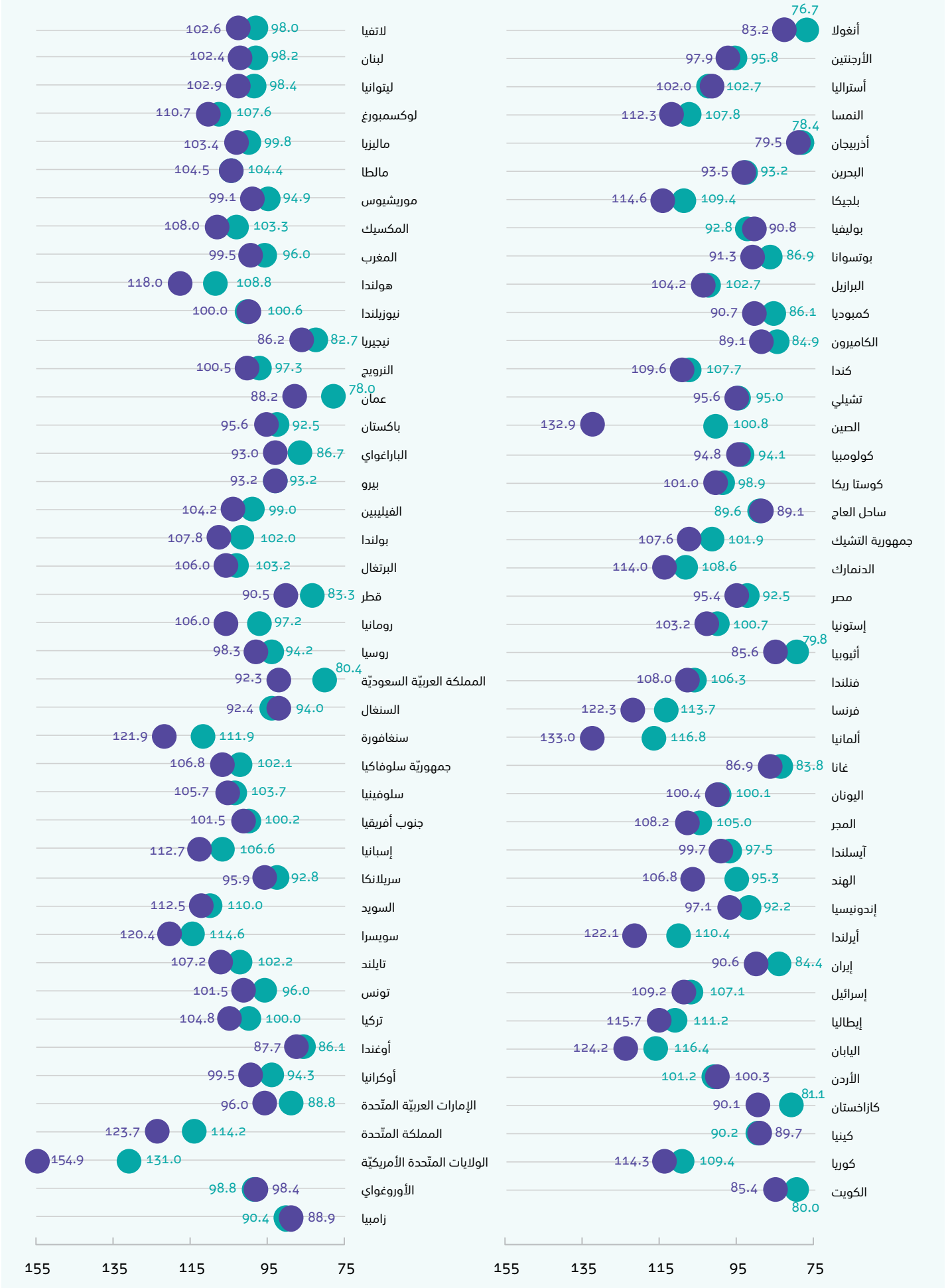

الفصل الأول

المقدّمة

نتيجة التقلّب المستمرّ لأسعار الوقود الأحفوري وتأثير ذلك على استقرار الاقتصاد الكلّي، تتزايد الحاجة اليوم إلى بذل الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان المصدّرة للنفط والغاز، وقد زادت الالتزامات العالميّة الطامحة لمعالجة مسألة التغيير المناخي عبر اتّخاذ تدابير جذريّة في هذا الصدد، خصوصاً تلك المتّخذة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغير ذلك من الجهات المعنيّة، من ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي **خصوصاً وأنّ النفط والغاز قد تسبّبا، على التوالي، بنسبة 81.31% و 26.21% من انبعاثات الغازات الدفيئة عام 2020**[1]. وبعد اعتماد الجهود الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي كسياسة من شأنها تخفيف الأثر المترتّب عن تقلّب أسعار النفط على مستوى الاقتصاد الكلّي، تتضافر الجهود اليوم من أجل تحقيق المكاسب الاقتصاديّة من خلال اعتماد الاقتصاد الأخضر على نطاقٍ أوسع. وعلى رغم الجهود الّتي بذلتها عدّة بلدان يقوم نظامها الاقتصادي على العمليّات المرتبطة بالوقود الأحفوري، مثل دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، خلال العقدين المنصرمين، لم تكن الجهود كافية من أجل الحرص على تضافرها أو تقييم نجاح السياسات المذكورة.

ويهدف هذا التقرير إلى النظر في الأساس المنطقي النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، وقياس مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي ووضعه.

[1] المصدر: https://ourworldindata.org/emissions-by-fuel

عادةَ ما تعاني البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة من مفارقة الوفرة. وفي هذا السياق، يكون النمو الاقتصادي لهذه البلدان، خصوصاً تلك الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة غير المتجدّدة والمحروقات، أقلّ وأكثر تقلّباً، فحقّقت بعض البلدان الشرق أوسطيّة في الثمانينيّات نسبة نموٍّ سلبيّة. وعادةً ما تحقّق البلدان المذكورة نتائج أسوء على مستوى التنمية بالمقارنة مع البلدان الّتي تكون كمّية مواردها الطبيعيّة أقلّ. وقد استنتج ساكس ووارنر (2001) أنّ وتيرة نموّ الأنظمة الاقتصاديّة القائمة على الموارد غالباً ما تكون أبطأ، حيث تكون متأخّرة عن الأنظمة الاقتصاديّة الّتي تفتقر إلى الموارد الطبيعيّة، إذ تكون العلاقة بين الناتج المحلّي الإجمالي للفرد إلى معدّل الصادرات من الموارد سلبيّة، وذلك بحسب ما بيّنته عيّنة من 97 بلداً نامياً خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1970 و1989.

كلّ زيادة في الانحراف من حيث حصّة الصادرات من المواد الأوليّة من شأنها **تخفيض معدّل نموّ البلد المعني بـ 0.6 إلى 1.5%.**

العلاقة السلبيّة بين الناتج المحلّي الإجمالي للفرد والصادرات من السلع الأوليّة والمحروقات

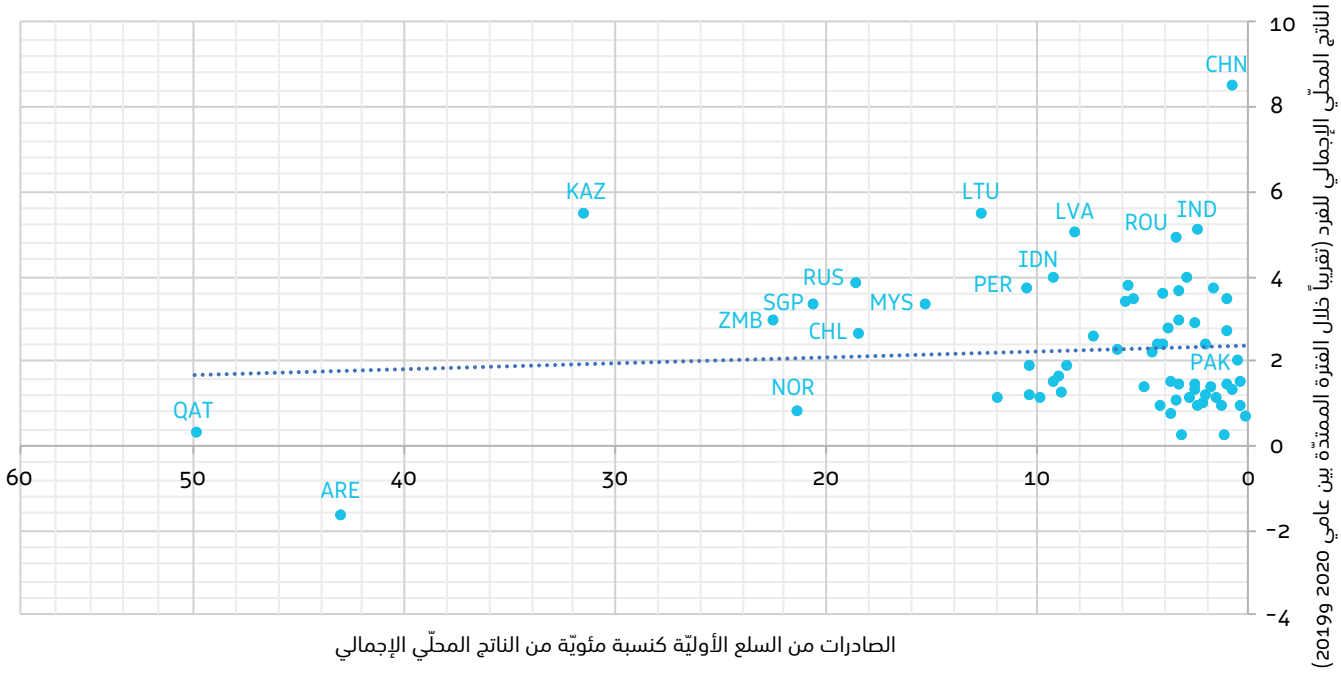

عادةً ما تكون مفارقة الوفرة مرتبطة أيضاً بما يُعرف بالمرض الهولندي، **حيث يكون لتركيز عائدات الصادرات من الموارد الطبيعيّة أثراً سلبياً على مستوى القطاعات غير المرتبطة بالموارد الطبيعيّة في بلدٍ ما**، وذلك من خلال التسبّب في ارتفاع سعر الصرف الفعلي والأجور.

وقد أصبح ذلك جليّاً خلال فترة الانتعاش الاقتصادي في أستراليا بسبب الذهب خلال القرن التاسع عشر وبروز البلدان الغنيّة بالنفط خلال أوائل السبعينيّات وانتشار البنّ الكولومبي في أواخر السبعينيّات وما إلى ذلك. فقد أضعفت زيادة قيمة سعر الصرف الفعلي مستوى المنافسة فيما يتعلّق بصادرات البلد المعني، ما قلّص بدوره نطاق الصادرات التقليديّة. وقد أطلق على ذلك تسمية "ظاهرة الإنفاق".

وقد لاحظ هاردينغ وفينابلز (2013) أنّ **الاستجابة للمكاسب غير المتوقّعة المرتبطة بالموارد من شأنها أن تسبّب بتخفيض الصادرات من غير الموارد الطبيعيّة بنسبة تتراوح بين 35 و70%.** ويرتبط ذلك بظاهرة حركة الموارد، أيّ أنّ الموارد، بما في ذلك رأس المال واليد العاملة، مخصّصة لإنتاج السلع المحلّية الّتي لا يتمّ التداول بها دوليّاً، كقطاع الإنشاءات مثلاً، وذلك من أجل تلبية الطلب المحلّي المتزايد، وبالتالي الاستجابة لازدهار قطاع الموارد الطبيعيّة، مما يؤدّي إلى تراجع إنتاج الصادرات التقليديّة. أمّا إسماعيل (2010)، فقد وجد أنّ **نسبة 10% من المكاسب غير المتوقّعة مرتبطة إلى حدٍّ ما بانخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة بنسبة تتراوح بين 3 و4%.**

وقد بيّنت أوراق بحثيّة مختلفة لساكس (1995، 1999، 2001) أنّ تحقيق الثراء غير المتوقّع من شأنه الإفراط في الطلب على المنتجات الّتي لا يتمّ التداول بها، ما يؤدّي إلى زيادة التكاليف المحليّة والأجور.

وعلى الرغم من أنّ القطاعات القائمة على الموارد عادةً ما تساهم في تحقيق إيرادات ماليّة كبيرة، قد لا يكون لهذه الأخيرة أيّ تأثير فيما يتعلّق باستحداث وظائف متكافئة، أكانت مباشرة أم غير مباشرة، إذ يقوم الطابع الرئيسي لهذا القطاع على رأس المال بشكلٍ كبير والقدرة المحدودة على إقامة العلاقات السابقة والمستقبليّة، مما ينتج عنه فائضاً محدوداً يمكن للعناصر الأخرى من النظام الاقتصادي الاستفادة منه، وتحقيق مكاسب محدودة مرتبطة بالإنتاجيّة. أمّا غيلفاسون (2001)، فقد اعتبر **أنّ وفرة السلع الأساسيّة من الموارد عادةً ما تتسبّب باكتظاظ على مستوى رأس المال البشري والأنشطة المرتبطة بريادة الأعمال والابتكار**، ما يثبط عزيمة الجهات الّتي تتطلّع إلى تحقيق أرباح.

ولمفهوم الدول الريعية أهميّة كبيرة في هذا السياق، حيث يمكن تعريف **الاقتصاد الريعي**[2] على النحو التالي:

عادةً ما تكون الحالات الريعية واسعة الانتشار في البلدان الّتي يكون نظام اقتصادها ريعيّاً.

يمكن للبلد المحافظة على استدامة اقتصاده دون أن يكون قطاع الإنتاج المحلّي لديه قويّاً.

تضطلع معظم اليد العاملة في البلد المعني فقط في توزيع أو استخدام الخدمات الريعيّة، عوضاً عن الاستفادة من الأرباح المترتّبة عنه.

تكون حكومة البلد الطرف الأساسي المستفيد من أرباح الاقتصاد الريعي.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا الإطار، إلى أنّ مبدأ **"لا يمكن إلّا لمن يدفع الضرائب أن يمثّل في مجلس النواب"** هو أحد المبادئ الأكثر شيوعاً في إطار النموذج الريعي. وكان اعتماد البلدان الغنيّة بالثروات النفطيّة على مجموعة من الأرباح وتحصيل الضرائب وإدراجها كإيرادات لصالح الدولة محدوداً، مع الإشارة إلى أنّه عادةً ما يتمّ تحصيل الضرائب من الوكالات التابعة للدولة. فمثلاً، تقوم الشركات المملوكة للدولة والعاملة في القطاع النفطي والشركات الأجنبيّة[2] بتسديد الضرائب لصالح الدولة، مما يؤدّي عادةً إلى انعدام التنويع الاقتصادي والتركيز على الإيرادات الحكوميّة الناتجة عن الأرباح المكتسبة من الموارد الطبيعيّة.

بدأ عددٌ من القيّمين على التحاليل التجريبيّة بالتشكيك في مدى دقّة **فرضيّة "مفارقة الوفرة"**، حيث تركّز الأبحاث على دور المؤسّسات في تحديد مسار التنمية الاقتصاديّة في البلدان الغنيّة بالموارد (غيلفاسون، هيبيرتسون وزويغا (1999)، مهلوم وآخرون (2006)، ليديرمان ومالوني (2007)، برافو-أورتيغا ودي جورجيو (2007) وآخرون).

ويعتبر فرانكيل (2010) أنّ **"الهبات الممنوحة لمصادر السلع الأساسيّة، كالنفط والموارد المعدنيّة وبعض الحبوب، تتسبّب بضعف المؤسّسات، إذ أنّ الفساد وعدم المساواة والتمييز بناءً على الفئة الاجتماعيّة والمشاكل المرتبطة بالصلاحيّات الدائمة وانعدام حكم القانون وحقوق الملكية ستنتشر وسط هذه المؤسسات."** وعلى رغم ذلك، نجحت بعض البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة، مثل النرويج وإندونيسيا، في تحقيق أداءٍ جيّد أو استثنائي على مستوى إدارة الثروات وتطوير المؤسسات، بالمقارنة مع نظرائهم من البلدان الغنيّة بالموارد، مثل نيجيريا وفينزويلا.

اعتمد بجورلاند وثورسود (2014) نموذج العنصر الديناميكي وطبقّاه على حالة أستراليا والنرويج، ووجدا أنّه **قد يكون لقطاعٍ قائمٍ على الموارد، خلال ازدهاره، فائضاً من حيث الإنتاجيّة لصالح القطاعات الأخرى غير القائمة على الموارد.**

وتشير إحدى الوقائع المحدّثة ذات الصلة إلى أنّ **الاعتماد على السلع الأساسيّة من الموارد الطبيعيّة عادةً ما تعرّض البلدان إلى المخاطر على مستوى سوق السلع الأساسيّة وتلك المترتبّة عن الصدمات المرتبطة بالأسعار وعدم الاستقرار،** إذ تكون هذه البلدان معرّضة، أكثر من غيرها، للصدمات الخارجيّة السلبيّة والتقلّبات من ناحية عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي.

وهناك أثرين أساسيّين مرتبطين بتقلّبات أسعار السلع الأساسيّة، حيث عادةً ما تتسبّب الآثار المذكور بتغييرات على مستوى التجارة:

1. **زيادة (انخفاض) على مستوى إيرادات الصادرات وزيادة (انخفاض) على مستوى أسعار السلع؛ و**
2. **زيادة الإنفاق الحكومي بالتزامن مع زيادة وانخفاض الأسعار.**

ولوحظ أنّ البلدان المنتجة للنفط تقوم أيضاً بمسايرة الدورات الاقتصاديّة، وعادةً ما تكون هذه المسايرة متزامنة مع انخفاض الإنفاق الرأسمالي لتغطية العجز المالي، ما تسبّب بنشوء دورة ازدهار وكساد على مستوى السلع الأساسيّة، إذ تفاقمت حدّة هذه الدورة بعد فرض السياسات الماليّة القائمة على مسايرة الدورات الاقتصاديّة.

[2] اطّلع على بيبلاوي (1987).

[3] خلال السنوات القليلة المنصرمة، قام العديد من البلدان المصدّرة للنفط بفرض ضرائب وبدأت هذه البلدان بتنفيذ الخطوات الآيلة إلى عدم الاعتماد على الإعانات الحكوميّة، الأمر الذي يخالف الأحكام المنصوص عليها في "العقد الاجتماعي" المرتبط بالمراجع المعنيّة بالاقتصاد الريعي. ويقترح كراين، في أحد الفصول الّتي تتطرّق إلى موضوع "الإصلاحات على مستوى الإعانات الحكوميّة وزيادة الضرائب في البلدان الشرق أوسطيّة الّتي تقوم على الاقتصاد الريعي" (https://www.bakerinstitute.org/files/13993) أنّ العقود الاجتماعيّة عادةً ما تكون "أقلّ صرامة من تلك الواردة في المراجع المرتبطة بالاقتصاد الريعي".

التغيير على مستوى أسعار السلع الأساسيّة خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2000 و2020

ارتفاع وانخفاض أسعار السلع الأساسيّة خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2000 و2020

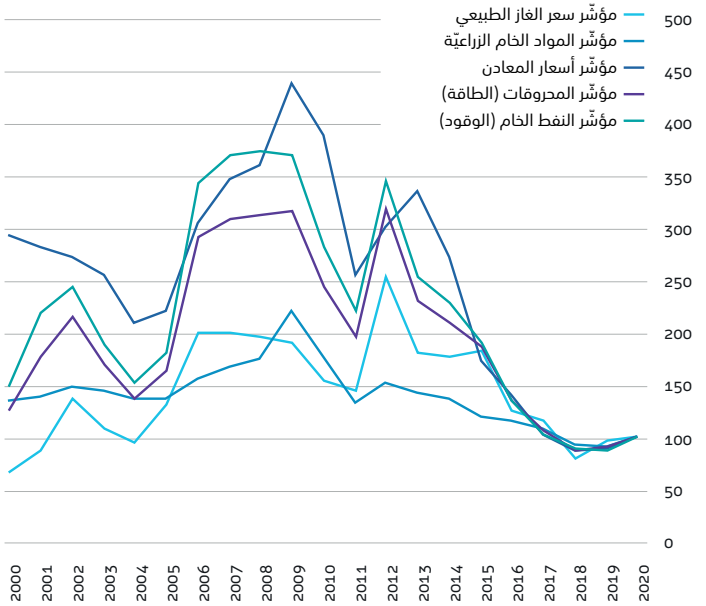

سعر النحاس (بحسب بورصة لندن للمعادن - النحاس من الدرجة الأولى، بالدولار الأمريكي لكلّ طنّ متري)

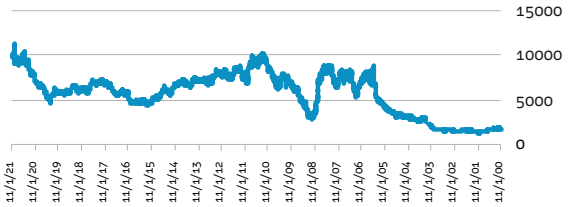

سعر نفط برنت (بالدولار الأمريكي لكلّ برميل)

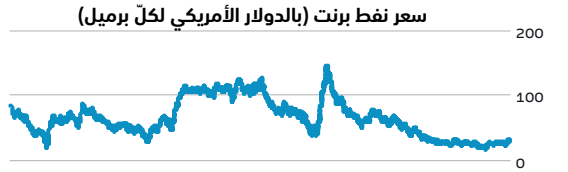

البنّ (المنظّمة الدوليّة للقهوة، حبوب بن كولومبيا أرابيكا، بحسب بورصة نيويورك للسلع، بالدولار الأمريكي للرطل)

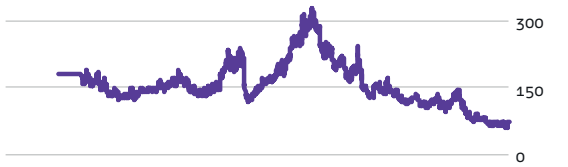

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي

تقلّب النمو الاقتصادي على مستوى الأنظمة الاقتصاديّة القائمة على الموارد الطبيعيّة بالمقارنة مع الأنظمة الاقتصاديّة غير القائمة على الموارد الطبيعيّة

نمو الناتج المحلّي الإجمالي بالنسبة إلى الجهات المنتجة للنفط بالتزامن مع التقلّبات وحركة سعر النفط

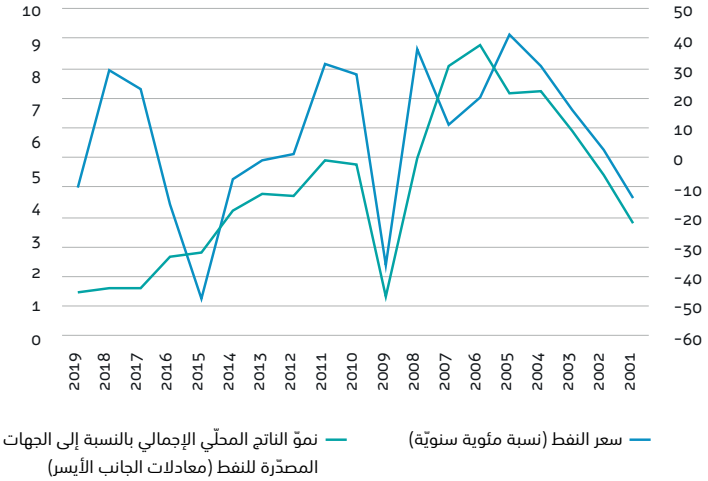

تقلّب نموّ الناتج المحلّي الإجمالي هو الأعلى لدى الجهات المنتجة للنفط

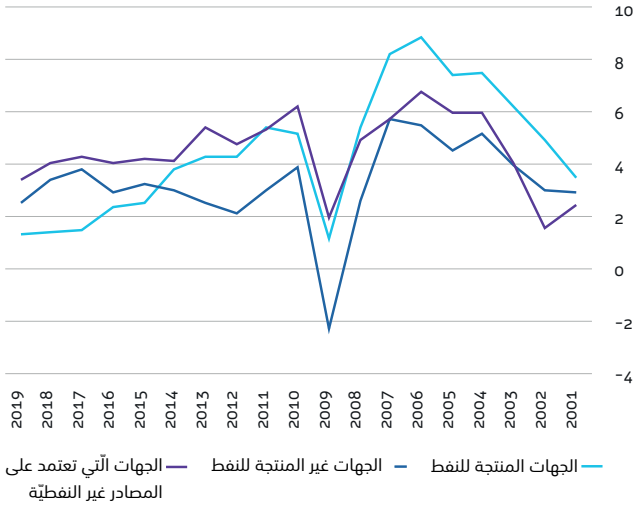

المصدر: البنك الدولي

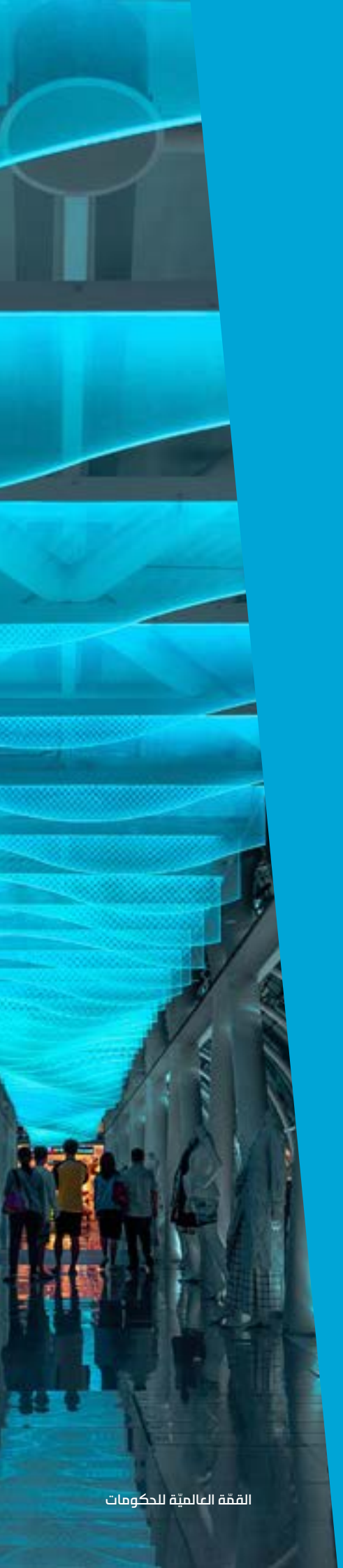

وقد لاحظ أربيل (2011) أنّ المتغيّرات الماليّة كانت خاضعة لسياسة مسايرة الدورات الاقتصاديّة في البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1990 و2009، وأنّ النفقات الحكوميّة خاضعة لسياسة مسايرة الدورات الاقتصاديّة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط، غير أنّها غير خاضعة لهذه السياسة في البلدان ذات الدخل العالي الّتي تقوم بتطبيق سياسات لضمان استقرار الدخل. ويبدو أنّ سبب الاختلاف في ذلك يعود للقيود الخارجيّة المفروضة على التمويل وعلى العوامل السياسيّة والمؤسسيّة، إذ تستخدم البلدان المنتجة للنفط الصناديق المخصّصة لضمان استقرار القطاع النفطي وصناديق الثروة السياديّة الّتي يودع الفائض من العائدات الحكوميّة فيها، على نحوٍ متزايد، حيث تمّ اعتمادها كأداة لمعالجة مسألة تقلّب عائدات القطاع النفطي.

وعادةً ما تستنزف الإعانات الممنوحة لقطاع الوقود الأحفوري الخزينة الحكوميّة في العديد من البلدان المذكورة. فبحسب كوادي وآخرين (2019)، سجّلت "الإعانات الممنوحة قبل فرض الضرائب"، أيّ عندما يقوم المستهلكون بسداد سعر المحروقات الّذي يكون أقلّ من التكاليف الّتي تكبّدتها الجهة المعنيّة في سبيل توفير هذه المواد إليهم، أعلى مستوياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث بلغت قيمة الإعانات المذكورة 152 مليار دولار أمريكي عام 2017، وحلّت بلدان رابطة الدول المستقلّة في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة الإعانات الممنوحة فيها 49 مليار دولار أمريكي. أمّا "الإعانات الممنوحة بعد فرض الضرائب"، وتمثّل مجموع الإعانات الممنوحة قبل فرض الضرائب والإعانات الخاضعة للضرائب، فهي "تعكس الفرق بين سعر المحروقات الحالي والسعر الّذي كان يترتّب على المستهلكين تسديده بعد إضافة تكاليف التزويد بالمحروقات والضرائب المفروضة بالنظر إلى التكاليف البيئيّة والمتطلّبات المرتبطة بالإيرادات عليه. وتشكّل هذه الإعانات 13% من الناتج المحلّي الإجمالي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، ويعود ذلك، بشكلٍ أساسي، إلى فرض رسوم أساسيّة غير كافية على التزويد بالمحروقات والتكاليف البيئيّة وتكاليف النفط.

وتقدّر المكاسب المالية الناتجة عن الإعانات الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان:

بحوالي 22% من الإيرادات الحكوميّة

حوالي 7% من الناتج المحلّي الإجمالي الإقليمي

مزايا التنويع الاقتصادي

إنّ عمليّة التنويع الاقتصادي أساسيّة لمعالجة تقلّبات الاقتصاد الكلّي والنمو الاقتصادي والمسائل المرتبطة بالتنمية. وبهدف معالجة المخاطر المذكورة، ركّزت الجهات المصدّرة للنفط والغاز وغيرها من الجهات المصدّرة على التنويع الاقتصادي باعتباره أولويّة وهدف متوخّى من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة.

وعليه، لا بدّ من طرح سؤالين بغاية الأهميّة:

ما هي مزايا التنويع الاقتصادي؟

كيف تقوم الدول بتنفيذ عمليّة التنويع الاقتصادي؟

تساهم عمليّة التنويع الاقتصادي في تحقيق التكافؤ على مستوى الأنظمة الاقتصاديّة، إذ أنّ ذلك ضروري لضمان استدامة النمو والتنمية الاقتصاديّين. وتساعد هذه العمليّة دول مجلس التعاون الاقتصادي والجهات المنتجة والمصدّرة للوقود الأحفوري على الحدّ من التعرّض للتقلّبات والتسبّب بوقوع أيّ ارتياب في سوق النقط العالمي، كما وتفادي نشوء دورات الازدهار والكساد في السوق. إنّ الأنظمة الاقتصاديّة المتنوّعة الطابع تعاني من تقلّباتٍ أقلّ من حيث المخرجات، وعادةً ما يكون ذلك مرتبطاً بانخفاض مستوى الشكّ من الناحية الاقتصاديّة، وذلك بالنسبة إلى الأسر المعيشيّة والأعمال والحكومات وما إلى ذلك من مجالات الّتي يكون احتمال نموّها الاقتصادي أعلى.

ويمكن لعمليّة التنويع الاقتصادي أن تساهم في:

- إعادة توجيه الأنظمة الاقتصادي نحو الاضّطلاع بالأنشطة القائمة على المعرفة والابتكار؛
- تعزيز الأنشطة في القطاع الخاص، بما في ذلك القطاعات القابلة للتداول؛
- تنويع المهارات على مستوى اليد العاملة، تسهيل الحركة وتخفيض التكاليف المترتّبة عن المرحلة الانتقاليّة، استحداث فرص العمل، زيادة نمو الإنتاجيّة وتحقيق نموّ مستدام أكبر؛
- توفير أموال عامّة أكثر استدامة تعتمد بشكلٍ أقلّ على الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعيّة؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص بالاستناد إلى معدّلات النموّ الاقتصادي الثابتة؛
- تحقيق استقرار أكبر على مستوى الاقتصاد الكلّي، بما في ذلك من حيث الدخل المتوفّر والاستهلاك.

تحقيق البلدان للتنويع الاقتصادي

تستند نظريّات النمو الاقتصادي على نموذج مالتوزيان الكلاسيكي للنموّ الّذي يفترض أنّ نمو السكان المضطرد من شأنه تجاوز الموارد المتاحة، ما يتسبّب بالعودة إلى الاضطّلاع بالأنشطة الإنتاجيّة، وبالتالي تراجع النمو. أمّا نظريّة النمو الاقتصادي الكلاسيكيّة المحدّثة، فهي تعتمد اتّجاهاً أقلّ كآبةً، إذ تعتبر أنّه يمكن تحقيق النمو على مستوى الإنتاجيّة والمستوى الاقتصادي من خلال توظيف مخرجات اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا، في حين أنّ نموذج سولو-سوان الابتكاري للنموّ هو النموذج الأكثر رواجاً، بينما تضمّ النظريّات الأخرى نماذج تقوم على ضمّ الأراضي والموارد الطبيعيّة المستنزفة، كالنفط والغاز، والموارد المعدنيّة إلى سياقها.

من جهةٍ أخرى، تفترض نظريّة النمو الباطني أنّ السبب في النموّ يكمن في العوامل الداخليّة، بما في ذلك التقدّم التكنولوجي، ما يدفع إلى اعتبار نظريّة النمو الباطني جزءاً من النظريّات الكلاسيكيّة المحدّثة.

يرتبط التنويع الاقتصادي بشكلٍ وثيق بعمليّات التغيير الهيكلي.

فمثلاً، يُعتبر الانتقال من الأنشطة الزراعيّة إلى الصناعيّة، كما كانت الحال في الستّينيّات والسبعينيّات، بالتزامن مع العولمة المتزايدة والتغييرات التكنولوجيّة (تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات على سبيل المثال)، خطوة إضافيّة نحو الانتقال إلى الأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات. وتركّز نظريّة النمو الباطني أيضاً على أهميّة طابع قطاع الأنشطة الّتي يضطّلع بلد ما به، حيث تعتمد عائدات الحجم على القطاع بحدّ ذاته. إنّ الأمثلة المرتبطة بعمليّة التغيير موثّقة جيّداً، حيث خضع العديد من البلدان الصناعيّة، مثل البلدان الواقعة في شرق آسيا، لتغييرات عديدة للانتقال من أنظمة اقتصاديّة ذات إنتاجيّة منخفضة وقائمة بشكلٍ أساسي على الزراعة إلى أنظمة اقتصاديّة ذات إنتاجيّة مرتفعة واستحداث وظائف جديدة في الأرياف على وجه الخصوص، وذلك من أجل تسهيل تحقيق النمو.
وشهدت العقود الأخيرة عمليّة تغيير مشابهة، إذ انتقل العديد من البلدان من الاعتماد على الصناعة إلى الخدمات الّتي لها حالياً الحصّة الأكبر في القيمة المضافة وتقدّم العدد الأكبر من فرص العمل في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تقوم عمليّة تنويع الإنتاج الناجحة على إعادة تخصيص الموارد بين مختلف الصناعات أو فيها، مع الحرص على نقلها من الأنشطة ذات الإنتاجيّة المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجيّة والقيمة المضافة الأعلى.

عادةً ما تكون الزيادة في دخل الفرد، خلال مراحل التنمية الأولى، مترافقة مع تغيير على مستوى هيكليّة الإنتاج والتصدير لبلدٍ ما. ويعتبر إيمبز وواكزيارغ (2003) أنّ مراحل التنويع غالباً ما تعتمد قالباً نصف دائري، إذ تقوم الدول أولاً بتنويع النشاط الاقتصادي على نحوٍ متساوٍ بين مختلف القطاعات بالتزامن مع زيادة نصيب الفرد إلى الناتج المحلّي الإجمالي، غير أنّ التوزيع عبر القطاعات يعود ليرتبط بإعادة تحديد الاختصاصات خلال المراحل اللاحقة من عمليّة التنمية، وخصوصاً على مستوى المرحلة الانتقاليّة. إنّ عمليّة التنمية الاقتصاديّة مرتبطة بشكلٍ أساسي بزيادة التنويع في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط، غير أنّها تنحسر بإعادة تحديد الاختصاصات النامية على مستويات الدخل الأعلى للفرد.
ويعتبر باهار وسانتوس (2018) أنّ البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة معزولة من حيث العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل وتركيز الصادرات، حيث لا تساهم حصّة أكبر من الصادرات من الموارد الطبيعيّة في زيادة التركيز على الصادرات من غير هذه الموارد فقط (ظاهرة الإزاحة)، بل تستحوذ الصادرات الرأسماليّة (بالمقارنة مع الصادرات المنتجة من اليدّ العاملة) على صادرات هذه البلدان.
نتائج استخدام التكنولوجيا في هذا الإطار:

يمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة أن يؤدّي إلى تحقيق مستوى أتمتة أعلاه، حيث ساهم ذلك، في القطاع الزراعي مثلاً، في تمكين الانتقال إلى الاضطلاع بأنشطة ذات إنتاجيّة أعلى أو إطلاق الثورة الصناعيّة الرابعة، كما وإلى تحقيق الابتكار على نطاقٍ أوسع وتمكين البلدان من إدراك التطوّرات التكنولوجيّة، ما يساهم، بالتالي، في تحقيق التنويع والتغيير الهيكلي على نحوٍ أكبر.

ويقترح هيدالغو وآخرون (2007) وهوسمان وآخرون (2014) أنّ البلدان تقوم بالتنويع عبر استبعاد المنتجات الّتي تكون متخصّصة فيها واعتماد منتجات تتطلّب قدرات مشابهة ويكون لها تغطية قريبة من المنتجات الأخرى. وبذلك، يتمّ إنشاء مؤشّر تعقيد، بحيث يشمل تنويع الصادرات الّتي تنتجها البلدان وعدد البلدان الّتي تقوم بتصديرها. وتندرج الموارد الطبيعيّة، في هذا المؤشّر، على مستوى الكثافة والتعقيد المنخفضين للمنتجات الحرجيّة بالمقارنة مع السلع الأخرى، ما قد يقدّم احتمالات أقلّ من حيث الانتقال إلى الصناعات الأخرى، ما يجعل هذه الفئة من أصعب فئات السلع الّتي يمكن تنويعها. أمّا النفط الخام، فهو المنتج الّذي يحلّ في المراتب الأخيرة من المؤشّر المذكور، قبل القصدير الخام والقطن. ويعتبر أحمدوف (2014) وليديرمان (2012) أيضاً أنّ النفط، وهو من السلع الأساسيّة، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتركيز الصادرات.

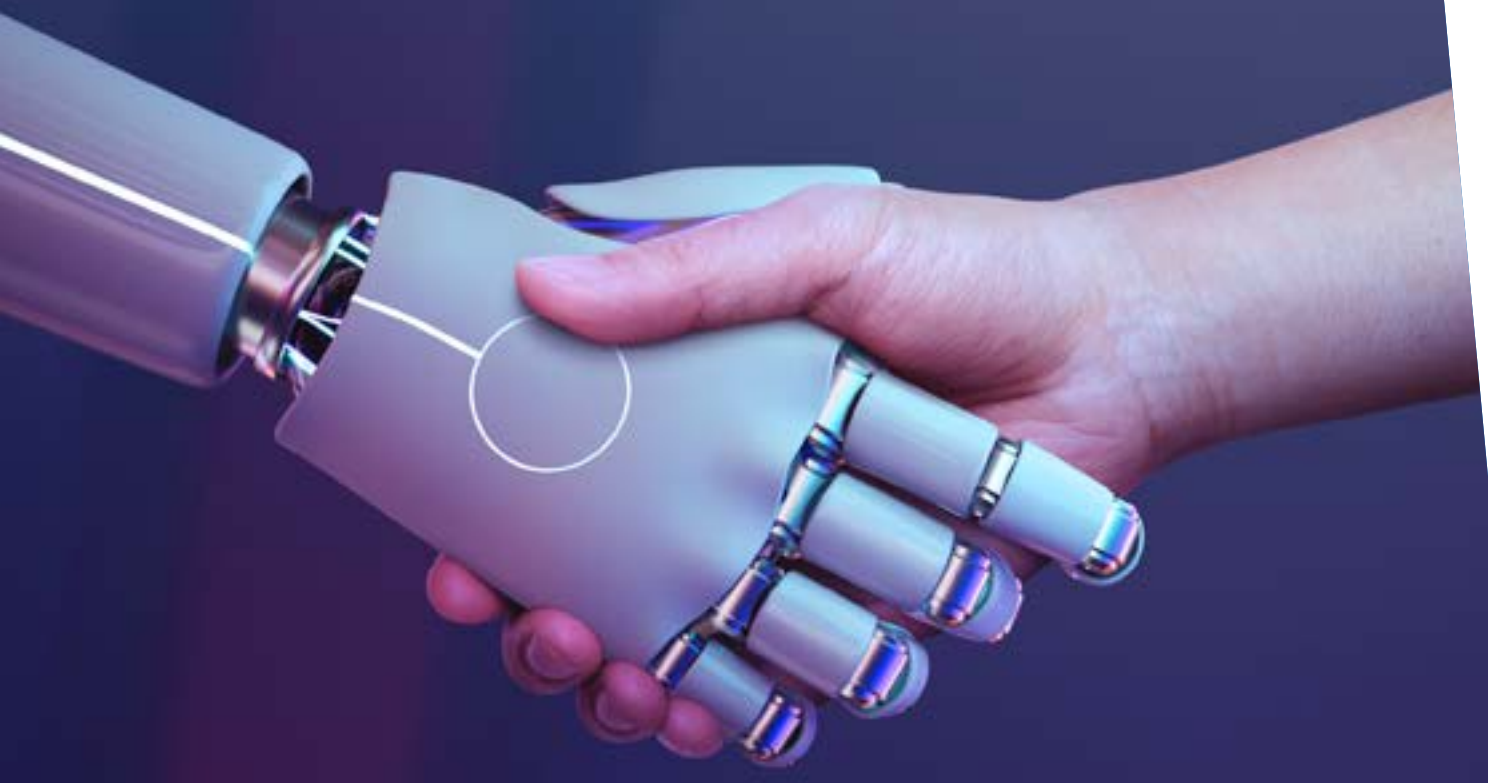

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان إنشاء القيمة من خلال التركيز على المدخلات/المنتجات الوسيطة، بدون التركيز بالضرورة على المنتج النهائي، وذلك بالتزامن مع انتشار العولمة والمشاركة في توسّع سلاسل القيمة العالميّة.

هناك نوعان من سلاسل القيمة العالميّة، وهي:

سلاسل القيمة العالميّة البسيطة

الّتي تمرّ فيها المواد مرّة واحدة عبر الحدود من أجل إنتاجها، كاستخدام الفولاذ في المباني،

وسلاسل القيمة العالميّة المركّبة

الّتي تمرّ فيها المواد مرّتين عبر الحدود، كهواتف أيفون.

وقد وجدت الدراسات أنّ من شأن المشاركة في سلاسل القيمة العالميّة من شأنه تعزيز نمو المخرجات والقطاعات على حدٍّ سواء.

أمّا في حال لم يكن إنتاج بلدٍ ما مرجّحاً لصالح قطاع/منتج معيّن، خصوصاً في البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة، يكون النمو عرضة للتقلّب بحسب تقلّ أسعار السلع الأساسيّة هذه. **من جهةٍ أخرى، كلّما كانت منتجات البلد متنوّعة، كلّما يكون البلد أقلّ عرضةً لأيّ تقلّبات على مستوى أسعار المنتجات أو الموارد الطبيعيّة.** وعلى النحو ذاته، تكون البلدان الّتي تعتمد إلى حدٍّ كبير على تصدير سلعة أساسيّة واحدة أو أكثر أو الّتي يكون عدد شركائها من التجّار محدوداً أكثر عُرضةً للصدمات الخارجيّة. **وقد وجدت الدراسات التجريبيّة أنّ الاعتماد على الموارد من شأنه تقويض الأداء الاقتصادي على المدى البعيد.** وعادةً ما تركّز البلدان الصغيرة والدول غير الساحليّة على قطاعاتٍ محدّدة أو على المنتجات المعدنيّة أو الزراعيّة، ما يعرّضها للصدمات المرتبطة بالقطاعات المعنيّة وما يترتّب عنه، بالتالي، تحدّيات إضافيّة على مستوى خطّة التنويع الاقتصادي.

تعدّد أبعاد التنويع الاقتصادي

نستنج، بناءً على ما عرضناه أعلاه، **أنّ التنويع الاقتصادي هو ظاهرة متعدّدة الأبعاد ومعقّدة وديناميكيّة،** وهي عادةً ما تقوم على تنويع الأنشطة الاقتصاديّة وأوجه التجارة الدوليّة (من حيث المنتجات والخدمات والبلدان) والإيرادات الحكوميّة، وذلك من أجل التخلّي عن الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعيّة أو السلع الأساسيّة.

الإطار 1 - تجربة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث التنويع الاقتصادي

كانت جهود دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى التنويع الاقتصادي مقيّدة بنقص الأراضي الصالحة للزراعة والوجود المحدود لليد العاملة المحلّية، غير أنّ جهات معيّنة، مثل الشركة السعوديّة للصناعات الأساسيّة (سابك) وشركة الاستثمارات البترولية الدوليّة (إيبيك) ومؤسّسة دبي للألومنيوم، قامت، منذ تأسيسها في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، بالتركيز على الصناعات الثقيلة المرتبطة بالنفط وتطوير قطاع الخدمات، كتأسيس القطاع المصرفي في البحرين عام 1975 أو إنشاء المنطقة الحرّة بجبل علي في دبي، حيث يُشير ذلك إلى الابتعاد عن التركيز على القطاع النفطي فقط، إلّا أنّ التقلّبات في أسعار النفط في أواخر التسعينيّات دفعت بالمستثمرين الرئيسيّين وأصحاب الأعمال إلى التشكيك في استدامة الإيرادات من النفط والدعوة إلى الحاجة الملحّة إلى التغيير، وذلك خصوصاً بالتزامن مع الاستثمار في القطاع العقاري وتطوير الصناعات التحويليّة والصناعات القائمة على الطاقة.

وفي حين أنّ نمو القطاع غير النفطي شهد تحسّناً، بما يتماشى مع مختلف الوثائق الّتي تحدّد رؤيا البلدان المعنيّة، **ما زال القطاع النفطي مهيمناً، حيث بلغت حصّته من الناتج المحلّي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي** (غير البحرين والإمارات العربيّة المتّحدة).

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت أنشطة القطاع غير النفطي تعتمد على المشاريع الحكوميّة الّتي تعتمد بدورها على الإيرادات النفطيّة. وعلى رغم أنّ صناديق الثروة السياديّة في هذه البلدان هل من أكثر الصناديق في العالم، ما زال استثمارها في الاقتصاد المحلّي محدوداً وظاهرة حديثة.

خلال العقد الماضي تقريباً، تضافرت الجهود من أجل تنويع الإيرادات وفُرضت ضريبة القيمة المضافة وأُلغيت بعض الضرائب الأخرى، غير أنّ **الضرائب الاستهلاكيّة ما زالت تشكّل جزءاً صغيراً من الإيرادات بالمقارنة مع إيرادات قطاع النفط والغاز في البلدان الّتي فرضت ضريبة القيمة المضافة،** إذ لم تفرض الكويت وقطر أيّ ضرائب إضافيّة بعد. وعلى رغم الجهود المبذولة من أجل تنويع المخرجات والإيرادات، ما زالت التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي محدودة بقطاع النفط والغاز إلى حدٍّ ما، إذ لا بدّ من **تحديد بنية القطاع غير النفطي القائم على الصادرات (غير حالات إعادة التصدير)،** خصوصاً وأنا المنشآت المملوكة للدولة ما زالت تطغى على هذا القطاع.

تجربة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث التنويع الاقتصادي

نمو الناتج المحلّي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

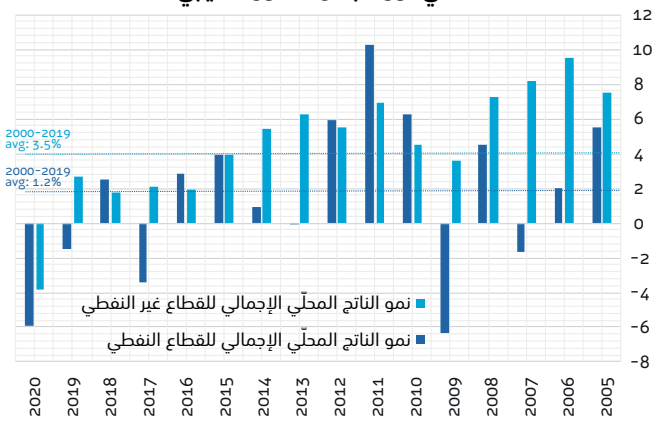

لم تتغيّر الإيرادات من القطاع غير النفطي كثيراً في دول مجلس التعاون الخليجي

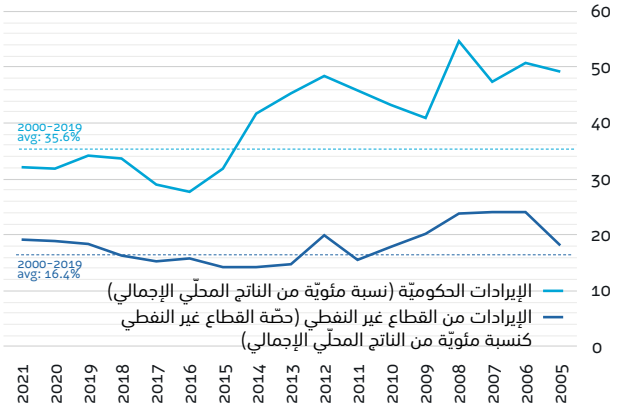

ما زال الاعتماد على الصادرات النفطيّة في دول مجلس التعاون الخليجي قائماً

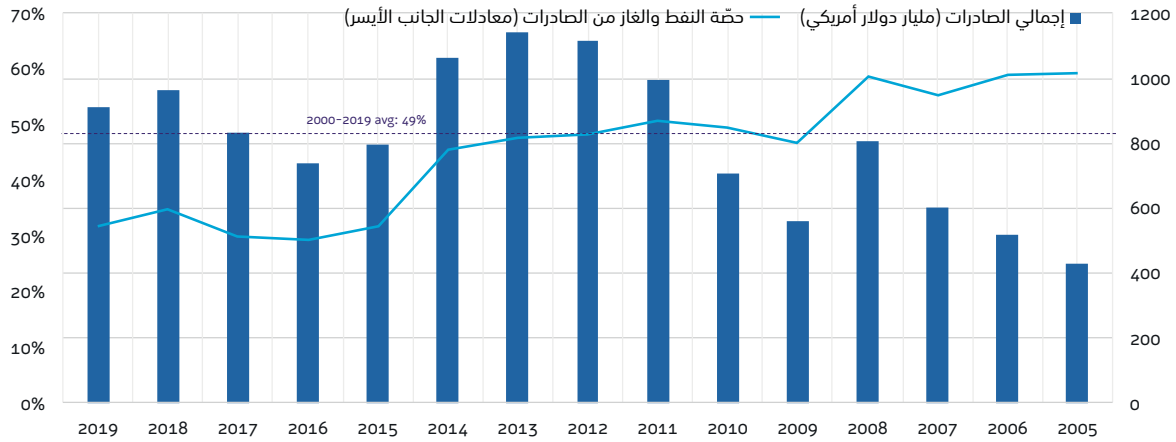

المصدر: صندوق النقد الدولي، مختلف المسائل المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان بحسب آفاق الاقتصاد الإقليمي

الفصل الثاني

الخطوط العريضة لعمليّة التنويع الاقتصادي

هناك توافقاً عامّاً على أنّ التنويع الاقتصادي يشكّل استراتيجيّة من شأنها تقليص المخاطر الّتي قد تواجه النمو الاقتصادي المستدام وتنمية البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة.

ما هي العوامل الّتي تُؤخذ في الاعتبار عند تحديد البلدان الغنيّة بالموارد الطبيعيّة / البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة؟

يمكن تحديد البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة من خلال اعتبار مقياسين شائعين. وعليه،

إنّ البلد الّذي يعتمد على الموارد الطبيعيّة هو الذي تكون

أكثر من 60%

من إجمالي صادراته من السلع موارد طبيعيّة [4]

وتكون نسبة الصادرات من الموارد الطبيعيّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي

أكثر من 10% [5]

تتفرّع الدراسات حول التنويع الاقتصادي لتغطّي عدّة مجالات، بما في ذلك فهم محدّدات التنويع الاقتصادي ودراسة آثار السياسات على التنمية الاقتصاديّة، غير أنّ التحدّي يكمن في تحديد وجود علاقة سببيّة. وفي حين أنّه غالباً ما يكون هناك بعض العوامل المرتبطة حصراً ببلدٍ ما، حيث تساهم هذه العوامل بدعم او منع التنويع، عادةً ما يتمّ إجراء الدراسات المرتبطة ببلدٍ ما من أجل فهم مسار نموّها. وبشكلٍ عام، وعلى رغم مناقشة موضوع التنويع الاقتصادي وتحليله، لم يتمّ التوافق بشأن قياس متوفّر أو مؤشّر للتنويع الاقتصادي.

[4] حصّة المنتجات الزراعيّة أو المحروقات محدّدة بحسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية، وذلك على مستوى إجمالي السلع والبضائع (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ملاحظة: حدّد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحدّ الأدنى بنسبة 25%.

[5] ترد قائمة البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة في الملحق.

قياس التنويع الاقتصادي

بالاستناد إلى ما تمّت مناقشته في الفصل السابق، يشكّل تنويع المخرجات أو الأنشطة عنصراً هامّاً من عناصر عمليّة التنويع بشكلٍ عام.

فالاعتماد على الموارد الطبيعيّة يعني أنّ هيكليّة البلد الاقتصاديّة تركّز على عددٍ محدود من الأنشطة، حيث ركّزت معظم الأعمال البحثية التجريبيّة في هذا الإطار على فرضيّة "المرض الهولندي" أو "مفارقة الوفرة". **وعليه، يُعتبر التغيير الهيكلي والانتقال من الاعتماد على قطاع الموارد الطبيعيّة إلى الاعتماد على القطاعات الّتي تكون قيمتها المضافة وإنتاجيّتها أعلى ضرورياً من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة.**

ويتّصف قطاع التصنيع بما يلي:

- اقتصاديّات الحجم؛
- الآثار الخارجيّة للتراكمات؛
- الفائض المعرفي؛ و
- زيادة رأس المال البشري في بيئة العمل، كالتعلّم عن طريق العمل (كروغمان، 1987، لوكاس، 1988، إلخ.)

ونتيجةً لذلك، يُعتبر التحوّل من الاعتماد على القطاع الزراعي أو القطاعات القائمة على المصادر الطبيعيّة إلى الاعتماد على الصناعات خطوة من شأنها تعزيز النمو، أكان ذلك على مستوى الصناعات المعدّة للتصدير، كما هي الحال في الأنظمة الاقتصادية في شرق آسيا، أو سياسات الاستعاضة عن الاستيراد، كما كانت الحال في بلدان أمريكا اللاتينيّة، مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في السبعينيّات.

يعتبر فيليبي وميهتا (2016) أنّه، خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1970 و2010:

بقيت الحصّة الإجماليّة من مجموع فرص العمل في قطاع التصنيع مستقرّة نسبيّاً، إذا كانت ثابتة بنسبة

14% تقريباً

في حين أنّ حصّة قطاع التصنيع من حيث المخرجات لم تتغيّر إلى حدٍّ ما خلال هذه الفترة، حيث بقيت ثابتة بنسبة

17% تقريباً

ما يشير إلى أنّ عدّة بلدان غير قادرة على زيادة حصّتها في إنتاج السلع المصنّعة على مستوى العالم.

وقد لوحظ أيضاً إجراء انتقال نحو قطاع الخدمات، حيث وجد أحد التحاليل الّتي أجراها صندوق النقد الدولي (2014) على مستوى البلدان ذات الدخل المنخفض أنّ **حصة قطاع الزراعة من حيث المخرجات تراجعت على نحوٍ ملحوظ خلال العقد الماضي** في حين تقدّمت الأنشطة غير الخاضعة للتداول، كالإنشاءات وتجارة الجملة والنقل على الزراعة، وذلك بالمقارنة مع القطاع الصناعي وقطاع الصناعات التحويليّة.

مع ذلك، **يمكن لهذه القطاعات أن تكون محرّكاً للنمو الطويل الأجل، وذلك فقط في حال تمكّنت هذه القطاعات من زيادة الإنتاجيّة على نحوٍ مستدام مع مرور الوقت.**

وقد سلّطت الأبحاث الأخيرة أيضاً الضوء على نمو سلاسل القيمة العالميّة و «تقديم الخدمات»[6] في مجال الصناعات التحويليّة وصنّفتها كوسيلة من شأنها تحقيق مستوى إنتاج أعلى.

تشير سلاسل القيمة العالمية

إلى الحالات الّتي يتمّ فيها تقسيم الإنتاج وتوزيعها على شبكاتٍ ممتدّة بين عدّة دولٍ في العالم.

ويساهم ذلك في استحداث فرص جديدة من أجل تحقيق المكاسب المترتّبة عن الإنتاجيّة والربحيّة كما وتمكين توسّع الأسواق وانتشارها. ففي الواقع، تقدّم المشاركة في سلاسل القيمة العالميّة وسيلةً للدول الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة أو السلع الأساسيّة لخوض غمار الصناعات الجديدة وتعلّم إنتاج سلع "بسيطة"، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، لتصديرها في الأسواق قبل البتّ في عمليّات التزويد الأكثر تعقيداً والأكثر تخصّصاً وتلك الّتي تكون مدخلاتها ذات قيمة أعلى. ويعتبر إيغاتينكو وآخرون (2019) أنّ للتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالميّة تأثيراً إيجابياً على نصيب الفرد من الدخل والإنتاجيّة، حيث يكون تأثيرها ملحوظاً أكثر لدى البلدان ذات الدخل المتوسّط الأعلى والبلدان ذات الدخل العالي، وذلك بالمقارنة مع أوجه التجارة التقليديّة. وتعتبر الورقة البحثيّة المذكورة أيضاً أنّ حصّة الصادرات من الخدمات على المستوى العالمي (من حيث القيمة المضافة)، خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2000 و2013، تبلغ ضعف ما تبيّنه الإحصاءات الرسميّة بشأن إجمالي الصادرات، ما يشير إلى زيادة من حيث تقديم الخدمات في مجال الصناعات ونمو التجارة في قطاع الخدمات.

يشير تقديم الخدمات في مجال الصناعات

إلى واقع هذا القطاع الّذي يقوم بشراء وإنتاج وبيع الخدمات على نحوٍ متزايد[7]، ما يساعد الشركات المصنّعة في إطار زيادة إنتاجيّتها، وذلك عبر اعتماد التكنولوجيّات الجديدة على سبيل المثال.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الخدمات، مثل النقل والاتّصالات، هي خدمات تزداد ضرورة الحصول عليها يوماً بعد يوم، حيث تتطلّب الشركات المصنّعة الحصول على خدماتٍ أكثر من أجل المشاركة في سلاسل القيمة العالميّة. ويعتبر ميرودوت (2017) أنّ حصّة القيمة المضافة للخدمات في إطار الصادرات المصنّعة تصل إلى حوالي 40% بالنسبة إلى فئة "المنسوجات والملابس" وفئة "الطعام والمشروبات"، وذلك في حين أنّ القيمة المضافة لأكثر من ثلث الصادرات المصنّعة تقوم على الصناعات الخدماتيّة.

[6] يشير مصطلح «تقديم الخدمات» إلى الاستفادة المتزايدة من الخدمات في إطار أنشطة التصنيع.

[7] مجلس التجارة القومي (2010): «تقديم الخدمات للقطاع الصناعي السويدي»

تنويع التجارة مرتبط بتنويع المخرجات

نتيجةً لما تقدّم، عادةً ما يكون التطرّق إلى موضوع التنويع الاقتصادي مقيّداً بهيكليّة التجارة لبلدٍ ما، كالجهات المنتجة للسلع الأساسيّة على سبيل المثال، الأمر الّذي يعرّض البلد المعني، وبالتالي نموّه وتنميته الاقتصاديّة، للصدمات الخارجيّة، مع الإشارة إلى أنّ الجمع بين تركيزٍ عالٍ من الصادرات (بحسب المنتج أو السلع الأساسيّة أو البلد) والحصّة الكبيرة لهذه السلع الأساسيّة من الصادرات له تبعات ملحوظة على مستوى التنمية، إذ يمكن لتركيز الصادرات على السلع الأساسيّة أن يؤثّر سلباً على التنمية على مستوى قنوات مختلفة، حيث تكون هذه الصادرة معرّضة للصدمات المرتبطة بمعدّل التبادل التجاري السلبي وتقلّب أسعار السلع الأساسيّة الّذي قد يسبّب انخفاضاً في قيمة وجودة الاستثمارات كما والتعرّض لمفارقة الوفرة واحتمال انخفاض معدّلات النمو وضعف نتائج التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. **وعليه، يمكن اعتبار انخفاض التنويع من حيث الصادرات عاملاً سابقاً للثغرات على المستوى الاقتصادي في حين أنّ أيّ تحسّنٍ في هذا الإطار من شأنه أن يشير إلى تغيّرٍ على مستوى هيكليّة البلد المعني.**

وقد ركّزت الدلائل المستنبطة من الدراسات العمليّة على الارتباط الوثيق بين تنويع التجارة والنمو القائم على الصادرات ومجموع الناتج المحلّي الإجمالي و/أو نصيب الفرد من الدخل في البلدان.

إذ اعتبر ماك إينتير وآخرون (2018) أنّ لتنويع الصادرات أثر أكبر من أثر تحسين النمو على المدى البعيد على تخفيض تقلّب المخرجات في 34 دولة صغيرة خضعت للدراسة عن الفترة الممتدّة بين عامي 1990 و2015. واعتبر باهار وسانتوس (2018) أنّ الجهات المصدّرة للسلع الأساسيّة غير المشمولة بمجموعة السلع القائمة على الموارد الطبيعيّة هي مركّزة أكثر، أيّ أنّها أقلّ تنوّعاً، غير أنّ العلاقات المذكورة أضعف في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد وجد المؤلّفون المذكورون أيضاً أنّ الصادرات غير القائمة على الموارد الطبيعيّة عادةً ما تكون منحازة، بشكلٍ عام، نحو السلع الرأسماليّة. وفي إطار النظر في المحرّكات الرئيسيّة للتنويع، اعتبر غيري وآخرون (2019)، أنّ تقليص العوائق أمام التجارة يشكّل محرّك التنويع الأهمّ بالنسبة إلى الجهات المصدّرة للسلع الأساسيّة، حيث تحلّ المخرجات التعليميّة في المركز الثاني ويتبعهما في هذا الإطار تنمية القطاع المالي.

ويمكن تنويع التجارة عبر ما يلي:

1. تحقيق النمو على مستوى المنتجات التقليديّة المعدّة للتصدير وإجراء التحسينات المميّزة عمليّات التحويل الّتي يكون لها قيمة مضافة أعلى؛

2. تصدير المنتجات الموجودة إلى أسواق جديدة؛

3. تحقيق النمو على مستوى المنتجات الجديدة المصدّرة إلى أسواق جديدة، حيث يمكن لتنوع الصادرات أن ينتج عن 1) "هامش حجم الطلب" أو (2) "هامش حجم الطلب الإضافي" بعد النظر في العاملين (2) و (3).

غير أنّه كان للدراسات العمليّة نتائج مختلفة فيما يتعلّق بمساهمة الهوامش المذكورة أعلاه في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث بيّنت الدراسات الّتي أجراها كادوت وكاريري وستراوس-كاهن (2009، 2011، 2013) أنّ التنويع أو إعادة التركيز يتحقّق على مستوى هامش حجم الطلب الإضافي، في حين يعتبر بيرنتون ونيوفارمر (2007) أنّ لتوسيع نطاق المنتجات الحاليّة في الأسواق الحالية (أيّ تحقيق النمو على مستوى هامش حجم الطلب) أثر أكبر على نمو الصادرات بالمقارنة مع الأثر على نمو هامش حجم الطلب الإضافي. أمّا هيدالغو وهوسمان (2009)، هوسمان وآخرون (2007)، وهوسمان وكلينغير (2006)، فقد شرحوا التنمية الاقتصاديّة على أنّها عمليّة تعلّم كيفيّة إنتاج (وتصدير) المنتجات الأكثر تعقيداً وتطوّراً. وتقدّم فيتنام مثالاً جيّداً عن تحوّل جهة من المستوى المنخفض تضطلع بالأنشطة الزراعيّة إلى جهة مصدّرة للصناعات من المستوى المتوسّط، حيث تشمل الصناعات الّتي تصدّرها منذ أقلّ من عقدين الآلات والمنسوجات والأحذية.

وقد ناقش صندوق النقد الدولي (2016) مسألة الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان العربيّة المصدّرة للنفط، وأشار الصندوق إلى ما يلي:

- **إنّ الأنظمة الاقتصاديّة الّتي تعتمد هيكليّة تصدير أكثر تنوّعاً قادرة على تحمّل الصدمات على مستوى التجارة الدوليّة على نحوٍ أفضل. وقد استشهد الصندوق، في هذا الإطار، بتقرير صادر عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بشأن تركيز الصادرات وتنويعها؛ و**

- **يكون تقلّب المخرجات أقلّ في الأنظمة الاقتصاديّة الّتي تعتمد هيكليّة أكثر تعقيداً.**

وحيث قامت عدّة جهات مصدّرة للطاقة "بتنويع" مجموعة صادراتها من خلال بناء القدرات والاستثمار في إنتاج المنتجات القائمة على الطاقة، إذ تستخدم هذه الجهات النفط الخام أو الغاز الطبيعي كأحد مدخلاتها، وحيث تشمل هذه الجهات الصناعات البتروكيميائيّة أو المحروقات المكرّرة أو الألومينيوم، **لا بدّ من التعمّق في المناقشة بشأن التنويع أكثر من تلك المرتبطة بالتجارة.**

بالإضافة إلى المخرجات والتجارة، تمثّل الإيرادات الحكوميّة بعداً آخر من أبعاد التنويع الّتي تعتمدها البلدان.

تصبح **الحكومات الّتي تركّز بشكلٍ كبير على الإيرادات الضريبيّة أو الإيرادات المعتمدة على الموارد الطبيعيّة** خاضعة لقيودٍ ماليّة، حيث تكون الاحتمالات الماليّة المطروحة من أجل معالجة الصدمات الاقتصاديّة أو الاستثمار محدودة.

أصبح **الإنفاق الحكومي والاستثمار التنموي** خاضعاً لتقلّب إيرادات الموارد الطبيعيّة، حيث كان للأحداث الخارجيّة والداخليّة آثاراً سلبيّة على الاستقرار المالي والأداء الاقتصادي.

تبيّن المصادر أنّ السياسة الماليّة المعتمدة من البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة واضحة من حيث مسايرة الدورات الاقتصاديّة، **إذ يزيد الإنفاق الحكومي (أو يقلّ) خلال الفترات الّتي ترتفع (أو تنخفض) فيها أسعار السلع الأساسيّة، ما يؤدّي إلى فرض ضرائب تساير الدورات الاقتصاديّة،** في حين يساهم انعدام عوامل الاستقرار التلقائيّة والضرائب غير المرتبطة بالقطاع النفطي في تفاقم المشكلة. ففي حين تتمتّع العديد من الدول بالاستقرار على مستوى السلع الأساسيّة، إذ تملك صناديق ثروة سياديّة تساعدها على إدارة الثروات الناتجة عن هذه السلع، من أجل منح الحماية من الصدمات الخارجيّة، يعقّد الإبهام على مستوى أصول وعمليّات هذه الدول عمليّة تحليل فعاليّة الخطوات المذكورة.

الواقعة المحدّثة الأولى

عادةً ما يكون الأساس الضريبي في البلدان الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة من الناحية الماليّة، أيّ البلدان الّتي تكون فيها حصّة العائدات من الموارد الطبيعيّة أساسيّة في إطار الاعتبارات الماليّة للحكومة، أقلّ تنوعاً أو منخفضة التنوّع.

غالباً ما تقسم الهيكليّات الضريبيّة إلى ما يلي:

الضرائب المباشرة:
- ضريبة الدخل
- الضريبة على الشركات
- الضريبة على الممتلكات

الضرائب غير المباشرة:
- الضرائب على السلع والخدمات
- ضريبة القيمة المضافة والضريبة على المبيعات
- الضرائب التجاريّة

الواقعة المحدّثة الثانية

جمعت الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية معظم إيراداتها من الضرائب الاستهلاكيّة وضرائب الدخل، في حين تعتمد البلدان النامية، في معظم الأحيان، على الضرائب غير المباشرة.

يشير تقرير إحصاءات منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 بشأن الإيرادات إلى أنّ حصّة الإيرادات الضريبيّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، أيّ نسبة الضريبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، كانت نسبة

وقدرها 33.8%
عام 2019

وذلك بالمقارنة مع نسبة

وقدرها 31.8%
عام 2009

فيما يتعلّق بالهيكليّة الضريبيّة، جمعت الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية معظم إيراداتها من ضريبة الدخل الّتي بلغت **34.3%** من إجمالي الإيرادات الضريبيّة عام 2008.

من جهةٍ أخرى، تعتمد البلدان النامية، في معظم الأحيان، على الضرائب غير المباشرة (الّتي عادةً ما تكون ضرائب تجاريّة بغالبيّتها، وذلك بسبب سهولة تحصيلها في المرافئ وعلى الحدود)، لتشكّل جزءاً من إجمالي إيراداتها، غير أنّ تحصيل الضرائب غير المباشرة تراجع خلال العقدين الماضيين.

تراجع الاعتماد على الضرائب التجاريّة على نحوٍ ملحوظ بسبب التحرّر المتزايد للتجارة وتخفيض معدّل الرسوم، حيث تشكّل الضرائب التجاريّة اليوم حوالي **20%** من إجمالي الإيرادات الضريبيّة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

استبدال فرض الضرائب على السلع والخدمات الضرائب التجاريّة، حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي النفطيّة بفرض ضريبة القيمة المضافة خلال السنوات الماضية.

الواقعة المحدّثة الثالثة

على رغم زيادة حصّة الضرائب المباشرة كنسبة مئويّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، ما زالت نسبة الضريبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي منخفضة نسبيّاً في المناطق النامية[8].

فقد وجد أحد التقارير الصادرة عن المركز الدولي للضرائب والتنمية[9] أنّ «عمليّة تحصيل الضرائب قد تسبّبت ببروز توجهّاً قوّياً للارتقاء إلى مراحل العمل العليا في البلدان المتقدّمة، وذلك خلال العقدين المنتهيين في 2010/2009، حيث كان هذا الأسلوب متجانساً نسبيّاً بين مختلف فئات ومناطق الدخل». وقد أشار مؤشّر تنويع الإيرادات الضريبيّة الّذي وضعه كومباوري وآخرون (2020) إلى أنّ

تنويع الإيرادات الضريبيّة يساهم في تخفيض تقلّب الإيرادات الضريبيّة وتعزيز الطواعية الماليّة.

وقد حدّدت الورقة البحثيّة أيضاً وجود علاقة مباشرة بين تنويع الضرائب والتنمية الاقتصادية: فكلّما نمى الاقتصاد، تنوّعت مصادر الضرائب. غير أنّه، وبعد الوصول إلى مرحلة معيّنة، قد يكون تنويع الإيرادات الضريبيّة على نحوٍ إضافي أمراً صعباً بالنسبة إلى البلدان الأكثر ثراءً.

---

[8] كان ذلك صحيحاً قبل عام 2000: فخلال الفترة الممتدّة بين عامي 1970 و2000، ارتفع مستوى فرض الضرائب في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية من 30.1% إلى 35.5%، في حين ارتفع هذا المستوى في البلدان النامية من 16.2% إلى 17%. - باهل، روي و. وبيرد، ريتشارد ميلر: «Subnational Taxes in Developing Countries: The Way Forward»، 25 سبتمبر 2008، معهد الأعمال الدوليّة، ورقم العمل رقم 16: https://ssrn.com/abstract=1273753

[9] ويلسون بريشارد، ألكس كوبهام وأندرو غودال (2014): «The ICTD Government Revenue Dataset»، ورقة العمل رقم 19 (برايتون، المملكة المتّحدة: المركز الدولي للضرائب والتنمية، أيلول)، 36.

يستشهد توماس وتريفينيو (3102) بعددٍ من الدراسات الّتي بيّنت أنّ الإيرادات الريعيّة ذات الموارد الأعلى تؤدّي إلى إيرادات ضريبيّة أقلّ (لا تعتمد على الموارد الطبيعيّة)، وذلك مع المحافظة على ثبات العوامل الأخرى ذات الصلة.

وقد بيّنت إحدى النتائج الّتي توصّلوا إليها أنّ

الإيرادات غير المرتبطة بالموارد الطبيعية تنخفض بحوالي

0.07 إلى 0.12%

من الناتج المحلّي الإجمالي

لكلّ زيادة بنسبة

1%

على مستوى الإيرادات المرتبطة بالموارد والّتي تمثّل نسبة من الناتج المحلّي الإجمالي

ووجد ميرزويف وآخرون (2020)، بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي الّذي تشكّل دوله مجتمعةً خامس أكبر جهّة منتجة للنفط عالميّاً،

أنّ الإيرادات الضريبيّة من **الصناعات الهيدروكربونيّة** تشكّل حوالي 80 سنتاً من كلّ دولار أمريكي مشمول بالناتج المحلّي الإجمالي لقطاع الهيدروكربونات

في الصناعات غير الهيدروكربونيّة الّتي تشكّل حوالي 10 سنتات من كلّ دولار أمريكي محلّي 149 سنت ونصف السنت على المستوى العالمي

الصناعات الهيدروكربونيّة

80 سنت

وهو رقم أعلى من ذلك المسجّل في

الصناعات غير الهيدروكربونيّة

10 سنتات

وتوصي الورقة البحثية بضرورة زيادة دول مجلس التعاون الخليجي لإيراداتها الضريبيّة غير النفطيّة، مع افتراض استنفاد الثروة الماليّة لهذه الدول بحلول عام 2034 في حال لم يتمّ اتّخاذ أيّ ترتيبات إصلاحيّة وقائيّة، والتشديد على الحاجة إلى اتّخاذ التدابير المرتبطة بتنويع الإيرادات في ظلّ سياسات التوحيد والاستدامة الماليّة.

الأصول المقيّدة في سياق التغيير المناخي

يمثّل التزام العالم في مكافحة التغيير المناخي عبر اتّخاذ ترتيبات آيلة إلى تحقيق كفاءة الطاقة واستبدال الموارد تهديداً للدول المنتجة للنفط على المستوى العالمي، إذ يعني الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري واستبداله بموارد الطاقة المتجدّدة أنّ المصدر الرئيسي للثروات والدخل لدول مجلس التعاون الخليجي والجهات الأخرى المنتجة للنفط سيخسر من قيمته بسرعة نتيجة تراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

تبلغ حصّة الجهات المنتجة للنفط في الشرق الأوسط

48.3% من النفط

40.3% احتياطي الغاز في العالم

(المصدر: بريتيش بتروليوم: المراجعة الإحصائيّة للطاقة في العالم، يوليو 2021).

وبذلك، يواجه الوقود الأحفوري خطر أن يصبح أصولاً مقيّدة، أيّ من الأصول غير القادرة على تحقيق عائدات اقتصاديّة ملائمة نتيجة استبعادها غير المتوقّع أو السابق لأوانه.

وعلى نحوٍ مماثل، يواجه القطاع المصرفي والمالي في المنطقة أيضاً خطر أن يصبح أصولاً مقيّدة، خصوصاً أنّه مرتبط بشكلٍ كبير بقطاع النفط والغاز، الأمر الّذي قد يعرّضه تلقائيّاً للخطر.

ففي إحدى الأوراق المنشورة عام 2020، توقّع ميرزويف وآخرون (2020)، قبل تفشّي جائحة كورونا، أنّه في حال تعذّر على بلدان مجلس التعاون الخليجي تغيير وضعها المالي، قد تُستنفد الثروات الماليّة الحاليّة للمنطقة (حيث قُدّرت في ذلك الحين بمبلغٍ وقدره 2 تريليون دولار أمريكي) بحلول عام 2034، في حين قد تُستنفد الثروات الماليّة غير المرتبطة بالقطاع النفطي بعد مرور عقدٍ على ذلك (مع اعتماد سعر 55 دولار أمريكي كسعر برميل النفط الفعلي في هذا الإطار).

ومن أجل التخفيف من حدّة المخاطر المترّبة عن التغيير المناخي، يترتّب على الجهات المنتجة للنفط في المنطقة الإسراع في تحقيق التنويع الاقتصادي باعتماد مجالات بعيدة عن قطاع النفط والغاز، حيث يشكّل **خفض انبعاثات الكربون والتنويع الاقتصادي استراتيجيّتين متكاملتين،**

خصوصاً وأنّه من خلال التنويع واعتماد موارد الطاقة المتجدّدة والمستدامة والتخفيف من حدّة المخاطر المترتّبة عن التغيير المناخي نتيجة الاضطّلاع بالأنشطة والصناعات المرتبطة به

يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي استحداث الوظائف وقاعدة بديلة جديدة للتصدير.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تخصيص أصول النفط والغاز جزءاً من استراتيجيّة مشاركة المخاطر المترتّبة عن الأصول المحتمل تقييدها مع المستثمرين (وهو أمر قائم فعليّاً في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً من حيث الجهود الّتي تبذلها مؤخرّاً في إطار الخصخصة). وعليه، تدعو الحاجة إلى استثمار الأرباح الناتجة عن تخصيص أصول الوقود الأحفوري في إطار عمليّة تحويل النظام الاقتصادي وتحقيق التنويع المستدام بالاستناد إلى الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد استراتيجيّة تركّز على الاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات القادرة على المنافسة في ظلّ أنظمة اقتصاديّة رقميّة منتشرة اليوم على نحوٍ متزايد.

خلفيّة وضع مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي

باختصار، وفي حين أنّ تنويع التجارة يشكّل بعداً هامّاً من أبعاد التنويع الاقتصادي، يُعتبر تنويع الأنشطة والإيرادات الحكوميّة بالأهميّة ذاتها.

ويمكن للجمع بين أبعاد التنويع الثلاث، أيّ المخرجات والتجارة والإيرادات، أن يؤدّي إلى تحقيق التغيير الهيكلي وقيام أنظمة اقتصاديّة أكثر توازناً وتحقيق نموّ أكثر استدامة وتحقيق التنمية الاقتصاديّة.

وتشكّل العناصر المذكورة أعلاه مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي الّذي يشمل ثلاثة مؤشّرات فرعيّة، وهي التالية:

أ. الإنتاج

ب. التجارة

ج. تنويع الإيرادات الحكوميّة

يقوم مؤشّر التنويع الاقتصادي على الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه والمرتبطة بالتنويع الاقتصادي، ما يساهم في سدّ الفجوة القائمة على مستوى المنشورات والتحليلات العمليّة.

تستند النسخة الحاليّة من **مؤشّر التنويع الاقتصادي** على تحليل البيانات المتوفّرة والمعلومات المستنبطة من أكثر من 80 بلداً، بما يغطّي مختلف المجالات الجغرافيّة والأنظمة الاقتصادية الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة وتلك الّتي لا تعتمد عليها، والأنظمة الاقتصاديّة للدول الأعضاء في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول النامية. ومن أجل تحليل وقياس تطوّر وتقدّم عمليّة التنويع الاقتصادي، كانت لا بدّ من أخذ التحاليل العمليّة الّتي تغطّي الفترة الّتي تبدأ منذ عام 2000 في الاعتبار، إذ أنّ هذا التاريخ هو التاريخ الأقرب الّذي يقدّم مجموعات بيانات خالية من التناقض فيما يرتبط بكافّة المؤشّرات المشمولة في مؤشّر التنويع الاقتصادي، ما يسمح بإجراء تحليل للسلاسل الزمنيّة التاريخيّة على مستوى تقدّم ونطاق التنويع الاقتصادي في مختلف البلدان.

ويساعد هذا التحليل العملي للسلاسل الزمنيّة في بلدانٍ مختلفة على تحديد البلدان الّتي نجحت في تحقيق عمليّة التنويع الاقتصادي، كالمكسيك وماليزيا وإندونيسيا، وذلك بالمقارنة مع بلدان أخرى لم تفلح في ذلك، كنيجيريا وأذربيجان.

ويقدّم مؤشّر التنويع الاقتصادي إلى البلدان أساساً مرجعيّاً يمكن الاستناد إليه في إطار مقارنة أنفسها مع نظرائها المحلّيين والإقليميّين، كما مع البلدان الّتي تتمتّع بالموارد ذاتها وإجراء هذه المقارنات أيضاً على المستوى الدولي، أيّ بالمقارنة مع البلدان الّتي حقّقت التنويع على نطاقٍ أوسع.

ويمكّن **مؤشّر التنويع الاقتصادي البلدان المصدّرة للنفط وغير ذلك من السلع الأساسيّة من قياس وضعها الحالي على مستوى التنويع الاقتصادي واستبصار العوامل الّتي يمكن الاستفادة منها لتحسين حالتها أو تحديد العوامل الّتي قد تعيق تحقيق هذا التنويع.** وبالنظر إلى أهمّية إجراء المقارنة بين النظراء، تمّ تصميم مؤشّر التنويع الاقتصادي بما يمكّن البلدان من عرض ترتيبهم العالمي بحسب كلٍّ من أبعاد التنويع، أيّ من حيث الإنتاج والتجارة والإيرادات الحكوميّة، وذلك على مستوى المجموعات الإقليميّة ومجموعات الدخل وضمن مجموعتها الخاصّة الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة، كمنظمة الدول المصدرة للنفط.

ولأغراض الشفافيّة والحرص على قابلية الاستناد إلى مؤشّر التنويع الاقتصادي في إطار إجراء الأبحاث، يُشار إلى أنّ المؤشّر المذكور قائم حصراً على المؤشّرات والبيانات والمعلومات المُتاحة للجميع، وقد تمّ تحديد مجموعة المؤشّرات والمؤشّرات الفرعيّة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي بالاستناد **إلى الأبحاث والتحليلات والمنشورات المتوفّرة حول موضوع التنويع الاقتصادي والمذكورة في الفصل الأول وما قبله. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ مؤشّر التنويع الاقتصادي يستند حصراً على المؤشّرات الكمّية، بصرف النظر عن أيّ من المؤشّرات المستنبطة من الاستطلاعات والملاحظة. وعليه، يقدّم مؤشّر التنويع الاقتصادي أساساً كميّاً مرجعيّاً وترتيباً للبلدان بحسب تنويعها الاقتصادي.** ويقدّم الملحق أ قائمة كاملة ومفصّلة بالمؤشّرات والبيانات الوصفيّة المرتبطة بها.

بحسب ما هو مخطّط له، سوف يتمّ نشر مؤشّر التنويع الاقتصادي ومراجعته وتحديثه سنويّاً.

قياس التنويع الاقتصادي: منهجيّة وأسلوب مؤشّر التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي إضافة مبتكرة وهامّة على مستوى التحليل والمناقشة وأعمال وضع السياسات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي. أمّا عناصر مؤشّر التنويع الاقتصادي، فهي التالي:

أ. تنويع الإنتاج/الأنشطة

تقيس المؤشّرات الّتي تندرج ضمن هذه الفئة ماهيّة الأنظمة الاقتصاديّة المتنوّعة من حيث القطاعات والمنتجات والخدمات والأنشطة المرتبطة بالسلع الأساسيّة وتلك غير المرتبطة بها، وقد تمّ الحصول على البيانات[10] ذات الصلة بهذه الفئة بشكلٍ أساسيّ من مؤشّرات التنمية العالميّة للبنك الدولي (ما لم يُحدّد خلاف ذلك). وتقوم المجموعة الأساسيّة للبيانات الّتي تندرج ضمن هذه الفئة على تحديد قطاعات الأنشطة الاقتصاديّة، أيّ الزراعة والصناعة والصناعات التحويليّة والخدمات، حيث تمّ الاستناد إلى حصّة القيمة المضافة لكلٍّ من القطاعات المذكورة إلى الناتج المحلّي الإجمالي، وذلك من أجل تمكين إجراء المقارنات بين البلدان وبحسب الفترات الزمنيّة المعنيّة. فكلّما ارتفع مستوى التنمية في بلدٍ ما، يبتعد هذا الأخير تدريجيّاً عن الاعتماد على الزراعة ويتحوّل إلى الاعتماد على الصناعة و/أو الخدمات، حيث تراجعت حصّة القطاع الزراعي، والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، على مستوى كافّة مجموعات البلدان خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019، إلّا أنّها ما زالت تمثّل نسبة 15% من الناتج المحلّي الإجمالي لمنطقة جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أمّا بالنسبة إلى البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة، يُشار إلى أنّ حصّة قطاع الصناعات التحويليّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي بقي مستقرّاً مع تسجيل نسبة تتراوح بين 10 و11% خلال الفترة الزمنيّة المذكورة.

المؤشّرات المرتبطة بتنويع الإنتاج/الأنشطة
الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي
القيمة المضافة لقطاع الزارعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
القيمة المضافة لقطاع الصناعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
القيمة المضافة لقطاع الموارد الريعيّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
القيمة المضافة لقطاع الخدمات والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة
حصّة الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة

[10] يقدّم الملحق أ تفاصيل إضافيّة والبيانات الوصفيّة ذات الصلة.

فيما يتعلّق بالعديد من الدول المنتجة للنفط، عادةً ما يتمّ إدراج الأنشطة المرتبطة بالنفط والتعدين واستغلال المحاجر ضمن الفئة الأوسع، أيّ الصناعة، ويشكّل ذلك أحد الأسباب الأساسيّة في أنّ حصّة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت أكبر من حصّة البلدان الصناعيّة في شرق آسيا أو أوروبا الغربيّة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019. وفي هذا الإطار، إنّ حصّة الصناعة، الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي المرتبط بكامل الفترة المذكورة، نسبة مرتفعة في البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة (35%)، غير أنّ حصّة الصناعات التحويليّة هي أقلّ من ذلك على نحو ملحوظ (12%). من جهةٍ أخرى، تبلغ حصّة الصناعة 32% في حين تبلغ حصّة الصناعات التحويليّة 22%.

إلّا أنّ استخدام الموارد الطبيعيّة في سبيل إضافة القيمة (لتبيان الروابط الأماميّة على سبيل المثال) يشير إلى أنّه بدلاً من تصدير الموارد بطابعها الخام، تمّ استخدامها من أجل إنتاج سلع وسيطة أو جاهزة، ما يساعد على استحداث الوظائف وتحقيق النقلات بين القطاعات وعلى نقل التكنولوجيا وإنجاز أعمال التصنيع، أيّ ما يساهم، بالتالي، إلى تحقيق التنويع على نطاقٍ أوسع، مع الإشارة إلى أنّ الاعتماد على الصناعات التحويليّة المرتبطة بصهر الألومينيوم أو الصناعات البتروكيميائيّة في البلدان الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة عادةً ما يكون أعلى في البلدان الّتي بدأت ببذل الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع.

وبصدد معالجة هذه المسائل، قمنا بإدراج مؤشّرين إضافيين، وهما القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة وإجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة، حيث يمكّن هذا الأخير إجراء المقارنات بصرف النظر عن حجم البلد المعني، أيّ تحديد مدى إنتاجيّة القطاع الصناعي وتحديد مدى استخدام التكنولوجيا والابتكار لزيادة مستوى الإنتاجيّة.

وتحلّ أوروبا الغربيّة وأمريكا الشماليّة في المراتب الأولى من قائمة مؤشّر حصّة الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة، في حين أنّ حلول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في المرتبة الأخيرة ليس بالأمر المفاجئ. أمّا فيما يتعلّق بمؤشّر القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة، فقد حقّقت كافّة المناطق، باستثناء جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدّماً على هذا المستوى، حيث حلّت أمريكا الشماليّة في المركز الأول بين كافّة مجموعات البلدان، غير أنّها تراجعت خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، حيث حقّقت 0.423 نقطة بالمقارنة مع الفترة الأساسيّة الممتدّة بين عامي 2000 و2003، حيث حقّقت 0.462 نقطة في ذلك الحين. أمّا منطقتي أوروبا الغربيّة وشرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد حقّقتا مكاسب، ما يشير إلى تحويل تركيزهما على الصناعات التحويليّة ذات التكنولوجيا المتقدّمة[11]، في حين مسار النموّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى كان أكثر حدّةً، وذلك على رغم خطّ الأساس المنخفض نسبيّاً.

[11] سجّلت سنغافورة نسبة قريبة من 80% في حين بلغت النسبة الّتي سجّلتها سويسرا نسبة قريبة من أواسط الـ 60%.

اعتماد كبير نسبيّاً (40 إلى 50%) على التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة في البلدان الصناعيّة حيث القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة هي الأعلى

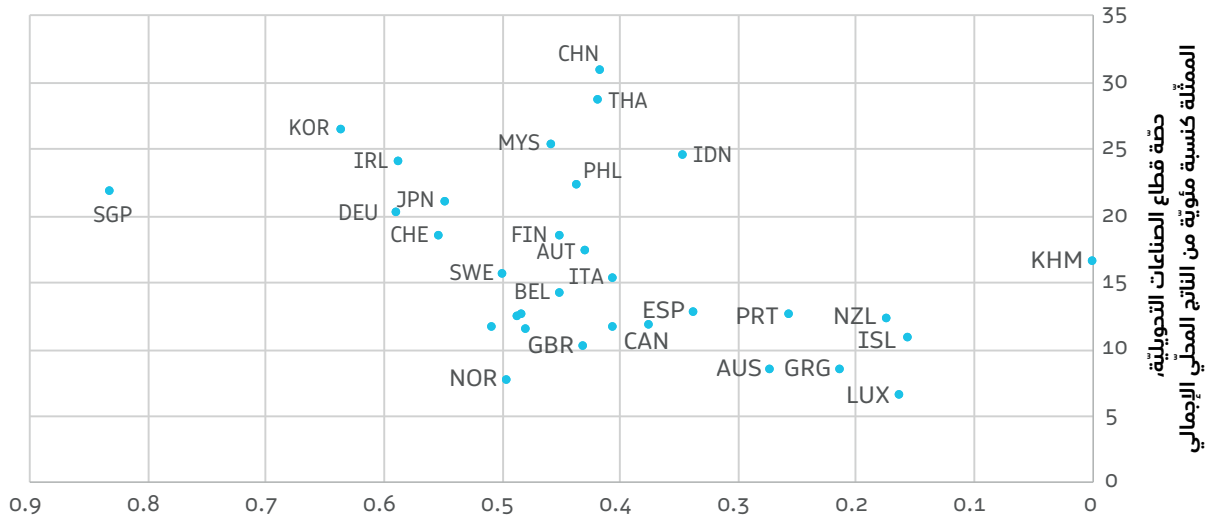

يشكّل **تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي** متغيّراً آخر تمّ استخدامه ضمن هذه الفئة. فبحسب هذه النظريّة، كلّما زادت الاستثمارات الخاصّة، تحسّن النمو على مستوى إنتاجيّة القطاعات الّتي لا تعتمد على الموارد الطبيعيّة. إلّا أنّه يمكن لهذه الاستثمارات أن تتركّز، في بعض الأحيان، على بضعة قطاعات، مثل القطاع المال أو قطاع الإنشاءات أو القطاع العقاري، ، غير أنّ قيمة هذا المؤشّر ترتفع بوتيرة مستمرّة بالنسبة إلى جميع البلدان (الّتي تمّ تقسيمها إلى مجموعات بحسب مستوى دخلها)، وذلك باستثناء البلدان ذات الدخل العالي، حيث سجّلت مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض المستوى الأولى، مع الإشارة إلى أنّ مستوى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي كان أقلّ من المعدّل العالمي بالنسبة إلى البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة، وذلك خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2003، ثمّ ما لبث أن ارتفع بعد هذه الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بإدراج بعض **الموارد الريعيّة وتمثيلها كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي،** حيث تشمل مجموع الأنشطة الريعيّة المرتبطة بالنفط والغاز الطبيعي والفحم الصلب والطري والمعادن والغابات، مع الإشارة إلى أنّه عند لجوء الجهات المصدّرة للسلع الأساسيّة إلى التنويع الاقتصادي، تقوم بتخفيض مستوى اعتمادها على الأنشطة الريعيّة المرتبطة بالموارد وتحقيق نتائج أفضل على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي.

العلاقة السلبيّة بين الأنشطة الريعيّة القائمة على الموارد الطبيعيّة ومعدّل نمو حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي (الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019)

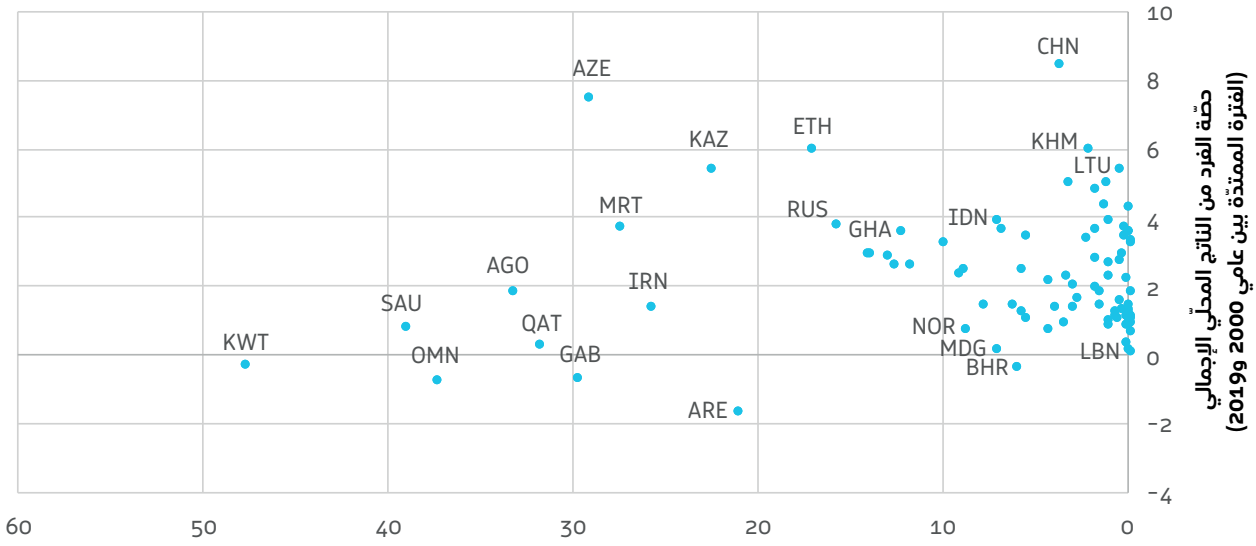

أخيراً، قمنا بإضافة **الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي** متغيّرٍ من أجل تحديد حجم اقتصادٍ ما. ففي الاقتصادات الصغيرة و/أو البلدان غير الساحليّة أو البلدان الجزرية، غالباً ما تكون عمليّة التنويع الاقتصادي محدودة بسبب النطاقات المتاحة، كالتركيز على قطاع الخدمات الماليّة في سويسرا. بالنسبة لهذه البلدان، يشكّل تحقيق تكامل أفضل على مستوى الاقتصادي العالمي عنصراً أساسيّاً من أجل تفادي الخضوع لقيود الاستخدام.

يُشار إلى أنّه يمكن أن يكون لمؤشّرات أخرى، مثل الإنفاق على الأبحاث والتطوير، حيث يكون المؤشّر ممثّلاً بنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، قيمة مضافة، خصوصاً وأنّ تحقيقها لحصّة أكبر من شأنه زيادة التنويع على مستوى المخرجات، غير أنّه لم يتمّ إدراج هذه المؤشّرات بسبب محدوديّة البيانات ذات الصلة، بالإضافة إلى عدم إدراج مؤشّر التوظيف بحسب القطاعات بسبب صعوبة الحصول على بيانات متجانسة من حيث الوقت فيما يتعلّق بكامل الفترة الزمنيّة المحدّدة.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى رغم أنّ تنويع المخرجات لم يعد يشير إلى التحوّل ببساطة من اعتماد الزراعة إلى الانخراط في قطاع الصناعات التحويليّة ثمّ التحوّل إلى قطاع الخدمات، ما زالت القيود المفروضة على البيانات، خصوصاً من حيث البيانات الزمنيّة لكلٍّ من البلدان المعنيّة، تحول جون إدراج المؤشّرات المرتبطة بسلاسل القيمة وتقديم الخدمات ضمن مؤشّر التنويع الاقتصادي (بنسخته الحاليّة).

ب. تنويع التجارة

يسعى العديد من البلدان إلى اعتماد السياسات الحمائيّة الّتي قد تؤدّي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال فرض الرسوم والحصص النسبيّة المقيّدة وتقديم الإعانات وما إلى ذلك من السياسات الأخرى الّتي تشجّع الإنتاج والأنشطة المحليّة. غير أنّ القطاعات الخاضعة للحماية قد أصبحت معتمدة للغاية على السوق المحلّي، وهي بالتالي غير قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي. من جهةٍ أخرى، للبلدان الّتي نجحت في تحقيق التنويع مجموعة متنوّعة من الصادرات. وعليه، يهدف المؤشّر الفرعي المرتبط بتنويع التجارة إلى قياس مدى التنوّع على مستوى صادرات البلد من السلع والخدمات، وقد تمّ الحصول على البيانات ذات الصلة من منظّمة التجارة العالميّة ومؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية ومنظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة.

وتشمل المؤشّرات المدرجة ضمن هذه الفئة صادرات البلد المعني وواردات بالإضافة إلى **الصادرات النفطيّة الّتي تمثّل نسبة مئويّة من الصادرات من السلع.** أمّا نمط إجمالي الصادرات والواردات، فهو نفسه، حيث تحلّ أمريكا الشماليّة ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الغربيّة في المراكز الأولى بينما تحتلّ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المركز الأخير، في حين أنّ لثلاث مجموعات من البلدان، وهي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقيّة ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حصّة كبيرة نسبيّاً من حيث الصادرات النفطيّة، ويعود السبب في ذلك إلى اعتمادها على النفط. وفي إطار التحوّل من التجارة بالسلع الأساسيّة إلى الصناعات التحويليّة والخدمات، تشمل المؤشّرات المرتبطة بالتجارة الصادرات **من منتجات الصناعات التحويليّة (وهي ممثّلة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلّي ومن الصادرات من السلع)، وإجمالي حصّة الصادرات من الخدمات**[12]، مع الإشارة إلى تحقيق بعض البلدان الّتي تعتمد على النفط لنموٍّ ملحوظ على مستوى الصادرات من منتجات الصناعات التحويليّة، خصوصاً وأن المنتجات النفطيّة المكرّرة مُدرجة أحياناً ضمن «السلع المصنّعة».

المؤشّرات المرتبطة بتنويع التجارة
إجمالي قيمة الصادرات
الصادرات النفطيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الصادرات من السلع
مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات (مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال)
إجمالي قيمة الواردات
الصادرات المصنّعة الممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع
الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع
الصادرات من السلع، الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات
مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات

[12] على رغم التطرّق إلى سلاسة القيمة العالميّة وأهميّتها في سياق التنويع الاقتصادي الوارد في الفصل الأول، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القيود المفروضة على البيانات (في قواعد بيانات منظّمة التجارة العالميّة ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لا تسمح بإجراء تحليل للسلاسل الزمنيّة والبيانات المتداخلة.

تبلغ حصّة منطقة شرق آسيا وأوروبا الغربيّة معاً ثلثي حصّة السلع المصنّعة على مستوى الصادرات العالميّة

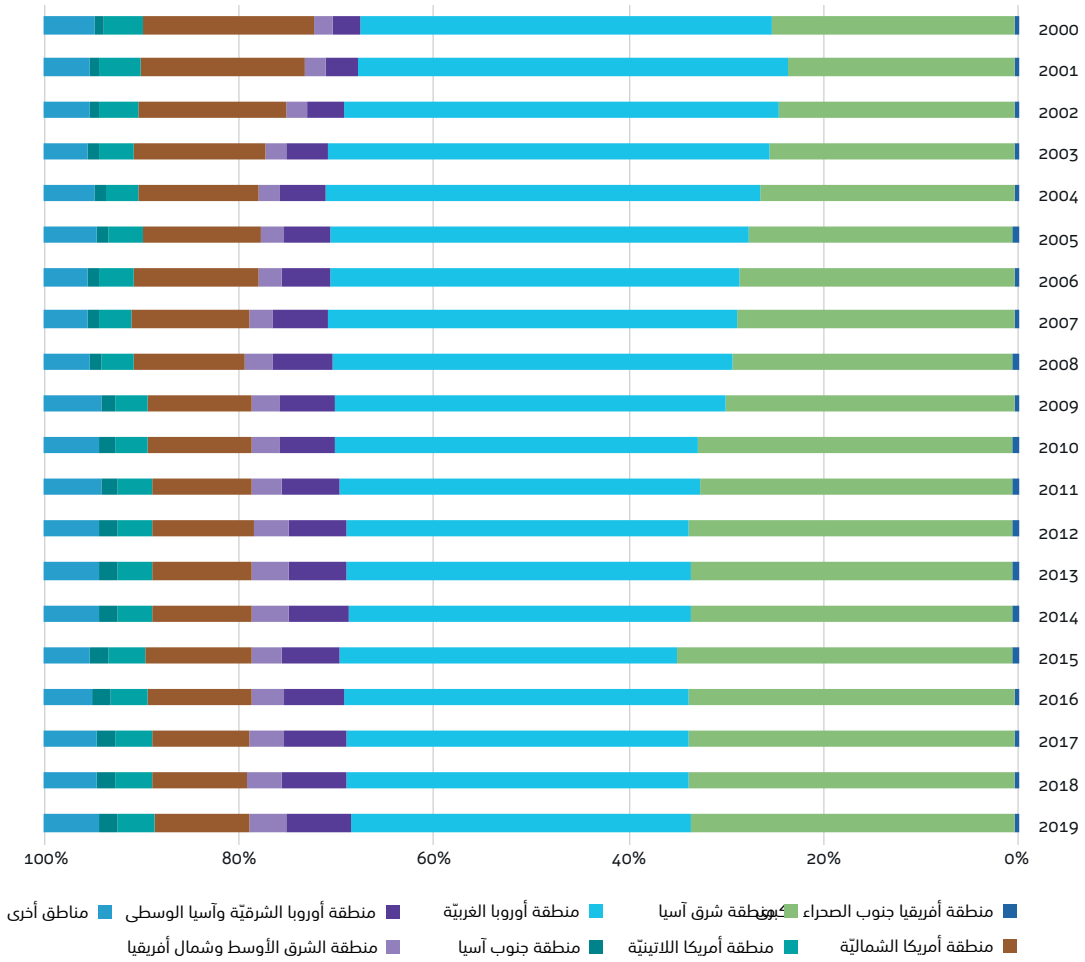

المصدر: منظمة التجارة العالميّة

بهدف تحديد ما إذا كانت البلدان تقترب من اعتماد هيكليّات إنتاج أكثر تعقيداً (ما يعكس أيضاً تأثير الابتكار)، تمّ إدراج مؤشّر «الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع» ضمن هذا المؤشّر الفرعي، حيث يهدف هذا المؤشّر إلى تحديد مدى إنتاجيّة وتنافسيّة مجموعة الصادرات، وذلك من خلال استخدام القدرات الإنتاجيّة ذاتها رأس المال البشري، أيّ المهارات، من أجل تحقيق التنويع على مستوى مجموعة من الصادرات، ما يخفّف من الاعتماد على الموارد الطبيعيّة. وفي حين أنّ منطقة جنوب آسيا سجّلت نتائج مرتفعة على مستوى الصادرات من منتجات الصناعات التحويليّة، وذلك كحصّة من إجمالي الصادرات، كانت حصّة هذه المنطقة من الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة منخفضة للغاية. ومن بين البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجّلت عُمان وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة مستويات عالة نسبيّاً فيما يرتبط بالمؤشّر المذكور، حيث تراوحت النسب المسجّلة بين 20 و60%، في حين أنّ الصادرات من الصناعات التحويليّة، والممثّلة بنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات، كانت أقلّ من 15%.

ويُطبّق **مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال لقياس تركيز السوق من حيث الصادرات** من أجل قياس توزيع القيمة التجارية على مختلف شركاء جهة التصدير، حيث تكون قيمة المؤشّر قريبة من 1 في البلدان الّتي تكون تجارتها (من حيث الصادرات والواردات) مركّزة في عددٍ قليل من الأسواق، أيّ أنّ محفظتها التجاريّة ليست منوّعة. ففي الواقع، كلّما كان الرقم منخفض، كلّما زاد عدد الأسواق الّتي يقوم بلد ما بالتصدير إليها، أيّ أنّ التوجّه قائم نحو تحقيق تنويعٍ أكبر، ما يعكس زيادة على مستوى العولمة. فباستثناء منطقة جنوب آسيا، برزت لدى كافّة مجموعات البلدان تراجعاً من حيث القيم ذات الصلة، حيث سُجّل هذا التراجع مع الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد مؤشّرين قياس التركيز في الأسواق (باستثناء التركيز المرتبط بالخدمات)، وهما **مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات ومؤشّر تركيز الواردات من المنتجات.** ويقيس المؤشّران مدى تركيز الصادرات أو الواردات على مستوى بلدٍ ما (في حال كانت صادرات / واردات البلد أ ترتكز على بعض المنتجات المعيّنة). وليس من الغريب أن تكون أعلى قيم تركيز الصادرات هي تلك المسجّلة في البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة (حيث كانت الأرقام قريبة من 0.42 خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019)، في حين كانت أرقام منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي تراوحت بين 0.4-0.41 و0.42، ثابتة نسبيّاً، بينما سجّلت منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا تراجعاً، حيث تراوحت هذه الأرقام بين 0.3 و0.4، وبرز تقدّماً على هذا المستوى في منطقة أمريكا اللاتينيّة، حيث تراوحت الأرقام بين 0.3 و0.4.

فعندما يقوم بلد ما بتنويع قاعدة إنتاجه وصادراته، يكون هذا البلد خاضعاً لعمليّة التغيير الهيكلي، ما لا يساهم في تقدّم البلاد على مستوى سلسلة القيمة فقط، بل يدفع ذلك البلدان إلى اختيار تصنيع المنتجات الّتي تكون «مساحة تغطيتها» أعلى والّتي تطلّب «قدرات» أكثر تعقيداً (يُرجى الاطّلاع على «التعقيد الاقتصادي» بقلم هوسمان وهيدالغو)، ما يعزّز بالتالي التنمية الاقتصاديّة.

لجودة الصادرات أهميّة كمّية كبيرة وهي عنصر قوي من أجل توقّع النمو والتنويع الاقتصادي اللاحقين. وعليه، عادةً ما تعتمد البلدان الّتي يكون نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي أعلى السلع والخدمات الجديدة وتلك الّتي تكون جودتها أعلى. لذلك، قمنا باختيار مؤشّر قيمة الصادرات من قاعدة بيانات مجموعة

أدوات تنويع الصادرات الخاص بصندوق النقد الدولي، غير أنّه لم يعد موجوداً اليوم، فلم يؤخذ بالاعتبار. وقد تمّ النظر أيضاً في الترتيبات المقيّدة للتجارة، إلّا أنّ محدوديّة هذه البيانات (توفّر السلاسل الزمنيّة) دفعنا إلى عدم اعتبار هذا المؤشّر.

إنّ العنصر الفرعي المرتبط بتنويع التجاري هو أكثر مفاهيم التنويع الّتي تمّ البحث فيها. وعليه، **يكون لمؤشّر تنويع الصادرات الخاص بصندوق النقد الدولي ومؤشّر مدى التعقيد الاقتصادي هما مؤشّرين متوفّرين من أجل النظر في البعد التجاري لعمليّة التنويع:**

يساهم **مؤشّر تنويع الصادرات الخاص بصندوق النقد الدولي** في تحديد البيانات المرتبطة بتحسين تنويع الصادرات والجودة. وقدد تمّ تقسيم مؤشّرات تنويع المنتجات إلى هامش حجم الطلب وهامش حجم الطلب الإضافي (حيث أدرجنا المؤشّرات المرتبطة بالتنويع على مستوى السوق والمنتجات في مؤشّر التنويع الاقتصادي). وقد حدّدنا مستويات تحسين الجودة (أيّ إنتاج مجموعة من المنتجات الحاليّة بجودة أفضل) بعد أن قيمة كلّ من وحدات الصادرات الّتي أدرجناها كأحد الأقسام الفرعيّة لمؤشّر التنويع الاقتصادي. أصدر صندوق النقد الدولي نسخة محدّثة عن هذا المؤشّر، حيث قام بتصحيح العوامل المرتبطة بالفارق بين تكاليف الإنتاج واستراتيجيّات تحديد الأسعار المعتمدة لدى الشركات وفكرة أنّه عادةً ما تحمل الشحنات المتوجّهة إلى وجهات أبعد سلع ذات أسعار أعلى.

يقيس **مؤشّر مدى التعقيد الاقتصادي** حدّة المعارف ذات الصلة بالنظام الاقتصادي المعني. بتعبيرٍ آخر، يستند هذا المؤشّر على البيانات المرتبطة بالصادرات ويحدّد بذلك النظام الاقتصادي للبلاد بحسب بعدين، وهما (1) «تنوّع» المنتجات المقدّمة ضمن مجموعات المنتجات المتاحة و(2) «انتشار» هذه المنتجات. وعليه، يمثّل التنوّع عدد المنتجات الّتي يمكن لبلدٍ ما أن تصديرها على نحوٍ تنافسي، في حين يشير الانتشار إلى عدد البلدان القادرة على تصدير المنتجات على نحوٍ تنافسي. ويُعتمد، في هذا الإطار، مصفوفة التصدير بين البلدان من أجل احتساب المؤشّرات، حيث تعكس النتائج العلاقة الوثيقة بين مؤشّر التعقيد الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، حيث عادةً ما تحلّ البلدان الأغنى في مراكز متقدّمة من مؤشّر مدى التعقيد الاقتصادي.

ج. تنويع الإيرادات الحكوميّة

عادةً ما تكون هيكليّات الإيرادات الحكوميّة (الضريبيّة وغير الضريبيّة) مرتفعة في البلدان الّتي يكون تنويعها الاقتصادي محدوداً، حيث تعتمد هذه البلدان بشكلٍ كبير على موارد محدودة للإيرادات، مثل فرض الضرائب على التجارة والموارد الطبيعيّة، في حين يعرّض الاعتماد الكبير على مصادر محدودة للإيرادات الماليّة العامّة إلى التقلّبات والحيرة، ويقوّض الاستدامة الماليّة ويؤدّي إلى انحياز السياسة الماليّة نحو مسايرة الدورات الاقتصاديّة. بالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ الحكومات عادةً ما تقوم بزيادة الإنفاق عندما تكون موارد الإيرادات عالية، غالباً من تعتبر القيام بذلك صعباً عند تراجع الإيرادات (ظاهرة رفع الأسعار)، ما يتسبّب بتراكم الديون. من جهةٍ أخرى، تساهم الإيرادات الحكوميّة المنوّعة أكثر إلى استقرار أفضل وتحقيق استدامة الماليّة العامّة نتيجة استقرار الاقتصاد الكليّ، حيث تشير مصادر الإيرادات الثابتة إلى حدٍّ ما إلى وجود احتمال أكبر للنموّ كما وإلى تحقيق الاستدامة على المستوى المالي والديون.

وبذلك، يهدف المؤشّر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات الحكوميّة إلى تحديد التقسيم القائم بين الإيرادات الناتجة عن السلع وغير ذلك من الإيرادات وتركيز الإيرادات بحسب نوعها وبحسب حصّتها من إجمالي الإيرادات ومن الناتج المحلّي الإجمالي. ويمكن الاستناد إلى حصّة الإيرادات الضريبيّة من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي أحد المؤشّرات الأساسيّة المعتمدة في إطار الجهود المبذولة لفرض الضرائب، كأساسٍ لإجراء المقارنات بين البلدان والمجموعات المحدّدة بحسب دخلها والمقارنات الإقليميّة. وينظر هذا المؤشّر الفرعي في تنويع الإيرادات غير الناتجة عن السلع الأساسيّة، وذلك بحسب مصادر الإيرادات والضرائب (من حيث مختلف أنواع الضرائب، بما في ذلك الضرائب التجاريّة وضريبة الدخل والضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات والضرائب العقاريّة وضريبة القيمة المضافة والضرائب على المبيعات وما إلى ذلك).

وبشكلٍ عام، تكون حصّة الضريبة من الناتج المحلّي الإجمالي منخفضة نسبيّاً بالنسبة إلى الجهات المنتجة للسلع الأساسيّة، حيث بلغت هذه الحصّة حوالي 14% خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019، وذلك بالمقارنة مع نسبة إجمالي الواردات الّتي بلغت حوالي 25% من الناتج المحلّي الإجمالي. غير أنّ الهامش الأوسع هو ذلك القائم على مستوى ضريبة الدخل وحصّتها كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، حيث بلغت حصّة أمريكا الشماليّة وأوروبا الغربيّة ما يقارب 15% في حين بلغت حصّة جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة أقلّ من 5%. ونتيجةً لتأسيس منظّمة التجارة العالميّة واتّخاذ التدابير الآيلة إلى تحرير التجارة، تراجعت حصّة الضرائب على مستوى التجارة الدوليّة مع الوقت لتقارب الصفر في البلدان ذات الدخل العالي، غير أنّ هذه الحصّة هي الأعلى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المؤشّرات المرتبطة بتنويع الإيرادات الحكوميّة
إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
إيرادات ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
إيرادات الضرائب على السلع والخدمات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
الإيرادات الضريبيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
إجمالي الإيرادات الضريبيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
إجمالي الإيرادات من التجارة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

ما زالت حصّة الإيرادات الضريبيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صغيرة بالمقارنة مع إجمالي الإيرادات (بالمقارنة مع المستويات العالية لها في أوروبا الغربيّة)

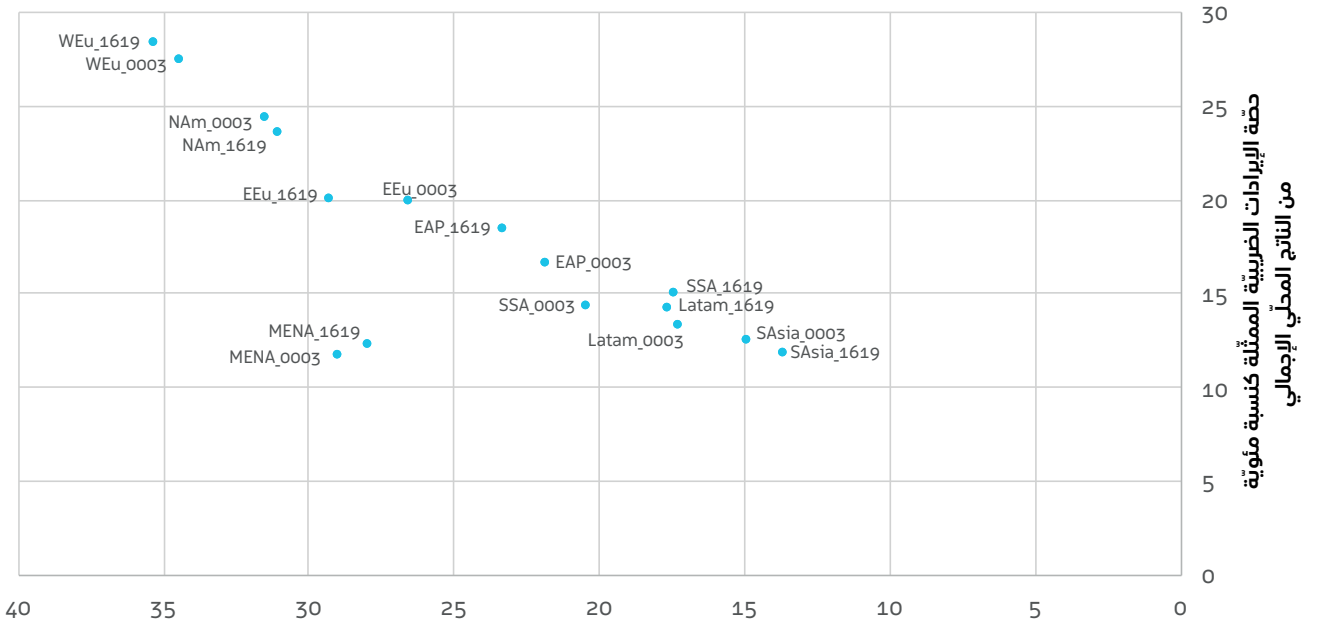

حصّة إجمالي الإيرادات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

تمّ الحصول على المؤشّرات المعنيّة من صندوق النقد الدولي ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة بيانات المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، وذلك فيما يتعلّق بالإيرادات الحكوميّة.

الإطار 2.2 - الفئات الفرعيّة المحتملة لمؤشّر التنويع الاقتصادي الّتي قد ترد في النسخ اللاحقة من مؤشّر التنويع الاقتصادي

بالإضافة إلى المؤشّرات الّتي تركّز على المخرجات والتجارة والإيرادات، لا بدّ من الإشارة إلى أبعاد إضافيّة قد تساعد البلدان على بذل الجهود الآيلة إلى تحقيق التنويع. وتشمل هذه الأبعاد **(أ) البعد المرتبط بالتنويع المالي و(ب) البعد المرتبط بتنويع بسوق العمل.** غير أنّ القيود المفروضة على البيانات ذات الصلة قد دفعت إلى عدم إدراج هذه الأبعاد ضمن هذه النسخة من مؤشّر التنويع الاقتصادي.

يشكّل **البعد المرتبط بالتنويع المالي بعداً هامّاً** بالنسبة إلى البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط على وجه الخصوص. وفي حين أنّ الصناديق النفطيّة خاضعة لإرادة صناديق الثروات السياديّة تلعب هذه الأموال دوراً أساسيّاً من حيث تحقيق ثروة البلاد باعتبارها استثماراً، حيث يساهم التنويع على المستوى المالي بزيادة تنويع المحافظ الدوليّة لصناديق الثروة السياديّة وصناديق الاستثمار الدوليّة. ويمكن الحصول على المؤشّرات المرتبطة بهذا البعد من الاحتياطات الدوليّة والبيانات ذات الصلة بالمدفوعات كما وأيّ معلومات أخرى تكون مرتبطة بالاستثمارات الأجنبيّة المباشرة أو الدخل من الأصول الأجنبيّة، غير أنّ القيود المفروضة على صناديق الثروة السياديّة من حيث إبهام البيانات الواردة فيها تحول دون ذلك.

يشكّل التنويع المرتبط بسوق العمل بعداً آخر. ففي حين تمّ التطرّق إلى التوظيف والاعتماد على قطاع الخدمات في قسمٍ آخر من التقرير، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ حالة دول مجلس التعاون الخليجي هي حالة فريدة من نوعها، إذ يعمل عدد كبير من السكان المحلّيين في القطاع العام ويحصلون على رواتب أعلى بكثير من تلك الممنوحة على المستويات الأخرى من النظام الاقتصادي، غير أنّ مستويات الإنتاجيّة لديهم عادةٍ ما تكون منخفضة (منشور ستيفين هيرتوغ على المدوّنة بعنوان "السبب في فرادة التحدّيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، أغسطس 2020). لذلك، لا بدّ من تحقيق التنويع عبر قطاعٍ خاص نابض بالحياة، حيث من المفضّل أن يكون معنيّاً بإنتاج السلع والخدمات القابلة للتداول من غير المواد الهيدروكربونيّة، وتوظيف المواطنين واليد العاملة الأجنبيّة، ما يدعو إلى توظيف استثمارات كبيرة في سبيل الاستفادة من المهارات والتطوّر التكنولوجي، حيث يساهم تنوّع المهارات والمعارف في زيادة حركة اليد العاملة وتحسي الاستجابة للصدمات الاقتصاديّة والتكيّف مع التغييرات التكنولوجيّة والابتكار وتسهل قيام نظام اقتصادي قائم على المعارف وتأدية القطاع الخاص لدورٍ أكبر. وفي هذا الإطار، يمكن للبيانات ذات الصلة أن تشمل التوظيف بحسب القطاعات ومستويات المهارات بالإضافة إلى مستويات الإنتاجيّة

أ. ملخّص الإحصاءات المرتبطة بمتغيّرات المخرجات

	الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي (مليار دولار أمريكي)	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الموارد الريعيّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الزراعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الصناعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الخدمات والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية
الوسط الحسابي	709,000,000,000.00	22.9	7.1	7.8	29.4	55.3	14.5	2,687.26	0.3
المتوسط	173,000,000,000.00	22.2	2.1	4.1	26.7	55.3	14.2	1,549.67	0.3
الحد الأقصى	18,300,000,000,000.00	61.5	62.0	45.9	74.8	79.3	40.1	24,372.76	0.9
الحد الأدنى	3,850,000,000.00	6.6	0.0	0.0	9.4	21.8	2.5	9.36	0.0
الانحراف القياسي	1,910,000,000,000.00	5.9	11.1	8.7	11.0	10.2	5.7	3,023.23	0.2
درجة الانحراف	5.91	1.4	2.3	1.8	1.4	-0.3	0.7	2.10	0.4
التفرطح	43.64	8.1	8.1	5.7	5.0	2.9	4.1	10.11	2.7
اختبار خاركي بيرا	132889.7	2575.0	3491.8	1467.6	842.3	25.2	245.0	4943.4	47.8
الاحتمالات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	1.26E+15	40828.07	12560.81	13805.91	52318.9	98422.79	25478	4675832	530.5739
مجموع مربع البواقي	6.47E+27	62973.78	218248.6	134593.2	215872.9	185694.6	57980.57	1.59E+10	53.00131
الملاحظات	1780	1780	1780	1780	1780	1780	1760	1740	1740

متغيّرات المخرجات بحسب المجموعات الإقليميّة، المعدّلات على مدى 4 سنوات للفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019

الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي (مليار دولار أمريكي)

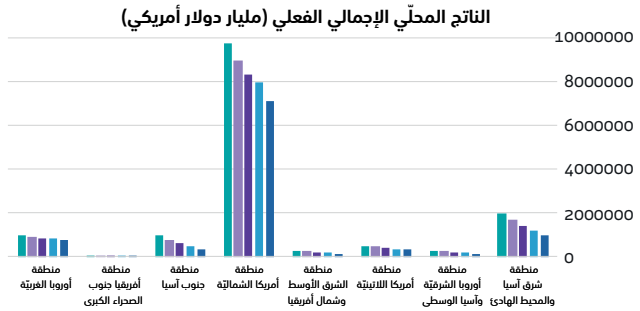

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

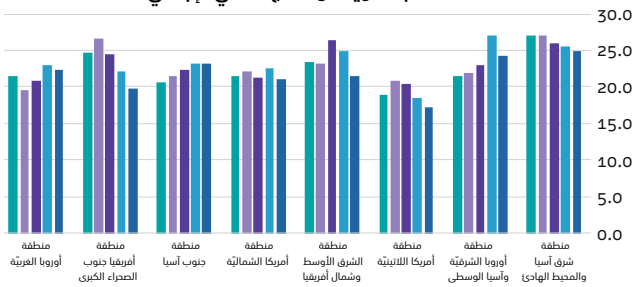

القيمة المضافة لقطاع الموارد الريعيّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

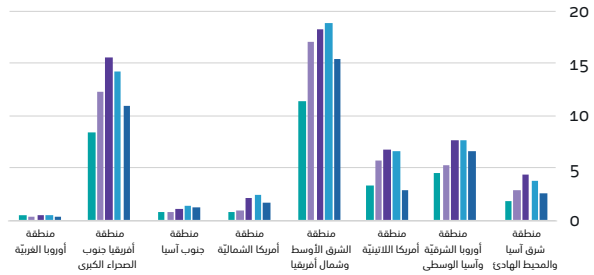

القيمة المضافة لقطاع الزراعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

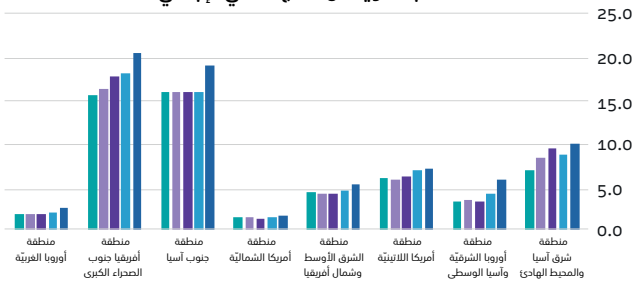

القيمة المضافة لقطاع الصناعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

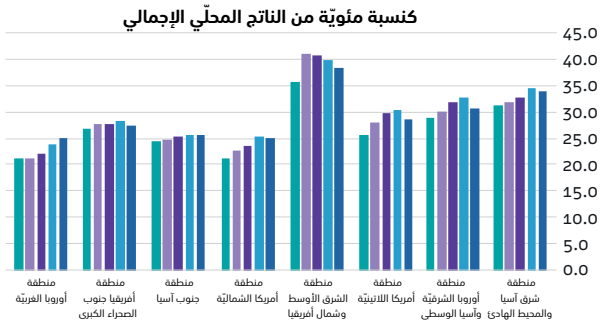

القيمة المضافة لقطاع الخدمات والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

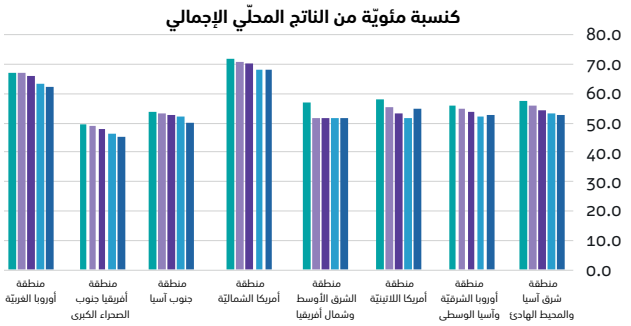

القيمة المضافة لقطاع الصناعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

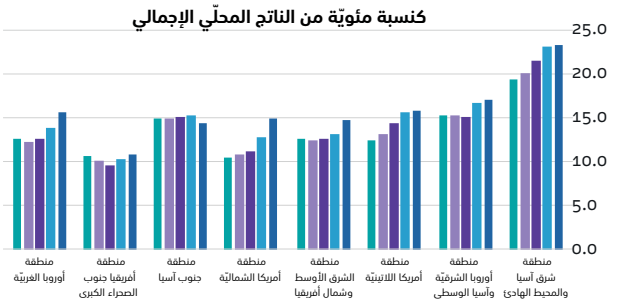

القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة

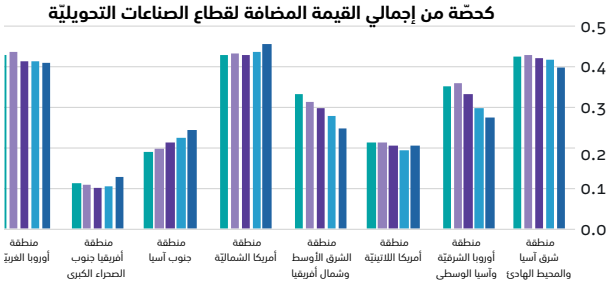

حصّة الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة

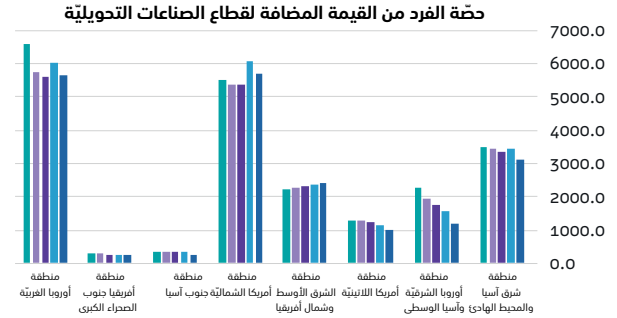

ب. ملخّص الإحصاءات المرتبطة بمتغيّرات التجارة

	إجمالي قيمة الصادرات (مليون دولار أمريكي)	إجمالي قيمة الواردات (مليون دولار أمريكي)	الصادرات من الخدمات	الصادرات من السلع الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	الصادرات النفطيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات المصنّعة الممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع	الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع	مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات (مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال)	مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات	مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات
الوسط الحسابي	180000000000	176,000,000,000	4.01E+10	68.2	20.1	50.4	39.2	0.1	0.3	0.1
المتوسط	53700000000	51,400,000,000	1.01E+10	58.2	6.2	59.7	39.7	0.1	0.2	0.1
الحد الأقصى	2660000000000	3,140,000,000,000	8.76E+11	343.5	99.7	438.9	91.7	0.8	0.9	0.8
الحد الأدنى	482294	1,811,177	7298509	17.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0
الانحراف القياسي	339000000000	356,000,000,000	8.36E+10	40.3	28.1	33.1	22.5	0.1	0.2	0.1
درجة الانحراف	4.0	4.5	5.0	2.2	1.6	0.9	0.0	3.7	1.2	4.4
التفرطح	22.4	28.8	37.4	11.1	4.1	13.2	1.9	18.8	3.9	28.8
اختبار خاركي بيرا	32589.1	55345.8	95302.92	6304.8	803.9	7963.4	88.9	22503.6	515.8	55294.2
الاحتمالات	0.0	0.0	0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	3.2E+14	3.13E+14	7.15E+13	121343.5	35803.9	8.96E+04	69006.37	193.0028	477.2202	222.0634
مجموع مربع البواقي	2.04E+26	2.25E+26	1.24E+25	2886517	1403343	1.95E+06	890630.5	16.83219	66.38897	14.22771
الملاحظات	1780	1780	1780	1780	1780	1780	1760	1780	1780	1780

متغيّرات التجارة بحسب المجموعات الإقليميّة، المعدّلات على مدى 4 سنوات للفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019

إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)

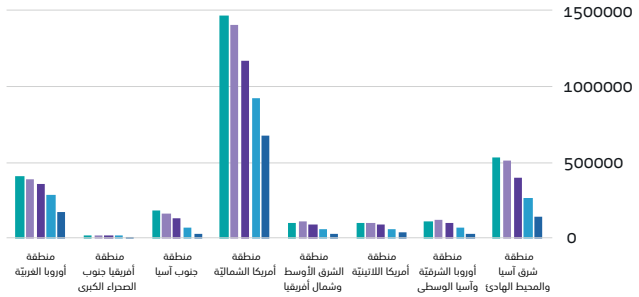

إجمالي قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)

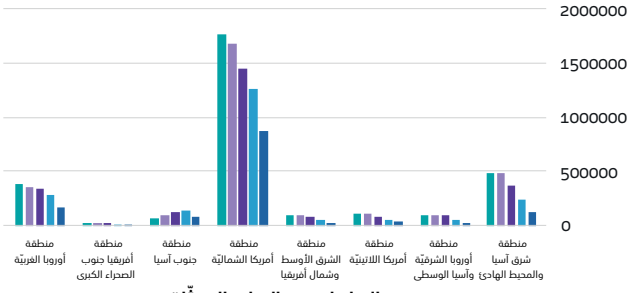

الصادرات من الخدمات (مليار دولار أمريكي)

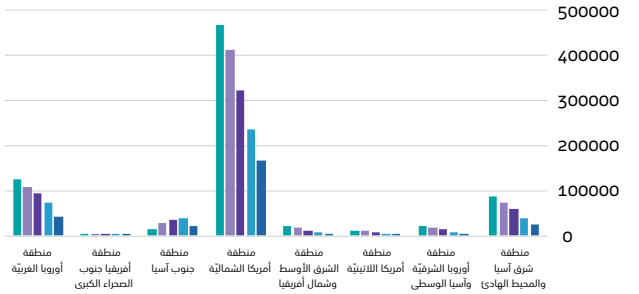

الصادرات من السلع، الممثّلة
كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

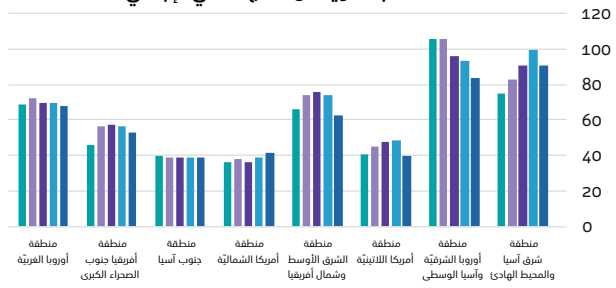

الصادرات النفطيّة الممثّلة
كنسبة مئويّة من الصادرات من السلع

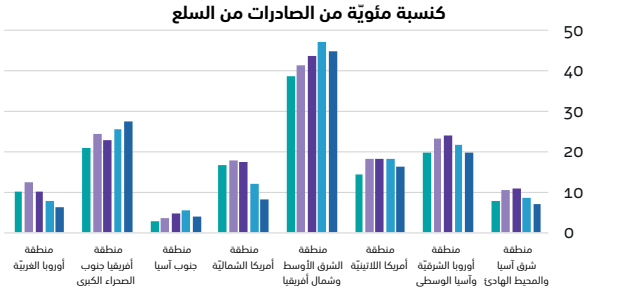

الصادرات المصنّعة الممثّلة
كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع

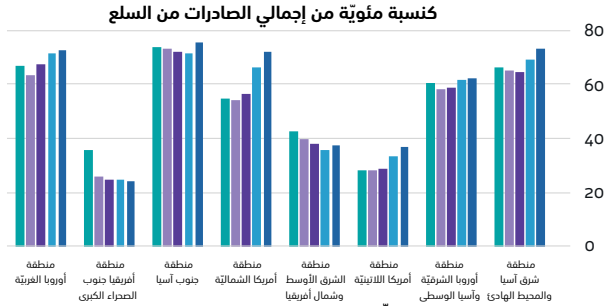

الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة
كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع

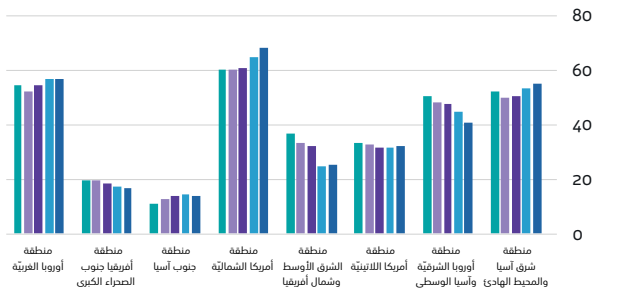

مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات
(مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال)

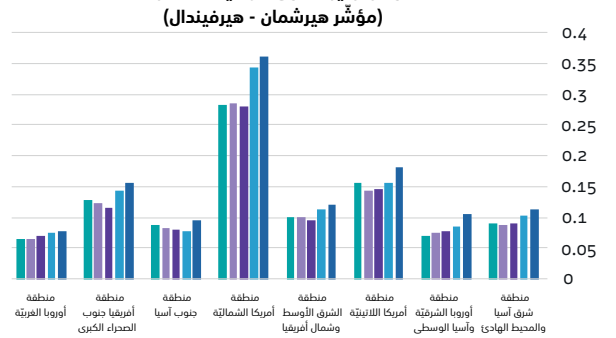

مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات

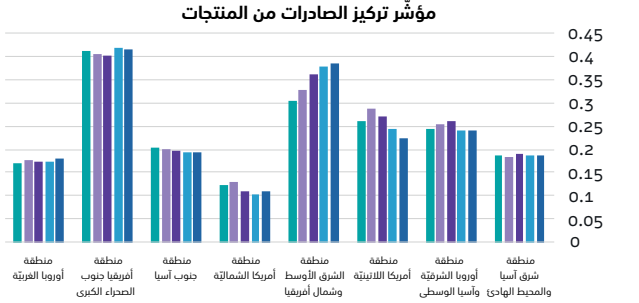

مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات

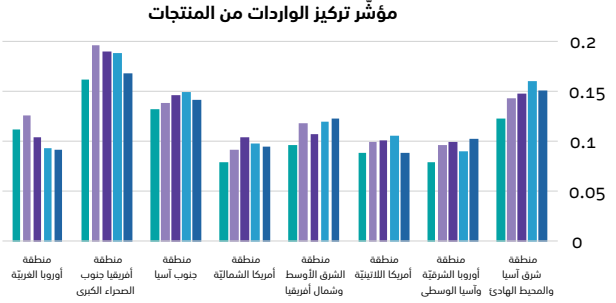

2019-2016 ■ 2015-2012 ■ 2011-2008 ■ 2007-2004 ■ 2003-2000 ■

ج. ملخّص الإحصاءات المرتبطة بمتغيّرات الإيرادات

	إجمالي الإيرادات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات الضرائب على السلع والخدمات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إجمالي الإيرادات التجاريّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
الوسط الحسابي	26.3	18.2	7.6	8.5	2	1.1
المتوسط	26.0	18.0	6.7	8.8	2	0.7
الحد الأقصى	73.3	48.4	31.6	22.1	21	22.6
الحد الأدنى	0.1	0.6	0.0	0.0	0	0.0
الانحراف القياسي	10.5	8.2	5.2	4.3	2	1.8
درجة الانحراف	0.7	0.3	1.1	-0.1	2.8	4.2
التفرطح	4.0	3.4	4.9	2.6	26.3	31.5
اختبار خاركي بيرا	194.0	40.3	640.9	12.7	41947.1	64768.9
الاحتمالات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	46748.32	32480.93	13365.79	14898.17	3482.411	1996.797
مجموع مربع البواقي	1.98E+05	120376.2	47627.29	32213.63	4326.33	5394.621
الملاحظات	1780	1780	1760	1760	1760	1760

متغيّرات الإيرادات بحسب المجموعات الإقليميّة، المعدّلات على مدى 4 سنوات للفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019

إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)

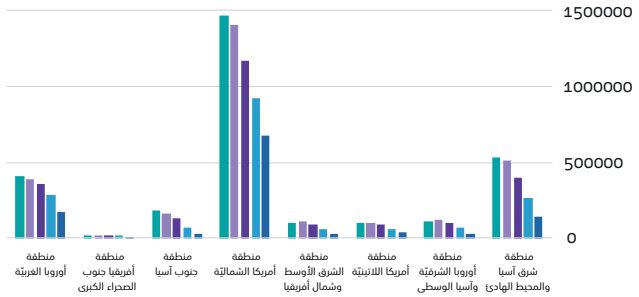

إجمالي قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)

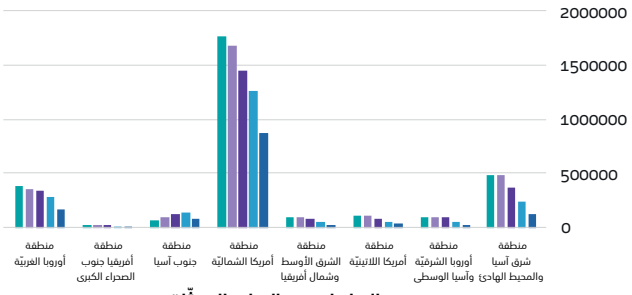

الصادرات من الخدمات (مليار دولار أمريكي)

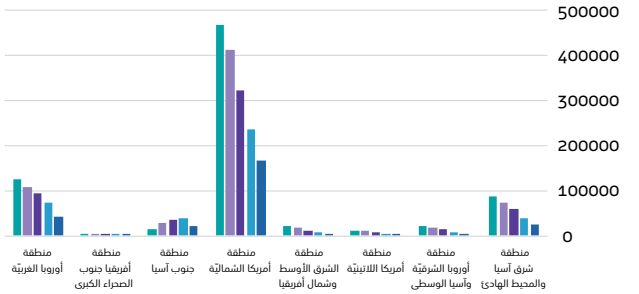

الصادرات من السلع، الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

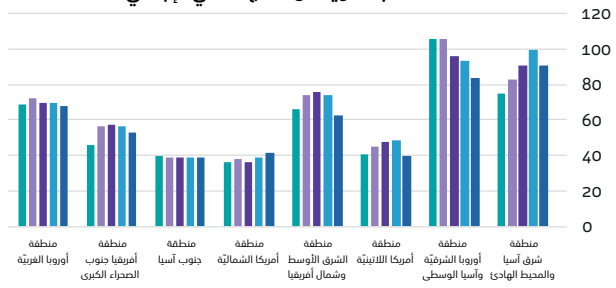

الصادرات النفطيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الصادرات من السلع

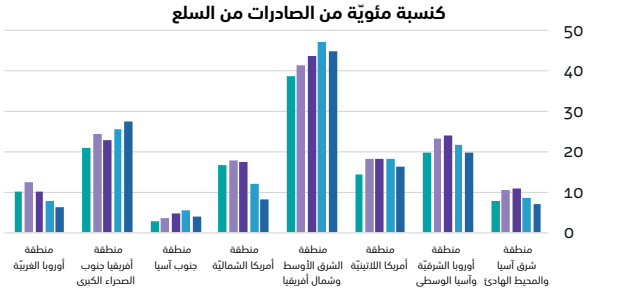

الصادرات المصنّعة الممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع

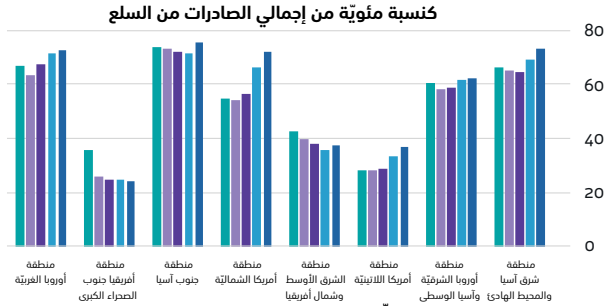

الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع

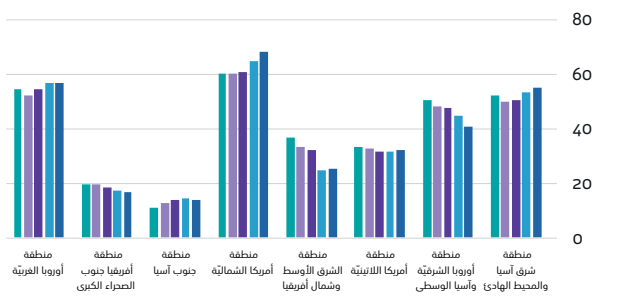

مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال لتركيز السوق من حيث الصادرات

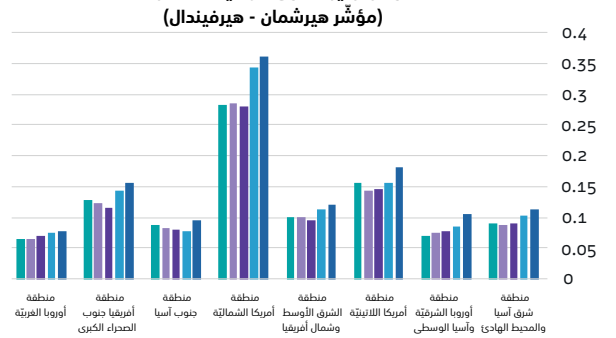

مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات

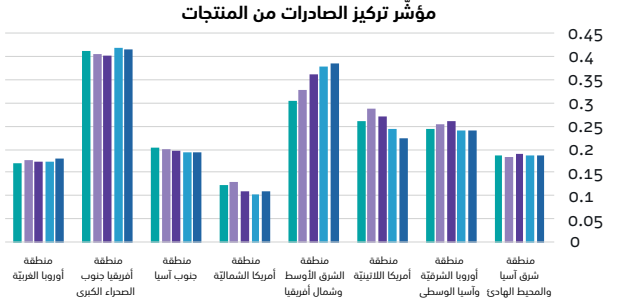

مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات

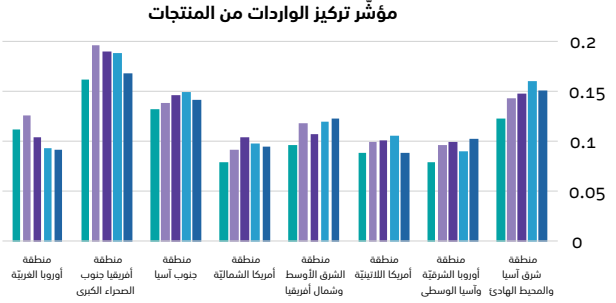

2019-2016 ■ 2015-2012 ■ 2011-2008 ■ 2007-2004 ■ 2003-2000 ■

الفصل الثالث

المنهجيّة والبيانات ذات الصلة

يقدّم هذا الفصل المنهجيّة المعتمدة في إطار وضع مؤشّر التنويع الاقتصادي.

يتطرّق هذا الفصل أوّلاً إلى المسائل العامّة المرتبطة بوضع هذا النوع من المؤشّرات، ثمّ يقدّم الحل المحدّد المعتمد في هذا الصدد، قبل أن يقدّم أخيراً لمحة عن كيفيّة احتساب المؤشرات الفرعيّة والمؤشّر الأساسي.

التصوّرات المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي ووضعه

لا يمكن جمع البيانات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي دفعة واحدة بل، وبحسب ما يوضحه التقرير الأساسي، تغطّي هذه العمليّة مجموعة واسعة من المؤشّرات ذات البيانات غير المدرجة في إطار مؤشّرٍ واحدٍ فقط. وعليه، تكون نقطة الانطلاق في هذا الإطار قائمة على مستوى مجموعة من البيانات ذات البعد الأوسع، أيّ الاستشراف المرتبط بمجموعة من المؤشّرات المعنيّة بعيّنة من البلدان خلال فترة زمنيّة معيّنة. أمّا نقطة النهاية، فقد تمّ تحديدها ضمن ثلاث مؤشّرات فرعيّة، وهي المخرجات والتجارة والإيرادات، حيث تغطّي الأبعاد الرئيسيّة للتنويع، على النحو المحدّد في التقرير الأساسي، على أن تكون هذه المؤشّرات الفرعيّة مدرجة تحت مؤشّرٍ عام يجمع بينها. ويقوم اختيار المؤشّرات المفضّلة بالاستناد إلى تحليل المعلومات الأساسيّة، أيّ بعد مراجعة المنشورات ذات الصلة الصادرة والبيانات التحليليّة السابقة.

إنّ الإعدادات الاقتصاديّة لمؤشّر التنويع الاقتصادي هي مجموعة من الإعدادات المتداخلة، فهي تشمل عدداً كبيراً من المؤشّرات ومجموعات البيانات القصيرة الأجل نسبيّاً، وتهدف إلى وضع تقديرات من شأنها تحديد العدد الكبير من المؤشّرات بثلاثة مؤشّرات فرعيّة أقل تنوعاً: الإنتاج والتجارة والإيرادات الحكوميّة، بالإضافة إلى مؤشّر واحدٍ يغطّي كافّة جوانب المؤشّرات الأخرى.

على مستوى المفهوم، تكمن المشكلة في تلخيص المؤشّرات ضمن مؤشّرٍ واحد، وذلك فيما يتعلّق بمجموعة المؤشّرات ذات الصلة بكلٍّ من المؤشّرات الفرعيّة والمؤشّر العام، إذ تهدف هذه المرحلة إلى جمع كافّة الأبعاد المرتبطة بمجموعة البيانات، بحسب عدد المؤشّرات ذات الصلة، ضمن مؤشّرٍ واحدٍ فقط.

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، يمكن، بشكلٍ عام، اعتماد أيّ من المنهجيّتين أدناه:

منهجيّة ضغط البيانات، وهي منهجيّة من شأنها تقليص أبعاد مجموعة من البيانات من خلال تحديد عناصر التغيير الأساسيّة والمشتركة بين المؤشّرات وتطبيق منهجيّة حسابيّة من أجل تلخيصها بالاستناد إلى معايير حُدّدت مسبقاً.

منهجيّة التوقّع، وهي منهجيّة تقوم على الاستناد إلى الوظائف الّتي تكون لمؤشّرٍ ما من أجل توقّع المتغيّرات المرتبطة بها والّتي لا بدّ أن تكون مرتبطة بالتنويع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً.

بالاستناد إلى المنهجيّتين المذكورتين أعلاه، تنظر عمليّة التحليل الاستكشافيّة لمجموعة البيانات المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي في احتمال اعتماد أيّ من المنهجيّتين التاليتين:

منهجيّة ضغط البيانات:
- تحليل العنصر الأساسي؛
- تحليل العامل الأساسي.

منهجيّة التوقّع:
- الاستدلال البايزي؛
- الشبكة العصبونية الاصطناعيّة.

وقد تمّت تغطية تقنيّتي ضغط البيانات هاتين على نحوٍ كافٍ في المنشورات الصادرة في مجال الاقتصاد، كما وقامت المنظّمات الدوليّة، مثل البنك الدولي (مؤشّر أداء الخدمات اللوجستيّة) بتطبيقهما. أمّا التقنيّتين القائمتين على منهجيّة التوقّع، فهما جديدتان نسبيّاً، حيث لم يتمّ استخدامهما على نطاقٍ واسع بعد من أجل إنتاج المؤشّرات. بناءً على ذلك، تمّ النظر فيهما لأغراض وضعهما كاحتمال فقط، وذلك من أجل التأكّد ممّا إذا كان تحسين التقنيّات التقليديّة ممكناً، غير أنّ التقنيّات القائمة على التوقّع مقيّدة، بشكلٍ رئيسي، بسبب عدم إمكانيّة النظر في المتغيّرات الّتي لا بدّ من النموذج المرتبط بالتنويع الاقتصادي تحديدها.

وبذلك، تعتمد النماذج على البيانات والمتغيّرات الّتي يمكن النظر فيها، كالبيانات المرتبطة بتقلّب الناتج المحلّي الإجمالي الّتي يمكن الحصول عليها من البيانات الربعية ذات الصلة بالناتج المحلّي الإجمالي والصادرة عن صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الانحراف القياسي ومعامل الانحراف المعياري النسبي للناتج المحلّي الإجمالي والتقلّب المتوقّع له، وذلك بالاستناد إلى نموذج السلسلة الزمنيّة المرتبطة ببيانات الناتج المحلّي الإجمالي الربعيّة والقائم على انحدار ذاتي مشروط باختلاف التباين.

المرحلة السابقة لمعالجة البيانات

في إطار وضع مؤشّر مثل مؤشّر التنويع الاقتصادي،

لا بدّ من أخذ أحد المتطلّبات الأساسيّة ذات الصلة في الاعتبار، أيّ التأكّد من إمكانيّة مقارنة النتائج بين البلدان وبالاستناد إلى الفترات الزمنيّة المحدّدة.

وعليه، يجب على كلّ من عمليّات متابعة البيانات المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي أن تستند على المؤشّرات ذاتها. ففي أنّ العديد من التقنيّات الإحصائيّة قادرة على معالجة أيّ مشكلة ذات صلةٍ بالقيم الناقصة لأيٍّ من مجموعات المؤشّرات، لا يمكن ذلك فيما يتعلّق بمؤشّرٍ يقوم على مؤشّرات متعدّدة. فمثلاً، إذا كان أحد المؤشّرات قائمٍ على مؤشّرين، أ و ب، تمّ الجمع بينهما وفقاً لعمليّة حسابيّة بسيطة، وفي حال لم يكن المؤشّر ب محدّداً لأحد البلدان، يبقى المؤشّر أ فقط، والعكس الصحيح. ففي حال تمّ النظر في مجموعتي البيانات هذه في بلدٍ ثالث، تكون العمليّة الحسابيّة على النحو التالي: (أ+ب)/2، ما يعني أنّه لا يمن المقارنة بين النتائج الثلاث للمؤشّر، وذلك حتّى ولو تمّ قياس كافّة المتغيّرات بناءً على سلّم القياس نفسه، إذ تستند كلّ من عمليّات المراقبة على مجموعة مختلفة من المعلومات.

أمّا في سياق مؤشّر التنويع الاقتصادي، يشير هذا المطلب إلى ضرورة احتساب هذا المؤشّر فقط بالنسبة إلى البلدان والسنوات الّتي يتمّ فيها متابعة وقياس كافّة المؤشّرات المرتبطة بالعناصر، وهو ما يفرض قيداً هامّاً على هذا المستوى، خصوصاً وأنّ ذلك من شأنه تقليص نطاق التغطيّة على مستوى البعد المرتبط بالبلد وذلك المتعلّق بالوقت.

وفي سبيل الحرص على تحقيق أوسع نطاق ممكن من حيث التغطية، كان لا بدّ من إجراء معالجة مسبقة للبيانات بالاستناد إلى منهجيّة الاستيفاء والاستقراء بالاستكمال الخطّية من أجل الحصول على البيانات الناقصة بأكبر قدرٍ ممكن[13]. وبذلك، غطّت المخرجات مجموعة كاملة من البيانات المرتبطة بـ 89 بلداً، وذلك عن الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019.

أمّا عمليّة المعالجة المسبقة للبيانات المتبقّة في هذا الإطار، فكانت التوحيد القياسي. فمن أجل تفادي أيّ تأثير محتمل على مستوى مختلف سلالم مقاييس المتغيّرات، كان لا بدّ من تحويل البيانات المدخلة إلى سلاسل يكون متوسّطها الحسابي صفراً، مع اعتماد الوحدة في إطار الانحراف القياسي.

[13] على رغم التطرّق إلى سلاسة القيمة العالميّة وأهميّتها في سياق التنويع الاقتصادي الوارد في الفصل الأول، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القيود المفروضة على البيانات (في قواعد بيانات منظّمة التجارة العالميّة ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية) لا تسمح بإجراء تحليل للسلاسل الزمنيّة والبيانات المتداخلة.

تقييم المنهجيّات المرجّح اعتمادها

نظرة عامّة على المنهجيّات

تحليل العامل الأساسي

تشكّل منهجيّة تحليل العامل الأساسي تقنيّة قياسيّة معنيّة بتقليص الأبعاد تبدأ من مصفوفة ارتباط مُعدّلة لمجموعة من المؤشرات. يتمّ استبدال القطر الرئيسي للمصفوفة (حيث تعادل جميع المدخلات الوحدة) بـ R2 من الانحدار المتعدّد للمتغيّر المعني على جميع المتغيّرات الأخرى في المجموعة، ما يجعله أقلّ من الوحدة. تفصل هذه الخطوة بشكل أساسي بين المتغيرات المشتركة في مجموعة المتغيّرات والمتغيّر الفردي في المتغيّرات الفردية. يتمّ تقسيم مصفوفة الارتباط المُعدّلة إلى المتجهات الذاتيّة والقيم الذاتية، حيث يشكّل كلّ متّجه ذاتي مجموعة خطيّة من المتغيرات في المجموعة مع أوزان محدّدة («التحميلات»). يمثل المتجه الذاتي الموافق لأكبر قيمة ذاتية (المتجه الذاتي الرئيسي) أكبر نسبة ممكنة من الاختلاف المشترك في المؤشرات.

عند تطبيق تحليل العامل الأساسي لتطوير فهرس مجموعة المؤشرات، يكون من القياسي استخدام المتجه الذاتي الرئيسي كدليل النتائج. هذا ويكون التفسير أنّ الفهرس هو عبارة عن المزيج الخطي للمؤشرات التي تمثل أقصى حدّ ممكن من نسبة التي التغيّر المشترك.

تحليل العنصر الأساسي

يشبه هذا التحليل عمليّة تحليل العامل الأساسي إلى حدّ كبير على مستوى المفهوم، إنّما يكمن الفرق الوحيد في أنّ تحليل العنصر الأساسي يبدأ من مصفوفة ارتباط قياسيّة لمتغيّرات المؤشر بدلاً من المصفوفة المعدّلة المستخدمة في تحليل العامل الأساسي. بالتالي، يفترض هذا التحليل أنّ لمتغيّرات المؤشر متغيّر مشترك فقط. يكون المؤشر المُنتج عبر تحليل العنصر الأساسي المزيج الخطي للمؤشرات التي تمثل أكبر نسبة ممكنة من التغيّر الإجمالي في مجموعة المؤشرات.

الاستدلال البايزي

يعتمد الاستدلال البايزي منهجاً مختلفاً لإنشاء الفهرس حيث تكمن المشكلة الأساسيّة على مستوى المفهوم في جمع مجموعة من المؤشرات لتشكيل مؤشر واحد. مع ذلك، يشكّل الاستدلال البايزي تقنية للاستشراف والاستدلال بدلاً من تقليل الأبعاد. يقترب الاستدلال البايزي من نموذج الانحدار إنّما يمثل نموذج عدم اليقين بشكل منهجي، على سبيل المثال، فيما يتعلّق بالتوقعات المسبقة بشأن المعلمات أو مجموعة المتغيرات التي يتمّ استخدامها. من خلال عدد كبير من النماذج، يسمح الاستدلال البايزي باستخلاص مجموعة من التوقعات بشأن المعلمات التي يمكن استخدامها لإنشاء فهرس بمزيج خطي من المؤشرات الأساسيّة بالاستناد إلى المتوسط المرجح للمعلمات المتوقعة من مجموعة النماذج. يُفسّر ذلك على أنّ المؤشر «جيّد» لبعض المخرجات المتغيرة الاهتمامات عبر مجموعة من النماذج المتوقعة.

الشبكة العصبونية الاصطناعيّة

هناك العديد من تقنيّات التعلّم الآلي المتوفّرة لمشكلات التوقّع والشبكة العصبونية الاصطناعيّة واحدة منها. **تمّ تصميم هذه الشبكة لوضع التوقعات باستخدام متغيّرات الإدخال بالاستناد إلى إجراءات التحسين المعقدة والتي تغذي المخرجات عبر عدد من طبقات التحليل بما يشبه طريقة تحليل الدماغ البشري للمعلومات.** حيث تشمل جميع التقنيات المذكورة أعلاه توقعات خطيّة، يمكن للشبكة العصبونية الاصطناعية التقاط أنماط تغيّر أكثر تعقيداً وغير خطيّة. يتمّ تفسير مؤشّر التنويع الاقتصادي المستند إلى الشبكة العصبونيّة الاصطناعيّة أيضاً على أنّه «جيّد» لبعض مخرجات الاهتمامات مع الإشارة إلى مواصفة أخرى وهي تمثيله للتأثيرات غير الخطيّة.

عمليّة الاختيار

تمّ إنتاج المؤشرات المرجحة خلال عملية التحليل المسبق باستخدام المنهجيّات الأربع المذكورة أعلاه. مع أنّه أسفر عن منهجيتي التوقّع نتائج مماثلة، إلّا أنّهما لم تكونا بديهيّتين. والسبب هو أنّ متغيّر النتائج المستخدم لاختبار دقة التوقع – تقلّب الناتج المحلي الإجمالي – لا يرتبط تماماً بالتنوع الاقتصادي، ما أدّى إلى إحداث خلل كبير في النموذج. صدر عن منهجيتي ضغط البيانات نتائج أكثر بديهيّة، حيث كان هناك فرقاً بسيطاً فيها فقط بالنظر إلى التشابه بينهما.

وعليه، كان من المفضّل استخدام تحليل العنصر الأساسي حيث إنّه الأسهل من بين المنهجيّتين ويساعد على تعزيز الشفافية وقابلية التكرار مع الحصول على النتائج نفسها في السياقات الأخرى. بالتالي، تمّ إنشاء مؤشر التنويع الاقتصادي والمؤشرات الفرعيّة له عبر استخدام تحليل العنصر الأساسي.

نتائج تحليل العنصر الأساسي

استندت استراتيجية تطبيق تحليل العنصر الأساسي على المؤشرات المفصّلة إلى خطوتين:

الخطوة الأولى:

استخدام تحليل العنصر الأساسي لإنتاج ثلاثة مؤشرات فرعيّة وهي: المخرجات والعائدات والتجارة[14].

الخطوة الثانية:

جميع المؤشرات الفرعية الثلاثة ضمن مؤشر تنويع اقتصادي عامّ بالاستناد إلى المتوسط الحسابي (البسيط).

يكون من المنطقي استخدام المتوسّط الحسابي في الخطوة الثانية حيث إنّه يشكّل المنهجيّة الأبسط والأكثر شفافية، كما أنّه ليس من سبب مسبق يشير إلى أنّ أهمية المؤشرات الفرعية الثلاثة فيما يتعلّق بقياس التنوع الاقتصادي أكبر من أهميتها فيما يتعلّق بغيره.

[14] تمّ إنتاج المؤشرات من خلال استخدام منهجية المجموع القياسي للمربعات ويتمّ تحويلها من متغيّرات بمتوسّط صفر وانحدار معياري للوحدة إلى متغيّرات بمتوسّط 100 وانحدار معياري يساوي 10.

يوضح الجدول الأول نتائج العوامل المُنتجة عبر تحليل العنصر الأساسي

يمثل المتجه الذاتي الأساسي **33.5%** من التغيّر في المجموعات الأساسية.

تظهر النتائج أنّه يمكن اعتبار الناتج المحلي الإجمالي الفعلي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنّه يمكن اعتبار تكنولوجيا التصنيع المتوسطة والمتقدّمة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط نصيب الفرد من القيمة المضافة التصنيعية بشكل إيجابي مع الفهرس الفرعي لمخرجات مؤشر التنويع الاقتصادي، بينما يرتبط بالمتغيّرات المتبقية بشكل سلبي.

تكون هذه النتائج بديهية في معظم الحالات، إنّما **يظهر التباين بين الصناعة والخدمات أنّ البيانات تميل إلى دعم أهمية قطاع الخدمات باعتباره محدّداً لتنويع الإنتاج.** تظهر الموارد الريعيّة علاقة سلبية ملحوظة، ما يعني أن الاقتصادات المعتمدة على الموارد تميل إلى تحقيق معدلات أقل في هذا الفهرس الفرعي. من المرجح أن تفسر هذه الحقيقة النتيجة المُحققة في قطاع الصناعة والتي تشمل الصناعات الاستخراجية.

الجدول الأول

المتغيّر	النتائج
الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي	0.244
القيمة المضافة لقطاع الزارعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.331 -
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.029 -
القيمة المضافة لقطاع الصناعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.290 -
القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.172
القيمة المضافة لقطاع الموارد الريعيّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.392 -
القيمة المضافة لقطاع الخدمات والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.491
القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة	0.401
حصّة الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة	0.402

يوضح الجدول الثاني النتائج المرتبطة بتحليل العنصر الأساسي فيما يتعلّق بالفهرس الفرعي للتجارة

يمثل المتجه الذاتي الأساسي **37.3%** من التغيّر في المجموعات الفرديّة.

يوضح الجدول المقابل الارتباط السلبي لكلّ من تركيز سوق التصدير وتركيز المنتجات من الصادرات والواردات بالإضافة إلى صادرات الوقود بتنويع التجارة، بينما تبقى المتغيّرات الأخرى مرتبطة به بشكل إيجابي.

تعتبر هذه النتيجة **بديهيّة إذ تلتقط المتغيّرات المرتبطة إيجاباً بتنويع التجارة جوانب الأداء على مستوى الدولة، ما يشير إلى اندماج أكثر تعمّقاً في نظام التجارة العالمية.** من هنا أهمية مسألة الصادرات النفطيّة حيث إنّ الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع تميل إلى أن يكون أقلّ تنوعاً من الناحية التجارية. بالتالي، تكمل هذه النتائج تلك المتعلقة بتنويع الإيرادات حيث ترتبط الموارد الريعيّة (مثل الصناعات الاستخراجية) بشكل سلبي مع تنويع الإيرادات.

الجدول الثاني

المتغيّر	النتائج
إجمالي قيمة الصادرات	0.441
الصادرات النفطيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الصادرات من السلع	0.263 -
مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات (مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال)	0.079 -
إجمالي قيمة الواردات	0.445
الصادرات المصنّعة الممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع	0.300
الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع	0.356
الصادرات من السلع، الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.025
إجمالي قيمة الصادرات من الخدمات	0.435
مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات	0.338 -
مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات	101.0 -

يوضح الجدول الثالث النتائج المرتبطة بتحليل العنصر الأساسي فيما يتعلّق بالفهرس الفرعي الماثل

يمثل المتجه الذاتي الأساسي **51.9%** من التغيّر في المجموعات الفرديّة.

يوضح الجدول المقابل أنّ جميع المتغيرات، باستثناء إيرادات التجارة، مرتبطة بشكل إيجابي بالفهرس الفرعي للإيرادات من مؤشر التنويع الاقتصادي. إنّ هذا التفسير بديهي، **حيث تدلّ أعلى نسب الإيرادات من مصادر مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي من دون أي شك على تنوّع أكبر.** مع ذلك، عادة ما يرتبط الاعتماد على الإيرادات من التجارة (التعريفات) بنقص تطوير النظام الضريبي بشكل عام، خاصة فيما يتعلّق بضرائب الدخل والاستهلاك. لذلك، فإن نتيجة هذا المتغير الأخير هي أمر بديهي أيضاً، إذ أنّه يشير إلى أن الإيرادات تميل إلى أن تكون أقل تنوعاً في حالة الاعتماد الكبير على الضرائب التجارية لزيادة الإيرادات.

الجدول الثالث

المتغيّر	النتائج
إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.301
إيرادات ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.482
إيرادات الضرائب على السلع والخدمات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.453
الإيرادات الضريبيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.540
إجمالي الإيرادات الضريبيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.367
إجمالي الإيرادات من التجارة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	0.213 -

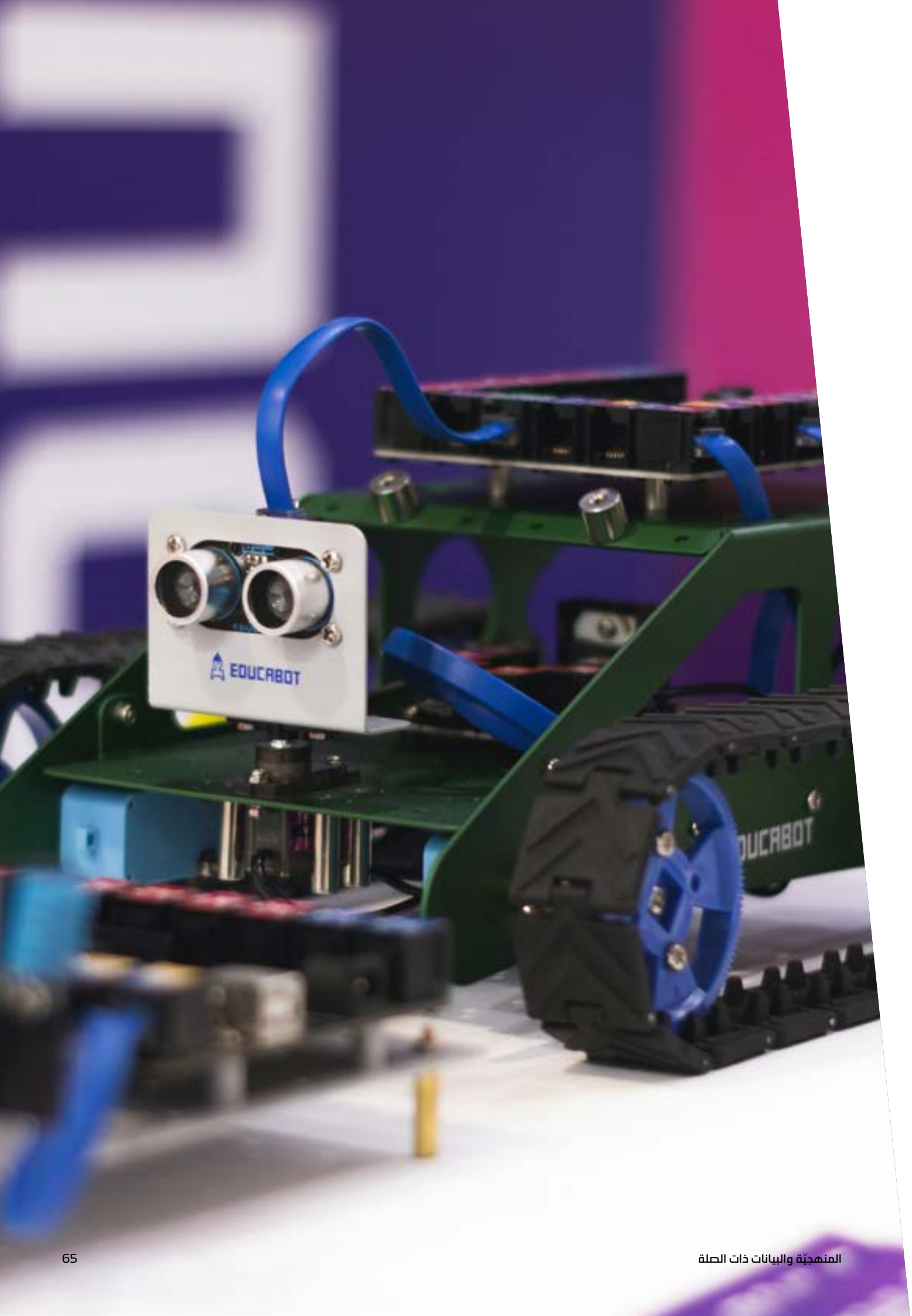
EDUCABOT

الفصل الرابع

النتائج الرئيسية

التصنيفات العالميّة على مرّ السنين

بلغ متوسط معدلات المؤشر التوزيع الاقتصادي (غير المرجح) 102.7 مقارنة بمتوسّط أعلى أداء البالغ في الولايات المتحدة 154.85.

تُقارن هذه النتيجة بمتوسّط معدلات يبلغ 97.9 وأعلى درجة تبلغ 131.0 عام 2000.

مع الوقت، اتسعت الفجوة بين كلّ من الدول الأكثر والأقلّ تنوّعاً، حيث أدّى الاعتماد المفرط على أسعار السلع الأساسية إلى التقلّب في النمو وبعد المسافة لتحقيق أعلى معايير الأداء. لا توحي الأدلة بوجود تقارب متنامي بين الدول الأكثر والأقلّ تنوّعاً. قد يكون ذلك نتيجة انخفاض معدّل اعتماد التكنولوجيا الجديدة في الدول ذات التصنيف المتدنّي:

إنّ مبدأ الابتكار هامّ لغرض تعزيز الإنتاجية وزيادة قدرة الدولة على تطوير تعقيدات الصادرات (المنتجات الجديدة بجودة أفضل) وزيادة تنويع النتائج، ما يساهم بالتالي إلى "اللحاق" بالمنافسين المتقدّمين.

الجدول 4.1 - **مؤشر التنويع الاقتصادي، الدول العشر الأولى**

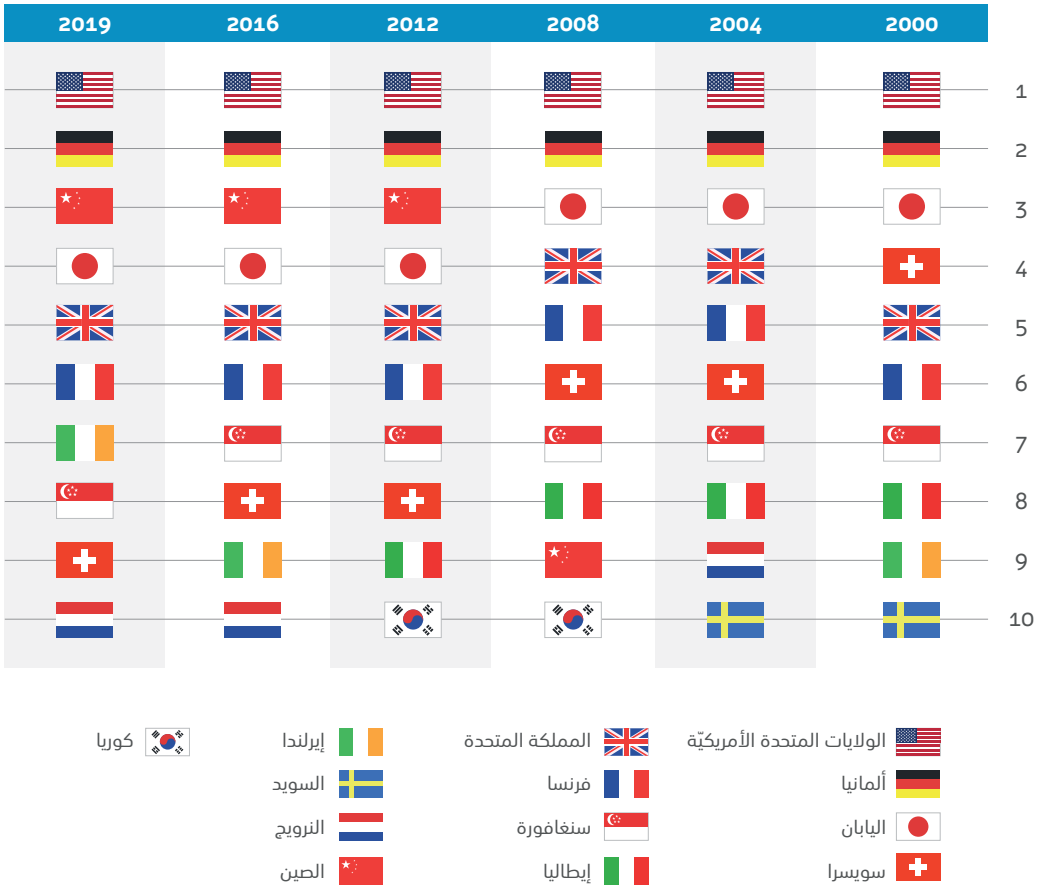

من بين الدول العشر الأولى، حافظت سبع دول على مركزها ضمن القائمة طوال الفترة المعنيّة. إنّ هذه الدول جميعها هي من الدول ذات الدخل العالي، وهي تقع جميعها في القارة الأوروبية ما عدا الولايات المتحدة ودولتين آسيويتين (اليابان وسنغافورة). لقد كان هناك تغيّر كبير في تشكيلة الدول الأفضل أداءً حيث انضمّت الصين إلى قائمة الدول العشر الأولى منذ عام 2008 (حيث كانت تحتلّ مركزاً بين الدول الخمس عشرة الأولى منذ عام 2007 مدعومة بدخولها إلى منظمة التجارة العالمية) بعد أن كانت تحتلّ المرتبة 33 عام 2000. هذا وتبرز الدول التي يقوم نظامها الاقتصادي عل الخدمات بين الدول الأفضل عالميّاً، مثل المملكة المتحدة وايرلندا وسنغافورة وسويسرا، ما يسلّط الضوء على أهمية قطاع الخدمات (واعتماد التقنيات الجديدة) ودوره المحوري في تمكين مفهوم "اللحاق" بالدول الصناعية الراسخة. وممّا لا شكّ فيه أنّ الدول العشر الأولى قد حسّنت أداءها مع مرور السنين.

الجدول 4.1 - **الدول العشر الأخيرة**

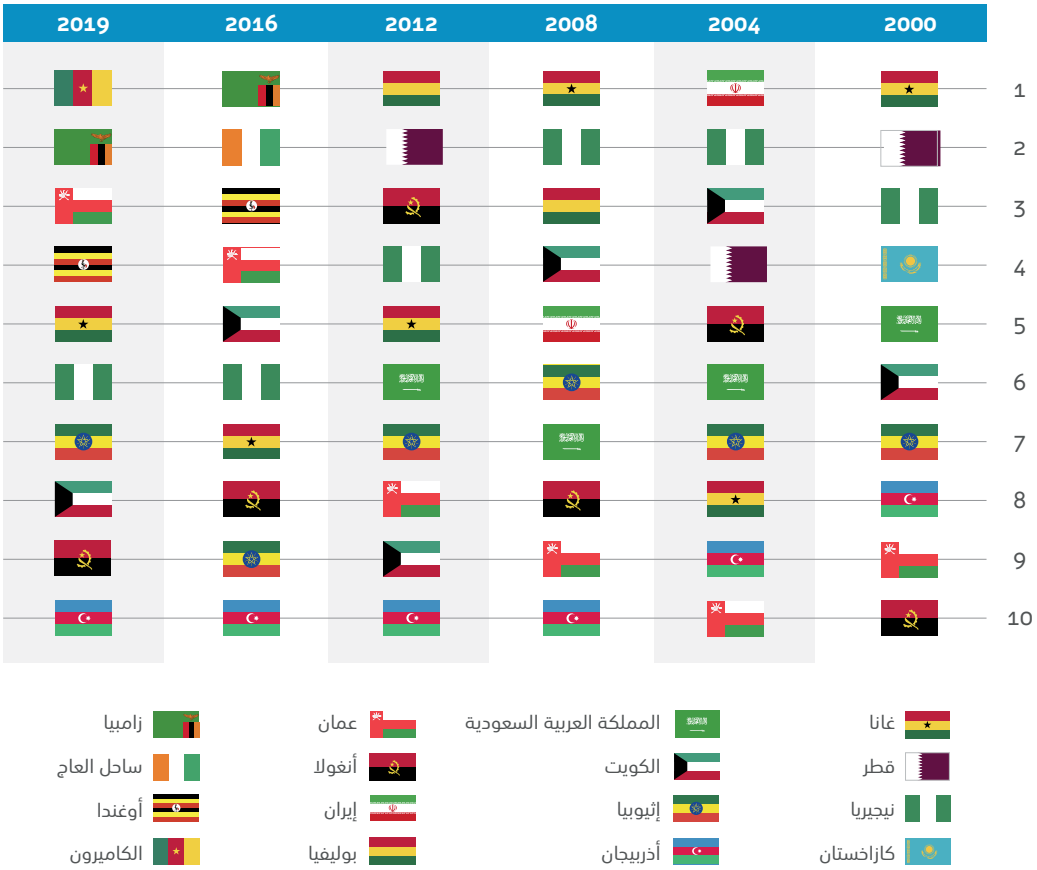

حافظت سبع دول على مراكزها بين الدول العشرة الأخيرة طوال الفترة المعنيّة، من بينها 4 دول منتجة للنفط (اثنين منها من الشرق الأوسط، عمان والكويت). تقع الدول ذات الدخل المنخفض والمعتمدة على قطاع الزراعة، أي إثيوبيا وغانا، ضمن الفئة نفسها. أمّا بالنسبة لكلّ من المملكة العربية السعودية وإيران وقطر، فقد كانت هذه الدول من بين الدول العشر الأخيرة في أوائل عام 2000. وبالرغم من إجراء التحسينات على مستوى عناصر التجارة والإيرادات، إلّا أنّها لا تزال تحتلّ المركز 25 كما في عام 2019.

الجدول 4.3 - **معدلات مؤشر التنويع الاقتصادي لدى معدّل الدول العشرة الأولى ومعدّل الدول العشرة الأخيرة**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
معدّل الدول العشرة الأولى	115.01	117.18	121.37	123.03	124.43	127.35
معدّل الدول العشرة الأخيرة	80.44	81.78	82.08	82.51	87.05	86.07

تشير نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي إلى أقصى حدّ اتساع الفجوة بين الدول ذات الأداء الأعلى والأدنى عام 2019. شملت الدول التي سجلت تحسناً في معدلاتها بنتيجة ملحوظة خلال الفترة الممتدّة بين عاميّ 2000 و2019 كلّاً من الصين والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وألمانيا وعمان (الجدول 4.4). ومن بين هذه الدول، نذكر دولتين مصدّرتين للنفط، ما يشدّد على أهمية تنويع الجهود المبذولة. باستثناء البحرين، تقع جميع دول مجلس التعاون الخليجي ضمن فئة الدول العشرين الأولى التي سجلت تحسناً في معدلات مؤشر التنويع الاقتصادي على مرّ السنين.

الجدول 4.4 - **الدول العشرين الأولى التي سجلت تحسناً في معدّلات مؤشر التنويع الاقتصادي بين عاميّ 2000 و2019**

بما أنّ مفهوم التنويع الاقتصادي أكثر أهميّة بالنسبة للدول المنتجة للسلع الأساسية، حدّد الجدول 4.5 تصنيفها على مرّ السنين، حيث يمكن ملاحظة أنّ الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسّط من بين الدول المنتجة للسلع الأساسية قد سجّلت أدنى معدلات فيما يتعلّق بمؤشر التنويع الاقتصادي عبى مرّ السنين. وبالرغم من احتلالها للمراتب الأولى نسبيّاً بشكل عام، تراجع تصنيف أستراليا ونيوزيلندا إلى المركز 40 و50 في عام 2019. أمّا من بين دول مجلس التعاون الخليجي، أحرزت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص تحسّناً كبيراً في السنوات الأخيرة. ومع استمرار احتلال الإمارات العربية المتحدة للمراكز الأعلى، لم يكن أداء دولة البحرين على قدر التوقعات.

الجدول 4.5 - **المخطط المتدرّج الألوان المعني بمنتجي السلع الأساسيّة وتصنيفات مؤشر التنويع الاقتصادي**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
ماليزيا	39	40	49	39	40	36
أستراليا	27	31	38	35	41	41
النروج	47	45	46	45	38	45
نيوزيلندا	35	33	37	40	44	48
أيسلندا	46	43	45	49	46	49
أوروغواي	42	55	52	54	55	53
روسيا	56	56	54	52	53	54
الأرجنتين	51	53	50	48	51	55
الإمارات العربية المتحدة	69	68	69	66	52	57
تشيلي	53	58	60	61	63	59
كولومبيا	57	57	58	63	61	62
البحرين	59	66	66	67	60	63
البيرو	60	63	64	65	65	64
باراغواي	71	75	68	64	68	65
المملكة العربية السعودية	80	81	82	81	69	67
بوليفيا	62	70	78	76	74	69
إيران	75	76	80	70	67	71
قطر	77	79	74	77	66	72
كازاخستان	79	74	75	71	70	73
كينيا	67	64	62	62	72	74
ساحل العاج	68	65	70	75	77	75
كاميرون	74	72	67	73	71	76
زامبيا	66	71	73	74	76	77
عمان	84	85	84	83	79	78
اوغندا	73	69	71	69	78	79
غانا	76	83	76	80	82	80
نيجيريا	78	77	77	79	81	81
إثيوبيا	82	82	81	82	84	82
الكويت	81	78	79	84	80	83
أنغولا	85	80	83	78	83	84
أذربيجان	83	84	85	85	85	85

الدول المتقدمة بمعدلات منخفضة — الدول المتقدّمة بمعدلات عالية

ملاحظة: لم يتمّ إدراج بوركينا فاسو والغابون وموريتانا، وهي من الدول المنتجة للنفط، في القائمة بسبب عدم وجود البيانات الكافية فيما يتعلّق بعنصر فرعي واحد او أكثر.

مع حصر التحليلات لصالح الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط والدول المنتجة للنفط (الشكل 1.1 أدناه)، تبقى الدول ذات الدخل المنخفض في مراتب متدنية (مع معاناة بعضها من الفساد وعدم الاستقرار السياسي). لقد أدّت الجهود التي بذلتها كلّ من ماليزيا والمكسيك[16] إلى تحقيق نتائج إيجابية واحتلال مراتب أعلى وذلك بعد اتباع طرق تنويع واسعة النطاق. أمّا من بين دول مجلس التعاون الخليجي، كانت البحرين أوّل من بذل جهوده من حيث التنويع لتعود وتتلاشى هذه الجهود مع مرور الوقت، بينما تمكّنت الدول الأخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من اللحاق بها. إنّ تصنيفات عمان والكويت متدنيّة، ولكنها بدأت رحلتها في طور التنويع (والمُترجمة من خلال تحسين في المعدلات مع مرور الزمن مقارنة بمعدلاتها عام 2000) حيث واجهت الأخيرة عوائق داخلية ناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية (من خلال البرلمان).

شكل 4.1 - **معدلات مؤشر التنويع الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط والدول المنتجة للنفط (والتي يفصلها الشرق الأوسط وغيرها) بين عاميّ 2000 و2019**

الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدّرة للنفط والدول في الشرق الأوسط

معدلات مؤشر التنويع الاقتصادي

2000 بالمقارنة مع **2019**

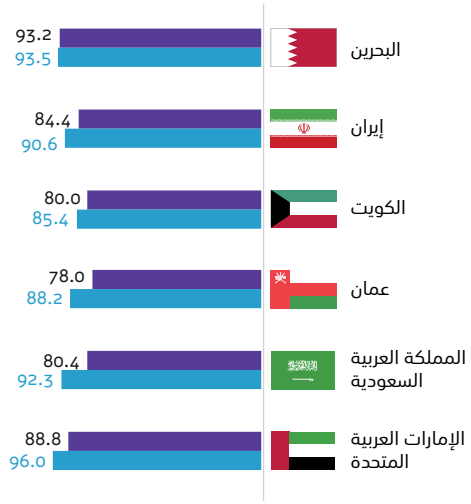

شهدت البحرين على تدنّي معدّل مؤشر التنويع الاقتصادي على مرّ السنين بالرغم من إحرازها لمعدّل مرتفع نسبيّاً عام 2000.
تمكنت المملكة العربية السعودية والبحرين من تحقيق أعلى المعدلات.

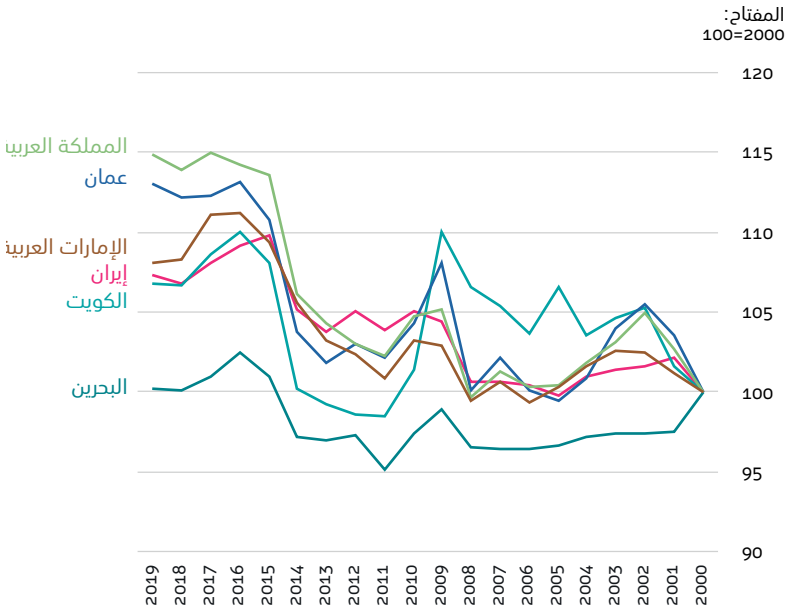

الدول الأعضاء غير الشرق الأوسطية في منظمة الدول المصدّرة للنفط

معدلات مؤشر التنويع الاقتصادي

2000 بالمقارنة مع **2019**

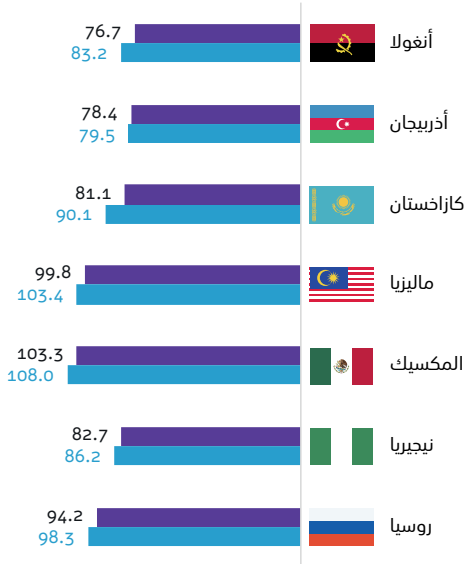

ستصدّر كلّ من المكسيك وماليزيا الأشكال البيانية المعنية بمؤشر التنويع الاقتصادي من بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط.
بالإضافة إلى ذلك، تحسّنت معدلات أنغولا التي كانت متدنية مع مرور السنين في حين راوحت أذربيجان مكانها.

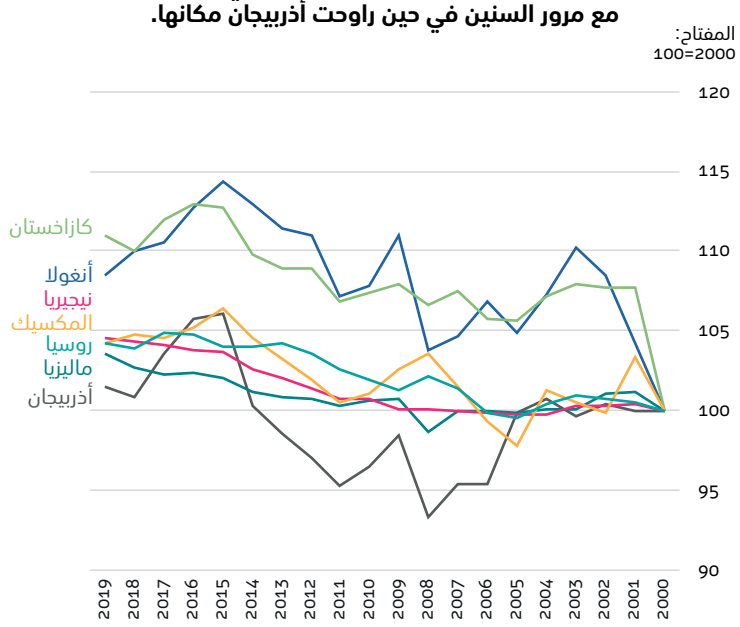

ملاحظة: لم يتمّ إدراج أسماء بعض الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (مثل الجزائر والكونغو وغينيا الاستوائية والغابون والعراق وليبيا وفنزويلا) وغيرها من الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (مثل بروناي وجنوب السودان والسودان) بسبب قلّة البيانات الخاصّة بها.

الجدول 4.6 - **نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي، بحسب المنطقة والفترة الزمنيّة**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
منطقة أمريكا الشماليّة	119.4	120.3	125.3	128.2	130.4	132.2
منطقة أوروبا الغربيّة	107.8	109.2	111.4	110.9	112.3	113.2
منطقة شرق آسيا	101.9	103.3	104.5	106.5	107.5	108.9
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى	96.7	96.7	98.8	99.7	101.3	101.4
منطقة أمريكا اللاتينيّة	96.1	95.2	95.2	95.7	97.4	97.7
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	91.4	91.8	92.3	92.7	97.0	96.4
منطقة جنوب آسيا	93.5	96.5	96.5	96.2	95.6	94.9
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	67.1	68.3	68.1	68.3	69.2	68.9

الأقلّ تحسناً ← الأكثر تحسناً

يقدّم الجدول 4.6 أعلاه لمحة عن أنماط التشعّب على مستوى المناطق، فقد نجحت منطقة أمريكا الشماليّة، الّتي حلّت في المرتبة الأولى، في تحسين نتيجته بسرعة أكبر من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الّتي حلّت في المرتبة الأخيرة وحقّقت مكاسب محدودة. أمّا منطقتي أوروبا الغربيّة وشرق آسيا، فقد شهدا تحسناً تدريجياً على مستوى نتائجهما في مؤشّر التنويع الاقتصادي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الّتي حسّنت نتائجها، حيث همت الجهات المُصدرة للنفط الشروع بخططهم المتنوعة وازدهرت منطقة الشرق الأوسط ازدهاراً ملفتاً في نهاية العقد الماضي.

15 جاء التنويع الناجح الذي شهدته ماليزيا نتيجة الجهود التي تمّ بذلها لتحسين التنافسيّة (على صعيد النمو الأفقي في قطاع الصناعة والخدمات والتنويع العامودي (لزيادة القيمة المضافة للمنتجات من أنشطة مرحلة الإنتاج إلى أنشطة مرحلة التسويق) بعيداً عن السلع الأساسيّة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. (الفصل الرابع في الشريف وآخرون (2016))

16 ساهمت العديد من العوامل في مساعدة المكسيك ومنها الاستثمارات في مجموعات التصنيع عالية الإنتاجية (خاصّةً قطاع السيارات، إذا ساعدها انضمامها إلى اتفاقية التجارة في الحرة أمريكا الشمالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع) بالإضافة إلى الاستثمارات في رأس المال البشري فيما يتعلّق بالقوى العاملة ذات المهارة العالية وقربها من الولايات المتحدة.

يقوم مؤشّر التنويع الاقتصادي على ثلاث عناصر فرعيّة، وهي المخرجات والتجارة والإيرادات، ويقدّم الجدول أدناه قائمة بأفضل عشر دول بحسب ترتيبها في مؤشّر التنويع الاقتصادي والمؤشّرات الفرعيّة لعام 2019.

الجدول 4.7 - **الأداء بحسب المؤشّر الفرعي - الدول العشر الأول، بحسب مؤشّر التنويع الاقتصادي والمؤشرات الفرعيّة المرتبطة بالمخرجات والتجارة والإيرادات (2019)**

	المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات	المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة	المؤشّر الفرعي المرتبط بالإيرادات	مؤشّر التنويع الاقتصادي (معدّل المؤشّرات الفرعيّة الثلاث)
1	الولايات المتّحدة الأمريكيّة	الدنمارك	الصين	نيوزيلندا
2	إيرلاندا	فرنسا	إيطاليا	جنوب أفريقيا
3	سويسرا	المملكة المتحدة	كوريا	لوكسمبورغ
4	سنغافورة	هولندا	فنلندا	
5	اليابان	النرويج	أيسلندا	
6	ألمانيا	السويد	بلجيكا	
7				
8				
9				
10				

تتربّع المراكز الماليّة، مثل سويسرا وسنغافورة، أعلى قائمة **المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات**، حيث من الممكن أن يكون ذلك نتيجة الإقبال الكبير على الخدمات عام 2019، كما وأنّه لا عجب في وجود بعض البلدان الّتي يقوم اقتصادها على الخدمات، مثل المملكة المتّحدة وإيرلندا وبعض البلدان الأوروبيّة، في هذه القائمة أيضاً. عند مقارنة نتائج عام 2019 مع عام الأساس، نلاحظ أن نتائج أكثر من 90% من البلدان قد شهّدت تحسّناً على مستوى المخرجات.

بالنسبة إلى **المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة**، تحلّ البلدان الرائدة في مجال التصدير في المراتب الأولى، مع الإشارة إلى أنّ عدداً من البلدان الشرق أوسطيّة غير المصدّرة للنفط، مثل المغرب وتونس والأردن، قد تقدّمت على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ نجحت بتنويع مجموعة صادراتها وشركائها التجاريّين. في إطار المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة، نجح حوالي ثلاث أرباع من الدول في تحقيق التحسينات خلال الفترة الزمنيّة المحدّدة، غير أنّه، وبالإضافة البلدان المصدّرة الرئيسيّة، مثل الصين والولايات المتّحدة الأمريكيّة، اللذين حققا تحسّناً ملحوظاً، نجحت بعض البلدان المصدّرة للخدمات، مثل إيرلندا وسنغافورة في تحسين نتائجها، في حين قامت الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة بقفزة نوعيّة في إطار هذا المؤشّر.

إنّ ترتيب **المؤشّر الفرعي المرتبط بالإيرادات** بديهي، حيث حلّت البلدان الإسكندنافية في المراكز الأولى بسبب تنوّع ضرائبها ومستوياتها العالية، ما يُترجم إيجاباً في إطار تمويل القطاع العام لخدمات الرعاية الصحيّة والتعليم ورعاية الأطفال والمسنّين وما إلى ذلك من القطاعات. أمّا البلدان المنتجة للنفط، أكانت من دول مجلس التعاون الخليجي أو الدول الأفريقيّة، أو الدول المنتجة للسلع الأساسيّة، مثل الأرجنتين، فتحلّ في المراتب الأخيرة بسبب شبه انعدام التنوّع على مستوى الإيرادات، مع الإشارة إلى أنّ الاختلاف من حيث النتائج لم يسجّل أدنى مستوياته في إطار المؤشرات الفرعيّة فقط، بل سُجّل أيضاً تراجعاً على مستوى الفجوة بين أعلى النتائج وأدناها.

الأداء الإقليمي بحسب الفترات الزمنيّة المحدّدة

بيّنت النتائج على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي والمؤشّرات الفرعيّة المرتبطة به أنّ **منطقة أمريكا الشماليّة هي صاحبة الأداء الأفضل**، ولا عجب في ذلك بالنظر إلى المراكز الّتي حلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة فيها خلال السنوات المحدّدة،

وأنّ **منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي صاحبة الأداء الأسوأ** على رغم تحسّن نتائجها خلال الفترات الزمنيّة المحدّدة.

أمّا أداء منطقة جنوب آسيا، فقد تراجع على مستوى المؤشّرات الفرعيّة المرتبطة بالتجارة والإيرادات، في حين أنّ المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات قد بقي ثابتاً، ما ترتّب عنه تراجعاً على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي بشكلٍ عام خلال الفترة الزمنيّة المحدّدة.

وقد شهدت **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً ملحوظاً على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي بشكلٍ عام**، وذلك بفضل المكاسب المحقّقة على مستوى المؤشّرات الفرعيّة المرتبطة بالتجارة والإيرادات.

الشكل 4.2 - **أداء مؤشّر التنويع الاقتصادي بحسب المناطق خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019**

معدّل مؤشر التنويع الاقتصادي - بحسب المناطق

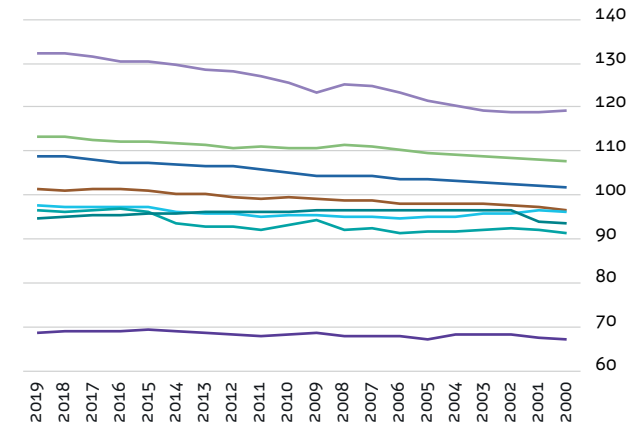

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة جنوب آسيا
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة أمريكا الشماليّة
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
منطقة أوروبا الغربيّة

معدّل مؤشر التنويع الاقتصادي
(بدون المناطق صاحبة الأداء الأسوأ والأفضل)

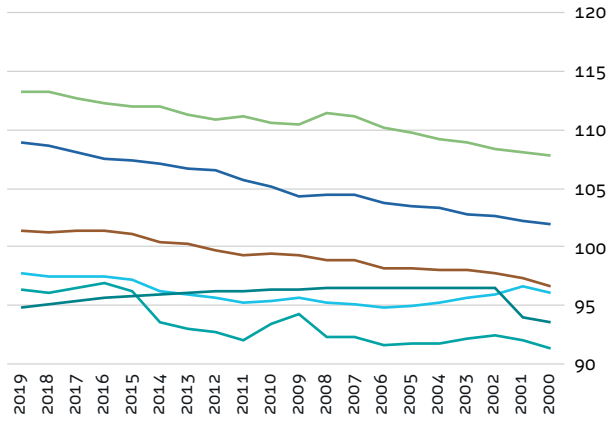

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة جنوب آسيا
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أوروبا الغربيّة

على رغم أنّ أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار **المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات تحسّن خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019**، ما زالت المنطقة تشهد تباطؤاً في هذا الصدد.

منذ فترة الأساس حتّى وقوع الأزمة الماليّة، كان **أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقلّ** ومشابهاً لأداء منطقة أمريكا اللاتينيّة، غير أنّ ذلك تحسّن اعتباراً من عام 2010.

بقي **أداء منطقة جنوب آسيا راكداً خلال الفترة الزمنيّة المحدّدة**. بالنظر إلى نتائج تحليل العناصر الأساسيّة، وفي حين أنّ حصّة منطقة جنوب أفريقيا من حيث الخدمات، الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي قد شهدت زيادة، إلّا أنّ نتائج المنطقة على مستوى المؤشّرين الفرعيين الآخرين منخفضة، على رغم العلاقة الوثيقة بينهما والمؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات، ما يبيّن تراجع المؤشّر المرتبط بالمواد المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي.

بلغ معدّل حصّة الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويليّة في **منقطة جنوب آسيا 338.8** خلال الفترة الزمنيّة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، أيّ أنّها **تقدّمت على منطقة أمريكا الشماليّة بمعدّل 1/16 نقطة خلال هذه الفترة الزمنيّة.**

الشكل 4.3 - **المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات**

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بالمخرجات - بحسب المناطق

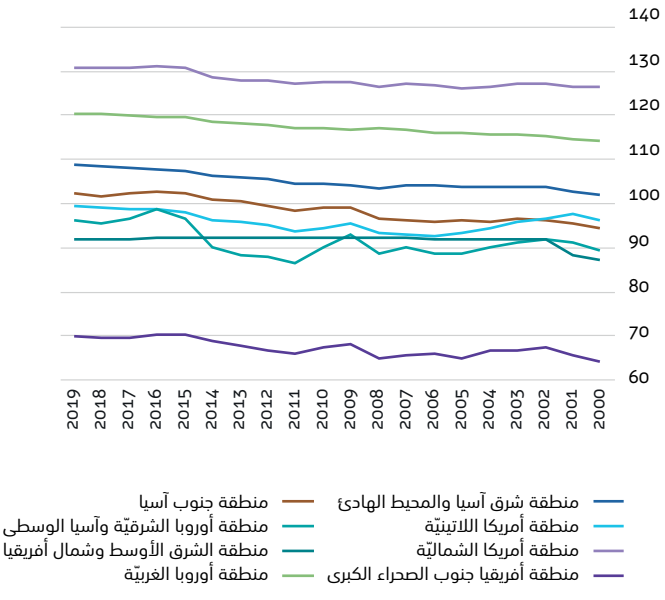

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بالمخرجات (بدون المناطق صاحبة الأداء الأسوأ والأفضل)

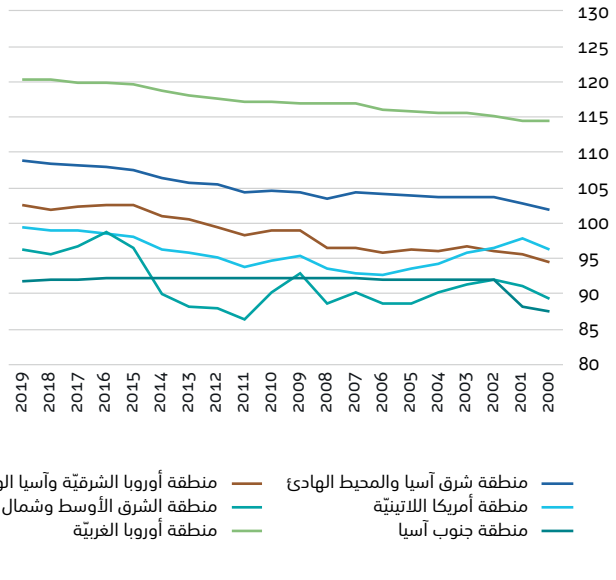

شهدت **منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ** تحسّناً ملحوظاً على مستوى المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة، مستدركةً بذلك النتائج الّتي حقّقتها منطقة أوروبا الغربيّة عام 2014، قبل أن تبدأ المنطقان بتناوب المراكز.

ارتفعت النتائج الّتي حقّقتها **منطقة أوروبا الشرقيّة** من

96.1772 خلال 2000-2003 ← **100.99** خلال 2016-2019

أمّا المنطقة الوحيدة الّتي شهدت تراجعاً، **مسجّلةً أسوأ نتيجة على الإطلاق، فهي منطقة جنوب آسيا** الّتي كانت صاحبة الأداء الأسوأ من حيث الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، حيث بلغت نسبة أدائها 10% بالمقارنة مع منطقة أمريكا الشماليّة الّتي حقّقت نسبة 10%.

جنوب آسيا **10%** (بالمقارنة) أمريكا الشماليّة **60%**

أمّا المثير للاهتمام، فكان **تراجع منطقة جنوب آسيا الكبير** خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019 بعد أن كانت نتائجها مشابهة لتلك الّتي حقّقتها منطقة **شرق آسيا والمحيط الهادئ** حتّى عام 2007، فقد بلغت صادرات منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من الخدمات ستّة أضعاف صادرات منطقة جنوب آسيا من الخدمات.

صادرات شرق آسيا والمحيط الهادئ من الخدمات — تقريباً **6x** — صادرات جنوب آسيا والمحيط الهادئ من الخدمات

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

انخفاض صادرات الوقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **47%** في الفترة 2004-2007 ← **38.5%** في الفترة 2016-2019

وذلك مصحوباً **بزيادة في الصادرات المصنعة** كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية تقدر بـ **35.8%** في الفترة 2004-2007 ← **42,9%** في الفترة 2016-2019

و**زيادة الصادرات المصنعة ذات التقنية المتوسطة والعالية** كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة تقدر بـ **25%** في الفترة 2000-2003 ← **36.9%** في الفترة 2016-2019

وترتبط صادرات الوقود سلباً بالمؤشر الفرعي للتجارة، فيما ترتبط الصادرات المصنعة بنوعيها ارتباطاً إيجابياً بالمؤشر نفسه.

الشكل 4.4 - **المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة**

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بالتجارة - بحسب المناطق

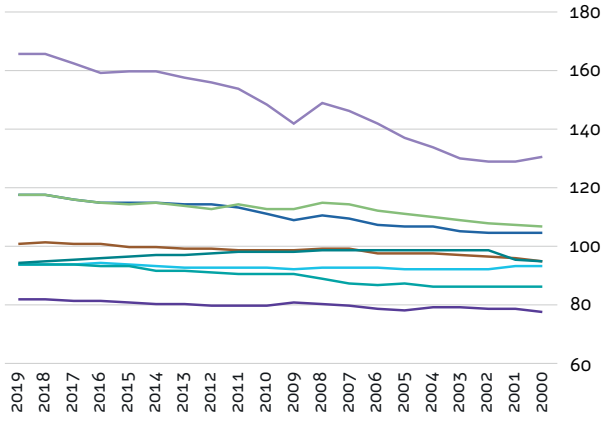

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة أمريكا الشماليّة
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
منطقة جنوب آسيا
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أوروبا الغربيّة

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بالتجارة (بدون المناطق صاحبة الأداء الأسوأ والأفضل)

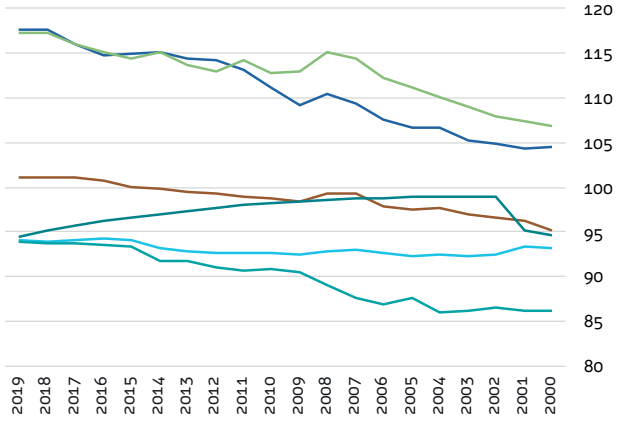

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة جنوب آسيا
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أوروبا الغربيّة

تحتل منطقة أوروبا الغربية صدارة المؤشر الفرعي للإيرادات، مع تسجيل زيادات مطردة في كل من **شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.**

وعلى عكس المؤشرات الفرعية الأخرى، لا تتصدر أمريكا الشمالية عنصر الإيرادات، ولكنها شهدت اختلافات هامشية.

سجلت جنوب آسيا مرة أخرى انخفاضاً بمرور الوقت، حيث يمثل إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي النسبة الأدنى بين جميع المناطق، منخفضاً من

13.7%
في الفترة 2016-2019

↙

15%
في الفترة 2004-2007

كما تمتلك أدنى حصة من ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الإيرادات (3.2% في الفترة 2016-2019، فيما يمثل أقل من ربع مثيلتها في أوروبا الغربية خلال تلك الفترة).

إضافة إلى ذلك، لا تزال تعتمد على عائدات التجارة (ترتبط سلباً بالمؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات): تبلغ عائدات التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

1.6%
في جنوب آسيا

فيما يمثل نسبة أقل من نسبة

أفريقيا جنوب الصحراء

التي تبلغ 2.8%.

الشكل 4.5 - **المؤشّر الفرعي المرتبط بالإيرادات**

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات - بحسب المناطق

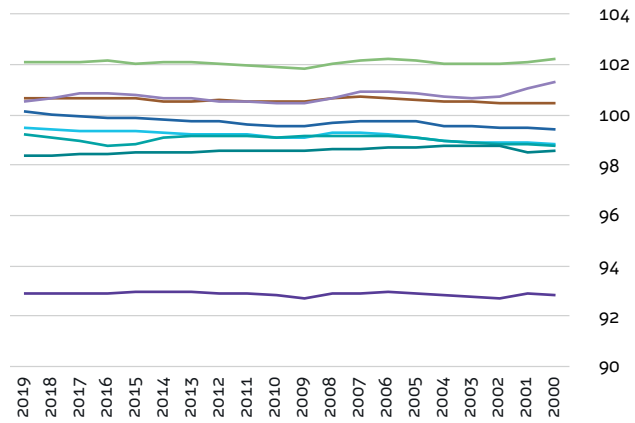

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة جنوب آسيا
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة أمريكا الشماليّة
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
منطقة أوروبا الغربيّة

معدّل المؤشر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات (بدون المناطق صاحبة الأداء الأسوأ والأفضل)

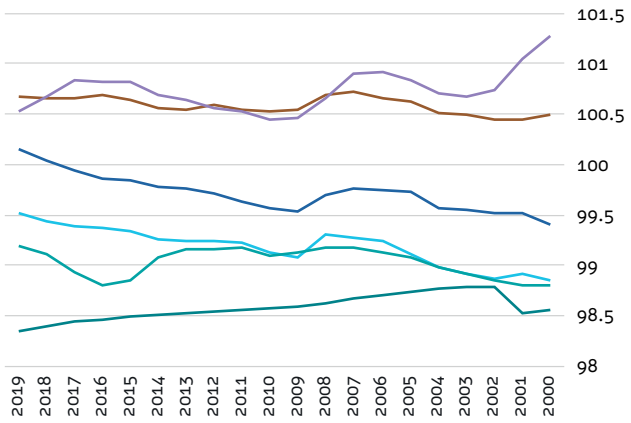

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ
منطقة أمريكا اللاتينيّة
منطقة جنوب آسيا
منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منطقة أوروبا الغربيّة

يبيّن النظر في الأنماط الإقليميّة فداحة الاختلافات الموجودة.

بالنظر إلى كافّة المناطق، يتبيّن أنّ **منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** هي صاحبة النتائج الأدنى لعامي 2000 و2019، على رغم أنّ معدّل النتائج قد شهد ارتفاعاً في كافّة المناطق.

عام 2000، بلغت الفجوة بين النتيجة الأعلى والنتيجة الأدنى **أعلى مستوياتها في منطقة شرق آسيا**، حيث سجّلت اليابان **30.3 نقطة** أكثر من أدنى نتيجة في المنطقة.

وقد شهدت الأنماط تغيّراً عام 2019، حيث برزت الفجوة بين منطقة أمريكا الشماليّة (الّتي سجّلت النتيجة الأعلى) ومنطقة شرق آسيا ومنطقة أوروبا الغربيّة.

من خلال مقارنة المدى الربيعي (ارتفاع المربّع الأزرق)، يتبيّن لنا أنّ **مستوى التغيير الأقلّ قد سجل عام 2000 في منطقة جنوب آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينيّة، في حين أنّ مستوى التغيير الأعلى قد سجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

وقد انخفضت التغييرات من حيث النتائج في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على رغم زيادة معدّل النتائج بحوالي نقطتين فقط.

وقد انحسر مستوى الاختلاف أيضاً في منطقة أوروبا الشرقيّة وسط آسيا، غير أنّ النتيجة الأدنى، وهي تلك الّتي حقّقتها دولة أذربيجان، لم تتغيّر.

لا بدّ أيضاً من الإشارة إلى أنّ التوزيع في منطقة شرق آسيا قد انحرف نحو اليمين عامي 2000 و2019، حيث يتبيّن أنّ أعلى نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي هي الأكثر انحرافاً، **في حين أنّ البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المنتجة للسلع قد سجّلت نتائج أقلّ من متوسّط النتائج، بينما سجّلت الصين النتيجة الأعلى في المنطقة:** فقد سجّلت كامبوديا الّتي حلّت في المرتبة الأخيرة 90.7 نقطة في حين سجّلت الصين الّتي حلّت في المرتبة الأولى 132.9 نقطة.

كامبوديا في المرتبة الأخيرة
90.7

الصين في المرتبة الأولى
132.9

بالنسبة إلى منطقة أوروبا الغربيّة، سجّلت **خمسة بلدان نتائج أعلى من 120 نقطة عام 2019**، حيث كانت ألمانيا صاحبة الأداء الأعلى، في حين سجّلت أيسلندا أقلّ من 100 نقطة. أمّا بالنسبة إلى الدول المنتجة للسلع الأساسيّة، أيّ النرويج وأيسلندا، فقد سجّلت أدنى النتائج في منطقة أوروبا الغربيّة.

الشكل 4.6 - **الاختلافات الإقليميّة على مستوى نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي (مقارنة بين عام 2000 وعام 2019)**

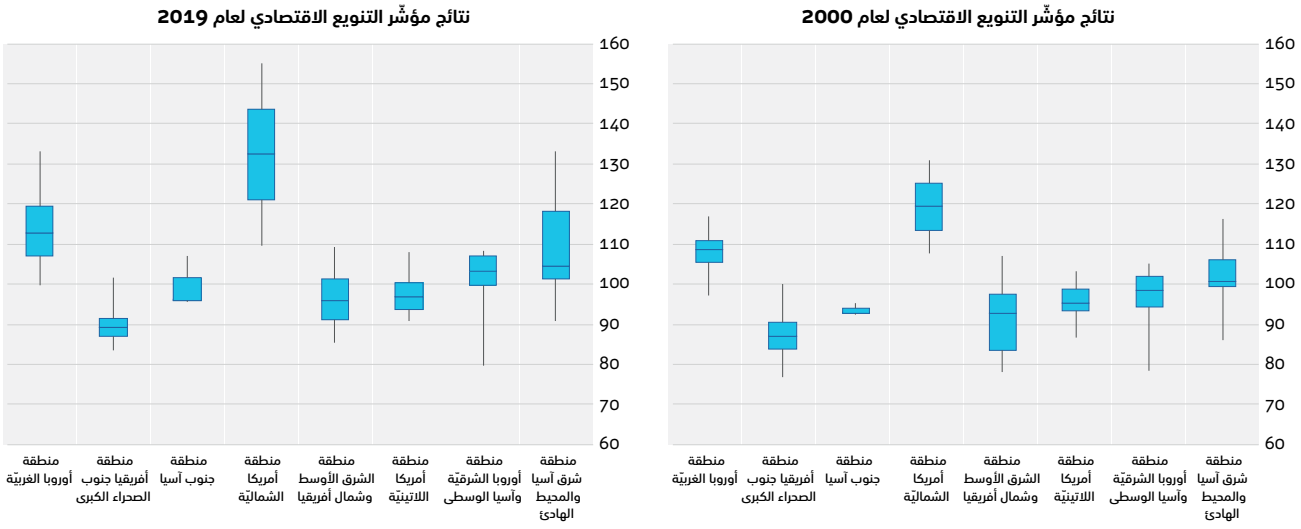

لا عجب في النتائج الّتي حقّقتها عمليّة التنويع على مستوى فئات الدخل، **حيث حلّت البلدان ذات الدخل العالي في المراكز العشرة الأولى في هذا الإطار**، باستثناء الصين، وهي من مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسّط الأعلى، وذلك بعد أن حلّت في إحدى المراتب العشر الأولى عام 2008.

أمّا **المكسيك**، وهي غير مدرجة ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل العالي، **فقد حلّت بين البلدان الخمسة والعشرين الأولى** خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019. من جهةٍ أخرى، **سجّلت البلدان ذات الدخل المنخفض أدنى النتائج**، باستثناء ما يتعلّق بالمؤشّر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات.

غير أنّه، وبالإضافة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، حلّت بعض البلدان ذات الدخل العالي والمتوسّط الأعلى أسفل قائمة البلدان، وهي بغالبيّتها بلدان منتجة للسلع الأساسيّة، مثل أذربيجان (بلد ذات دخل متوسّط مرتفع) أو الكويت وعمان (بلدان ذات دخل مرتفع)، إلّا أنّ نسبة التنويع فيها منخفضة.

إنّ البلدان ذات الدخل المنخفض غير مندمجة في الاقتصاد العالمي، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام تطبيق أيّ تحسينات، حتّى على مستوى المؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة، **غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ نتيجة تنويع الإيرادات قد سجّلت أدنى مستوياتها في منطقة البلدان ذات الدخل المتوسّط المرتفع**. في هذا الإطار، كان مؤشّر ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي (الّذي حقّق نتيجة إيجابيّة في سياق تحليل المكوّن الأساسي) في البلدان ذات الدخل المتوسّط مساوياً لذلك الّذي حقّقه البلدان ذات الدخل المنخفض وأكثر من نصف نتيجة المؤشّر الّتي حقّقتها البلدان ذات الدخل المنخفض.

بالإضافة إلى ذلك، **تراوح مؤشّر الإيرادات الضريبيّة كحصّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع بين 15 و17%** خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019، في حين أنّ المؤشّر ذاته بلغ **22%** في البلدان ذات الدخل العالي.

الشكل 4.7 - **أداء مؤشّر التنويع الاقتصادي (والمؤشّرات الفرعيّة) بحسب فئة الدخل بحسب الفترة الزمنيّة المحدّدة**

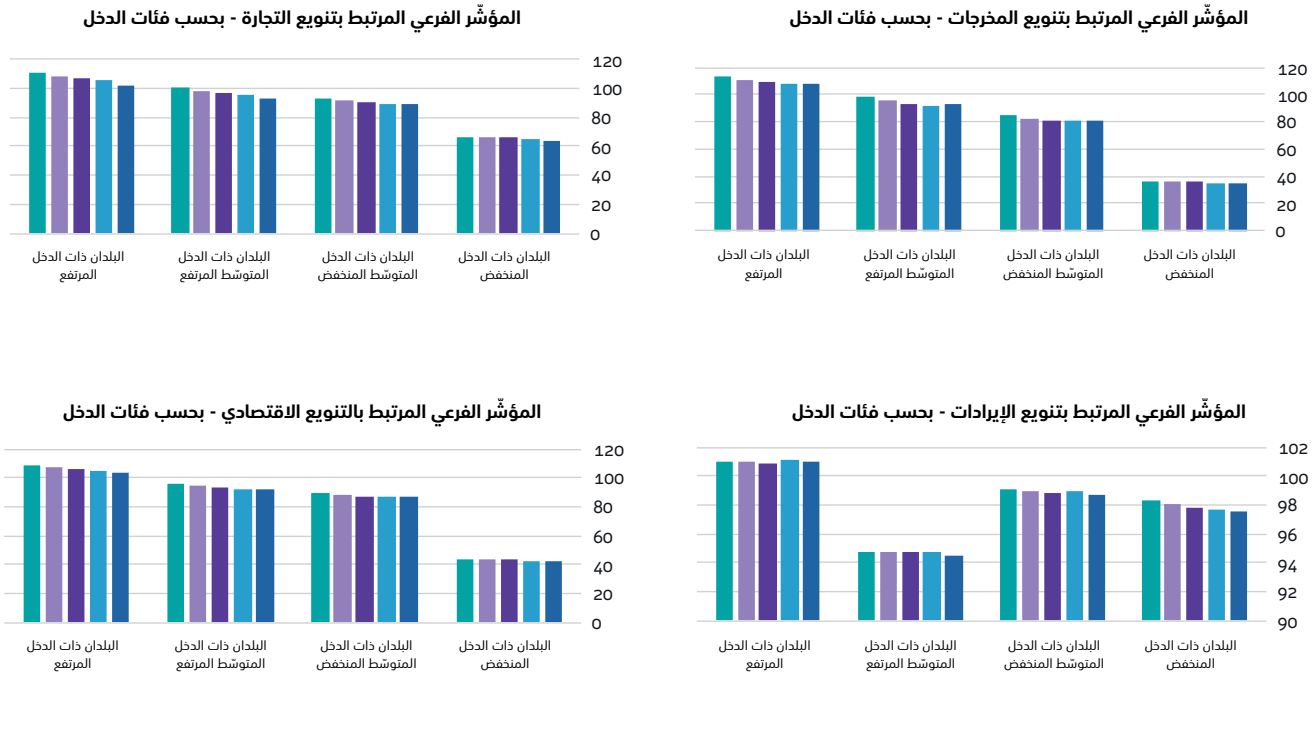

يشير مخطّط التشتّت لمؤشّر التنويع الاقتصادي ومستوى الدخل (الّذي تمّ قياسه بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي) لعام 2019 إلى بعض المعلومات المهمّة، إذ **يبيّن وجود علاقة إيجابيّة وثيقة بين مؤشّر التنويع الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي**، غير أنّ المربع الموجود في أعلى المخطط لجهة اليسار يقدّم مثالاً واضحاً حول تحقيق عدد قليل للبلدان (وهي بلدان منتجة للسلع الأساسيّة بغالبيّتها) لنتائج مرتفعة في سياق نصيب الفرد من الدخل، غير أنّها تحقّق نتائج أقلّ من المعدّل على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي بشكلٍ عام.

وتقدّم قطر مثالاً واضحاً على ذلك، فهي، ولو سرّعت وتيرة تطبيق عمليّة التنويع، لاندرجت في أعلى المخطط لجهة اليسار، مسجّلةً بذلك نتائج مرتفعة على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي ومستويات عالية من الدخل. أمّا الإمارات العربيّة المتّحدة، فتقدّم مثالاً عن البلدان الّتي تقوم حاليّاً بتنفيذ عمليّة التنويع، وبالتالي الاقتراب من تحقيق معدّل نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي لعام 2019. وعلى النحو ذاته، تكاد الكويت، وهي بلد ذات دخل عالي صنّف في مرتبة منخفضة (2019) تحقّق 50 نقطة، حيث يمكنها أن تستدرك الصين (الّتي تحلّ في المركز الثالث) بعد تسجيل 25 نقطة إضافيّة والمكسيك (الّتي تحلّ في المركز الثاني والعشرين).

الشكل 4.8 - **النتائج على مستوى مؤشر التنويع الاقتصادي ومستوى الدخل لعام 2019 في الدول المنتجة للنفط (القياس بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي)**

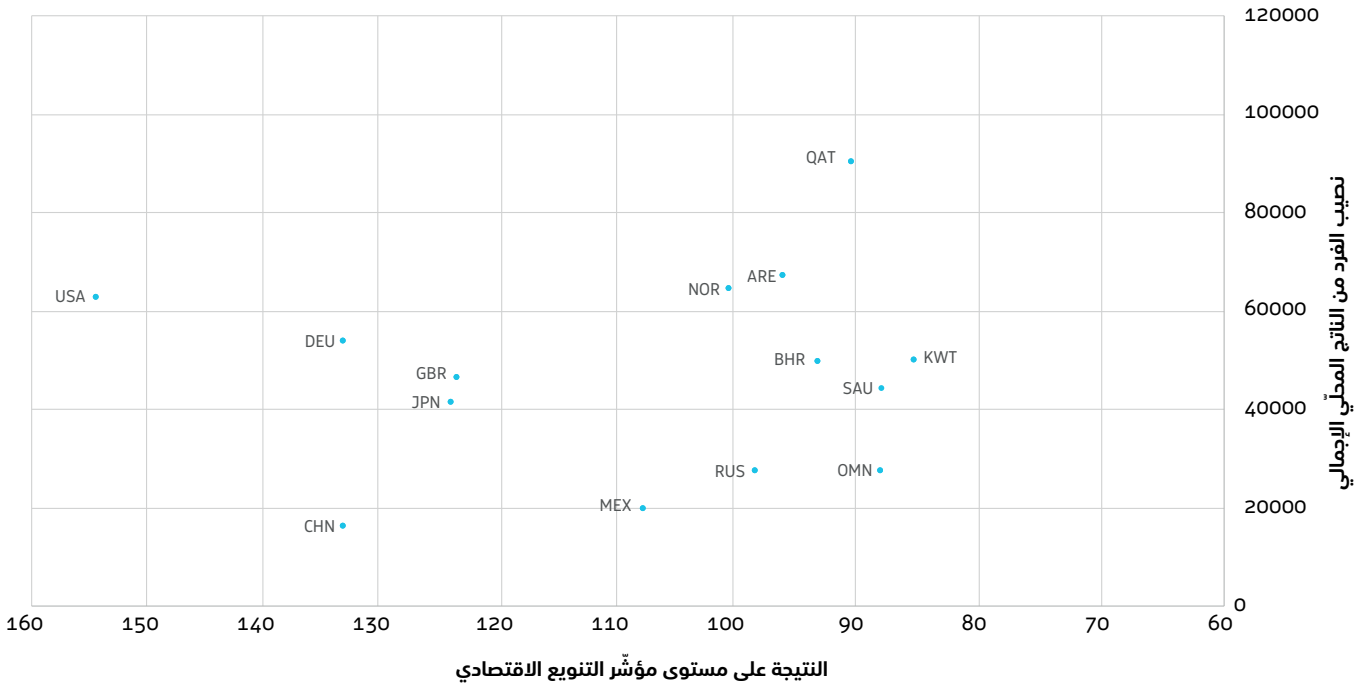

الشكل 4.8 - **النتائج على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي ومستوى الدخل لعام 2019 (القياس بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي)**

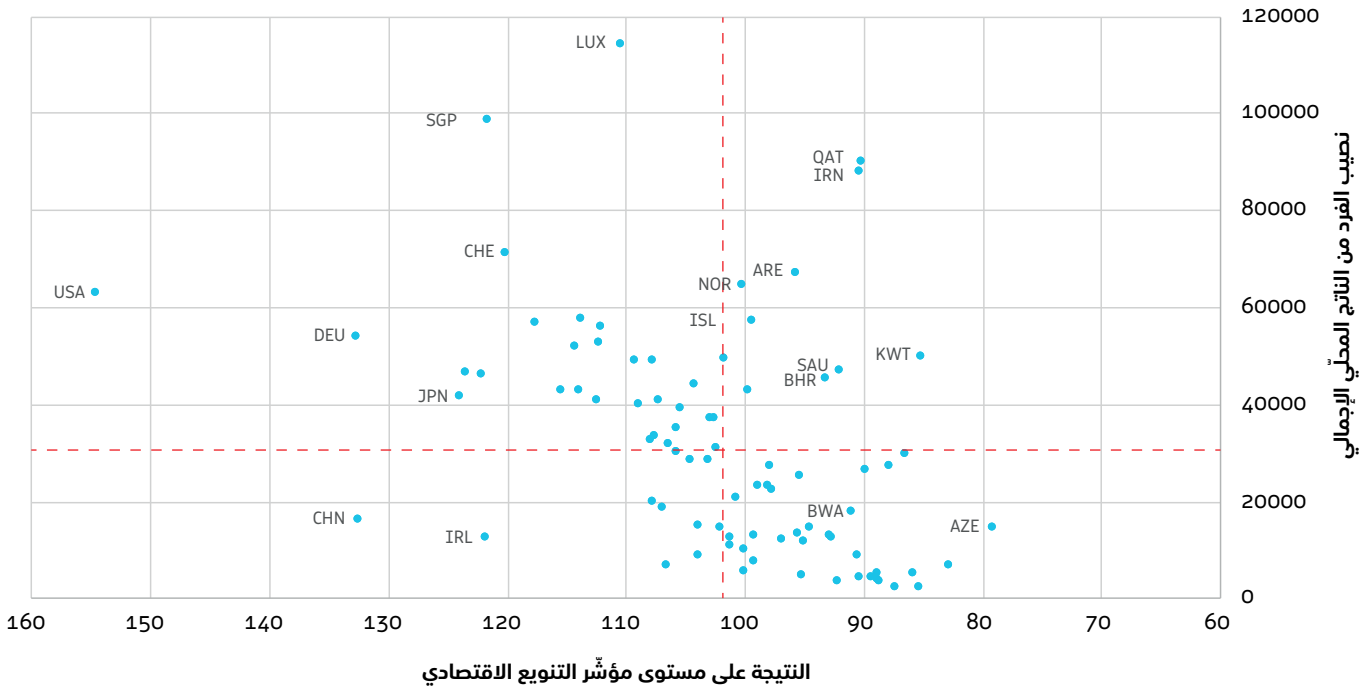

هل نجحت البلدان الّتي تعتمد أنظمتها الاقتصاديّة على السلع الأساسيّة في تطبيق عمليّة التنويع؟

يهدف مؤشّر التنويع الاقتصادي إلى مراقبة التقدّم الزمني البلدان الّتي تعتمد أنظمتها الاقتصاديّة على السلع الأساسيّة.

سجّل مؤشّر التنويع الاقتصادي أدنى مستوياته في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غير أنّ هذه البلدان تمكّنت من رفع نتائجها من 64.4 نقطة عام 2000 إلى 65.7 نقطة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، غير أنّ أسرع وتيرة لزيادة النقاط المسجّلة على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي كانت تلك التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتبعها في ذلك منطقة أوروبا الشرقيّة وآسيا الوسطى، ثم منطقة أوروبا الغربيّة حيث كانت المكاسب المسجّلة فيها بطيئة التحقيق، في حين أنّ الوتيرة كانت سريعة خلال السنوات الماضية، أي بين عامي 2016 و2019. غير أنّ ذلك ليس بالأمر المفاجئ خصوصاً بالتزامن مع التركيز على تعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي بالإضافة إلى اتّخاذ ترتيبات من شأنها تعزيز الإيرادات، وذلك من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الإنتاج.

الشكل 4.9 - **مؤشّر التنويع الاقتصادي المرتبط بالجهات المنتجة للسلع الأساسية، بحسب المنطقة**

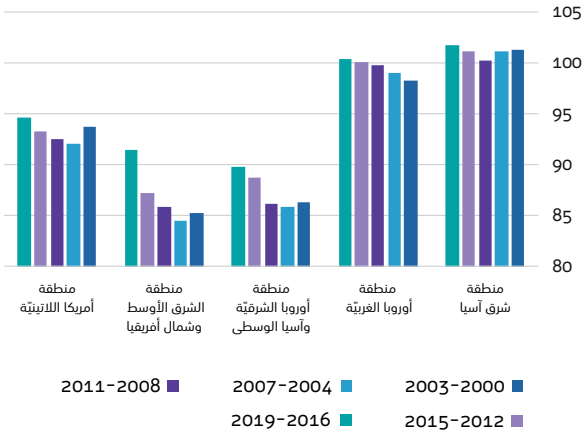

بحسب الشكل 4.10، سجّلت النتائج الّتي حقّقتها مجموعة البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة **نجاحاً في زيادة عدد نقاطها**،

89.8
خلال 2000-2003

92.5
خلال 2016-2019

حيث ارتفعت نتائجها من 89.8 نقطة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2003 إلى 92.5 خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، غير أنّ هذه المكاسب غير واضحة بما فيه الكفاية بسبب ثبات تطوّر مؤشّر تنويع الإيرادات.

غير أنّنا إذا ما حصرنا نطاق التحليل في البلدان المصدّرة للسلع الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط، لوجدنا أنّ **نتائج مؤشّر التنويع الاقتصادي تظهر تحسّناً ملحوظاً**،

85.3
خلال 2000-2003

91.4
خلال 2016-2019

حيث ارتفعت هيه النتائج من 85.3 نقطة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2003 إلى 91.4 نقطة خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2016 و2019، وذلك بفضل المكاسب المحقّقة على مستوى المخرجات والتجارة.

الشكل 4.10 - **الأداء العام لمؤشّر التنويع الاقتصادي على مستوى البلدان الّتي يعتمد نظامها الاقتصادي على السلع الأساسيّة (وبحسب المؤشرات الفرعيّة)**

البلدان الّتي يعتمد نظامها الاقتصادي على السلع الأساسيّة
النتائج المحقّقة على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي والمؤشرات الفرعيّة

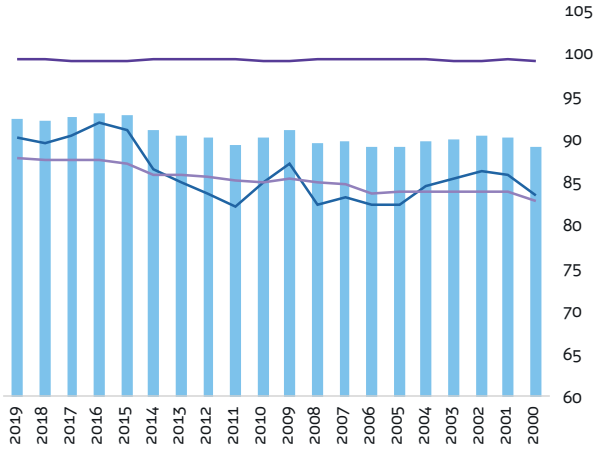

البلدان الّتي يعتمد نظامها الاقتصادي على السلع الأساسيّة
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
النتائج المحقّقة على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي والمؤشرات الفرعيّة

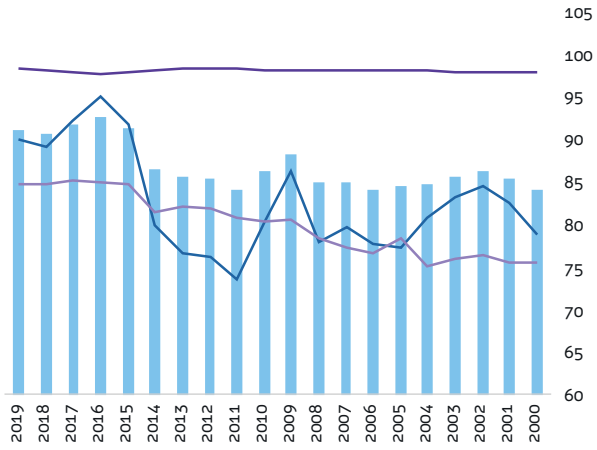

مؤشر التنويع الاقتصادي — المؤشر الفرعي المرتبط بتنويع المخرجات — المؤشر الفرعي المرتبط بالتجارة — المؤشر الفرعي المرتبط بتنويع الإيرادات

الجدول 4.8 - البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة، النتائج على مستوى المؤشر الفرعي المرتبط بالمخرجات ذات الصلة بمؤشر التنويع الاقتصادي - تمثيل ملوّن للبيانات

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
إيسلندا	100.9	104.4	104.0	105.1	108.6	108.4
أستراليا	108.2	107.6	104.7	106.2	108.4	106.5
النرويج	100.9	103.3	101.8	104.2	109.3	105.4
نيوزيلندا	103.8	107.7	105.7	105.8	107.2	105.3
الأورغواي	102.3	95.7	97.9	98.7	103.3	103.9
ماليزيا	95.1	94.4	90.3	95.1	100.1	101.6
الأرجنتين	94.9	94.9	97.2	100.4	102.4	99.7
البحرين	94.8	95.9	92.6	93.8	104.3	99.7
شيلي	96.3	95.2	88.3	89.6	92.9	98.4
كولومبيا	95.7	93.4	91.6	91.4	96.9	97.1
روسيا	90.1	91.4	91.7	94.9	98.9	95.4
قطر	77.4	76.9	83.4	78.9	96.8	94.1
الإمارات العربيّة المتّحدة	91.8	90.5	80.9	79.6	98.7	94.1
البيرو	93.4	91.4	86.6	87.4	91.8	93.2
باراغواي	85.4	82.7	87.6	91.5	91.5	93.1
إيران	83.7	83.2	80.1	86.4	94.6	88.8
المملكة العربية السعودية	68.8	70.6	62.1	66.7	93.3	88.6
كازاخستان	77.7	80.4	78.3	82.9	91.6	88.5
زامبيا	87.3	81.2	78.5	82.3	82.9	87.7
بوليفيا	87.3	84.3	79.3	78.9	87.0	87.6
نيجيريا	76.6	77.1	80.8	83.3	95.4	86.4
كاميرون	79.3	86.1	82.6	85.2	87.6	86.1
ساحل العاج	87.9	87.6	85.4	82.1	83.0	85.5
عمان	61.4	66.9	61.6	63.3	84.9	84.3
الغابون	57.1	63.9	55.3	60.1	78.8	81.6
غانا	69.1	59.4	74.0	73.0	77.5	80.0
أوغندا	75.1	79.9	75.8	76.7	76.8	79.8
الكويت	73.8	81.3	84.5	64.0	91.9	79.7
كينيا	83.5	84.6	84.7	82.7	79.7	77.7
إثيوبيا	65.1	63.9	63.1	65.1	68.2	70.6
أذربيجان	62.7	62.1	52.0	59.6	76.9	68.7
أنغولا	40.8	61.8	50.3	61.3	76.7	66.0

الجدول 4.9 - البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة، النتائج على مستوى المؤشر الفرعي المرتبط بالتجارة ذات الصلة بمؤشر التنويع الاقتصادي - تمثيل ملوّن للبيانات

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
ماليزيا	105.79	106.41	106.01	107.34	107.44	108.76
روسيا	91.62	92.54	97.62	98.40	97.48	99.14
أستراليا	97.26	97.52	95.62	96.95	96.20	97.44
الأرجنتين	95.20	94.49	97.76	99.37	97.98	97.06
الإمارات العربيّة المتّحدة	74.59	80.13	83.41	92.36	99.12	94.45
النرويج	87.26	89.12	92.14	91.51	95.53	93.19
نيوزيلندا	94.98	95.57	93.99	93.36	93.34	92.28
النرويج	88.14	90.66	92.10	92.53	91.59	92.23
الأرغواي	94.28	90.55	91.51	91.80	91.68	90.68
المملكة العربية السعودية	75.09	77.60	80.36	83.83	85.06	89.91
إثيوبيا	77.01	82.09	86.46	84.34	86.05	88.90
تشيلي	88.90	88.45	89.13	89.01	89.48	88.33
كولومبيا	88.61	91.77	90.29	83.87	90.25	88.25
الباراغواي	76.96	79.65	81.34	84.48	86.30	87.93
إيسلندا	88.34	90.16	91.92	89.10	89.40	87.88
البيرو	87.53	87.36	87.19	87.20	87.39	87.12
أنغولا	87.02	84.75	87.12	94.43	85.08	86.77
إيران	72.05	75.18	77.35	82.38	84.03	85.10
أوغندا	84.93	89.88	90.02	94.14	90.92	84.74
ساحل العاج	83.46	89.08	81.80	82.86	86.97	84.10
البحرين	87.63	78.58	80.45	81.33	85.83	83.64
كازاخستان	66.09	80.79	81.77	82.63	85.10	82.76
بوليفيا	91.87	83.25	76.78	77.74	82.27	82.67
الكاميرون	77.14	79.41	88.20	79.98	86.64	82.61
عمان	75.49	71.55	75.24	79.93	82.35	82.40
غانا	85.08	84.40	86.23	81.65	84.52	82.16
موريتانيا	73.26	74.93	78.11	78.56	82.34	80.47
زامبيا	84.18	86.38	82.56	82.01	85.91	80.13
قطر	75.23	73.14	78.56	78.79	83.08	79.76
الكويت	68.04	69.09	72.84	74.29	74.10	77.48
نيجيريا	73.36	76.16	78.79	72.77	69.22	75.64
أذربيجان	74.24	75.72	67.04	69.07	72.45	70.47

الأقلّ تحسناً ← الأكثر تحسناً

الجدول 4.10 - البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة، النتائج على مستوى المؤشر الفرعي المرتبط بالإيرادات ذات الصلة بمؤشر التنويع الاقتصادي - تمثيل ملوّن للبيانات

	2000	2004	2008	2012	2016	2019
إيسلندا	103.16	103.23	102.81	102.46	104.28	102.86
النرويج	103.71	103.61	103.52	103.30	102.59	102.84
نيوزيلندا	102.95	103.15	102.60	102.43	102.54	102.61
بوليفيا	99.14	99.57	100.60	100.13	101.01	102.17
أستراليا	102.50	102.48	101.63	101.55	101.68	102.14
الأورغواي	99.64	99.93	100.28	100.24	100.36	100.45
روسيا	101.01	99.95	99.59	99.45	99.68	100.28
تشيلي	99.71	99.88	100.30	100.29	100.09	100.16
موريتانيا	98.37	98.62	98.49	98.87	99.48	100.09
ماليزيا	98.58	98.95	99.08	99.36	99.05	99.89
الإمارات العربيّة المتّحدة	100.12	100.23	100.84	100.98	98.31	99.54
أذربيجان	98.24	98.93	100.51	99.37	99.46	99.36
البيرو	98.78	98.97	99.35	99.43	98.84	99.18
كولومبيا	98.00	98.37	98.36	98.78	98.93	99.12
الكويت	98.17	97.98	98.26	98.30	97.95	99.08
زامبيا	99.78	99.28	98.99	99.11	98.94	99.06
كينيا	98.92	99.24	99.31	99.16	99.32	99.05
بوركينا فاسو	97.74	98.18	98.03	98.67	99.01	98.97
كازاخستان	99.61	99.72	99.48	99.46	98.31	98.94
أوغندا	98.10	98.21	98.11	98.02	97.90	98.61
المملكة العربية السعودية	97.30	97.47	98.03	97.88	97.18	98.50
الكاميرون	98.17	98.01	98.41	98.46	98.62	98.46
غانا	97.38	97.97	97.79	98.08	98.67	98.35
الباراغواي	97.83	97.87	97.80	98.08	98.12	98.07
إيران	97.62	97.24	97.53	97.28	97.82	97.83
عمان	97.22	97.67	97.35	98.00	97.50	97.79
ساحل العاج	97.37	97.25	97.80	97.66	97.68	97.69
قطر	97.39	97.73	97.72	98.28	97.77	97.49
إثيوبيا	97.17	97.22	97.00	97.38	97.65	97.34
البحرين	97.31	97.27	97.00	96.94	96.63	97.10
الأرجنتين	97.28	97.51	97.37	97.46	97.42	97.03
أنغولا	102.33	100.40	101.51	99.79	97.83	96.84
نيجيريا	98.26	98.00	97.60	96.99	96.48	96.47

الأقلّ تحسناً — الأكثر تحسناً

تبيّن الجداول 4.8 إلى 4.10 التغييرات على مستوى كلّ من المؤشّرات الفرعيّة المرتبطة بالبلدان المنتجة للسلع الأساسيّة.

تقلّبت أوضاع البلدان الّتي حلّت في المراحل الأولى على مستوى المؤشّر الفرعي المرتبط بالمخرجات خلال الفترات الزمنيّة المحدّدة، غير أنّ القائمة الإجماليّة للبلدان لم تتغيّر، مع الإشارة إلى أنّ أستراليا ونيوزيلندا قد سبقتا نظرائهما من البلدان بأشواط في حين أنّ إيسلندا والنروج قد استدركا وضعهما خلال الفترة الممتدّة على عشرين عاماً.

ولهذه البلدان عامل مشترك، ألا وهو الحصّة المتزايدة للخدمات في الناتج المحلّي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه الحصّة إلى 60% في النرويج و66% في البلدان الثلاثة الأخرى. أمّا فيما يتعلّق بالمؤشّر الفرعي المرتبط بالتجارة، فلا بدّ من رفع القبّعة لماليزيا الّتي نجحت في ضمان وجودها الدائم ضمن القائمة (إذ تحلّ في المرتبة الثامنة والعشرين عالميّاً منذ عام 2019)، حيث نجحت البلاد في تطبيق سياسات تركّز على الصادرات، بما في ذلك نوعيّة الصادرات من السلع والاستثمار في القطاعات الّتي تتصّف بمستوى عالٍ من الإنتاجيّة وتلك الّتي يكون لها قيمة مضافة، وبالتالي تحسين الروابط مع الاقتصاد المحلّي، ودعم تدفّق الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة بالإضافة إلى إنشاء المناطق الحرّة (وتقديم الإعانات والحوافز الضريبيّة)، مع الإشارة إلى أنّ البلدان الأخرى المنتجة للسلع الأساسيّة ما زالت بعيدة عن تحقيق نتائج مشابهة.

أمّا البلدان الّتي أحرزت تقدّماً على مستوى هذا المؤشّر الفرعي، فهي بعض البلدان المصدّرة للنفط، مثل النرويج والإمارات العربيّة المتّحدة. على مستوى المؤشّر الفرعي المرتبط بالإيرادات، حلّت البلدان الإسكندنافية في المراتب الأولى بين البلدان المصنّعة للسلع الأساسيّة، ما يعكس النمط العالمي (حيث حلّت هاتين الدولتين في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي)، غير أنّ انعدام اعتماد الهيكليّات الضريبيّة في البلدان المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط قد أدّى إلى تحقيق نتائج منخفضة على مستوى هذا المؤشّر الفرعي، في حين أنّ تطبيق المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة لضريبة القيمة المضافة والضريبة على الإنتاج منذ عام 2018 قد ساهم نوعاً ما بتحسين النتائج في هذا الإطار (مع الإشارة إلى أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة قد بدأت بتحصيل رسوم متنوّعة واعتبارها "إيرادات ضريبيّة" قبل فرض الضرائب المذكورة).[17]

[17] على الصعيد الرسمي، تغطي البيانات الّتي تمّ جمعها من الإمارات العربيّة المتّحدة الفترة الّتي تبدأ عام 2010. أمّا هذا التصريح، فهوي مقتبس من المادّة الرابعة الواردة في التقرير حول الإمارات العربيّة المتّحدة.

ويؤكّد مخطط التشتت الوارد أدناه أنّ البلدان الّتي تكون حصّتها من الموارد الريعيّة أعلى، المتمثلة بنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي، قد سجّلت نتائج أدنى على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي عام 2000. بحلول عام 2019، تراجعت معظم الواردات من المنتجات الريعيّة في أغلب البلدان، في حين تمكّنت العديد من الدول من تحسين نتائجها على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي، يشير إلى العلاقة بين المؤشّر والناتج الإجمالي المحلّي ويدحض السببيّة بينهما.

الشكل 4.11 - مخطط تشتت يبيّن نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي لقطاع الموارد الريعيّة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي

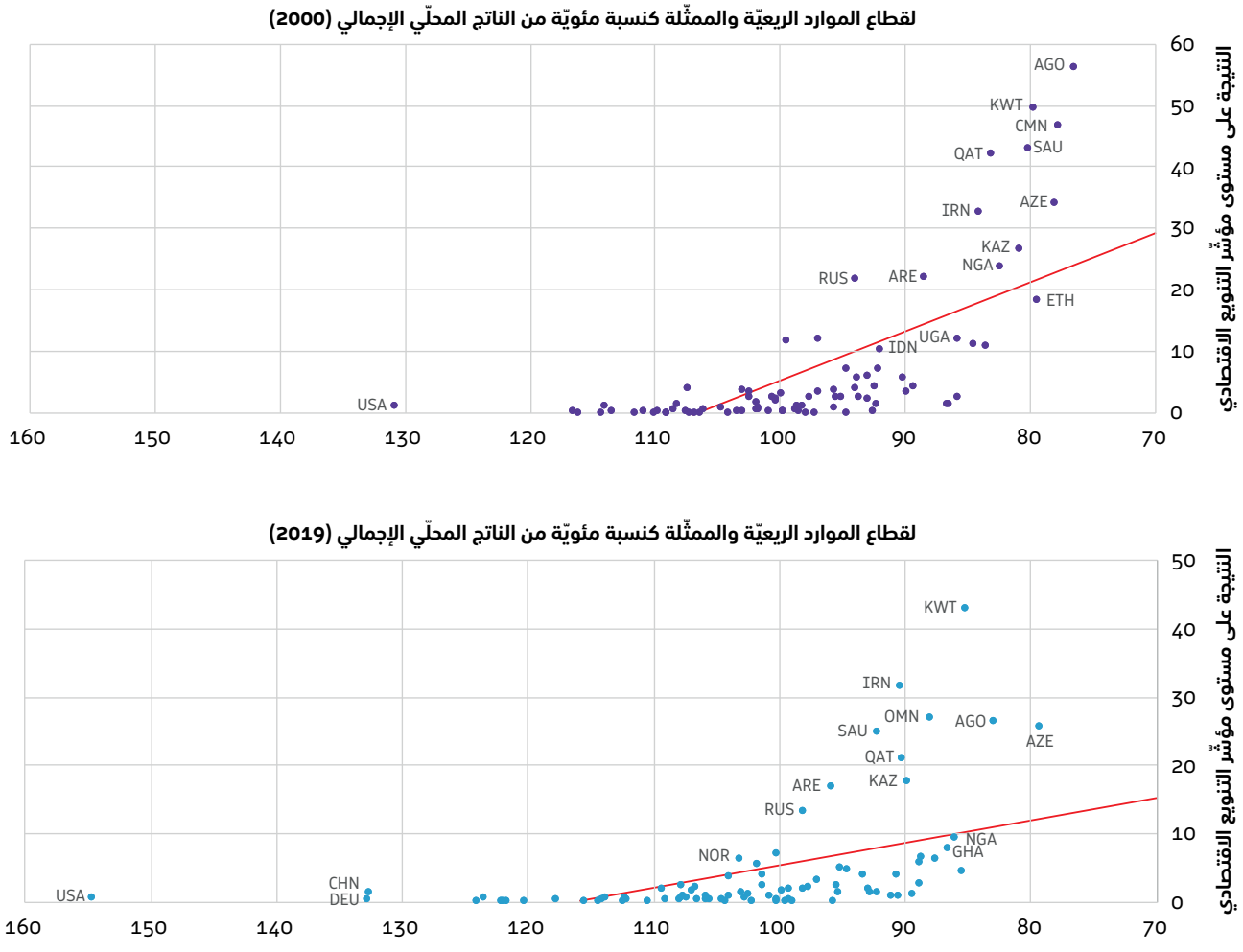

على النحو المبيّن في الشكل 4,12، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحسّناً ملحوظاً على مستوى مؤشّر التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدّة بين عامي 2000 و2019، وذلك بفضل مخططاتها الآيلة إلى تحقيق التنويع، غير أنّ البحرين، الّتي كانت رائدة على مستوى المنطقة خلال أوائل الألفيّة، لم تشهد أيّ تحسّن بخلاف الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة الّتي حقّقت تحسّناً ملحوظاً.

الشكل 4.12 - **أداء مؤشر التنويع الاقتصادي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي (2000 - 2010 - 2019)**

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يكمن التحدّي المرتبط بالسياسات، بالنسبة إلى البلدان الّتي يقوم اقتصادها على الموارد، في النجاح في تحويل الموارد الريعيّة إلى محرّكٍ للنمو بدلاً من أن تكون عائقاً أمام التنمية الاقتصاديّة، وبالتالي تفادي مفارقة الوفرة.

وقد نجحت النسخة الأولى من مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي في وضع آلية تحليل متعدّدة الأبعاد وقياس التنويع الاقتصادي من حيث **تنويع المخرجات والتجارة والإيرادات الحكوميّة.**

خلال العقدين الأخيرين، وخلافاً للافتراضات الأساسيّة، نجد أنّ **الفجوة بين البلدان الأكثر والأقلّ تنوّعاً قد توسّعت بدلاً من أن تديق.**

غير أنّ الدلائل الموجودة لا تقترح أيّ تفاوتٍ بين البلدان الأكثر والأقلّ تنوّعاً، إلّا أنّنا نلاحظ أيضاً أنّ البلدان المصدّرة للسلع الأساسيّة الّتي اعتمدت إصلاحات معيّنة من أجل تعزيز عمليّة التنويع الاقتصادي قد ترجمت جهودها في الحلول في مراتب متقدّمة من ترتيب الدول ذات الصلة، **حيث إنّ البلدان مثل النرويج وأستراليا وماليزيا وتشيلي تقدّم خير مثال حول قدرتها على التخلّي عن اعتمادها على الموارد الطبيعيّة.**

ما الّذي يميّز هذه البلدان إذاً؟

شهدت البلدان الّتي كانت في الأساس رائدة في مجال التنويع الاقتصادي، غير أنّها تطوّرت مع مرور الوقت، إدراك البلدان الأخرى لها،

ما يسلّط الضوء على ضرورة وضع استراتيجيّة مستدامة من أجل تحقيق الإصلاحات المستهدفة، مثل تسهيل اعتماد التكنولوجيّات الجديدة والعوامل المؤسسية والماليّة والتجاريّة وتلك المرتبطة باليد العاملة من أجل تسهيل تحقيق التنويع.

وفي حين استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من الثورة على مستوى السياسات الإصلاحيّة الّتي تركّز على التنويع، ما زالت الطريق طويلة أمام هذه البلدان لتحقيق نسب مئويّة أعلى، مع الإشارة إلى أنّ **تحليل العوامل الاقتصاديّة والهيكليّة والمؤسسيّة قد يوفّر الإجابة المناسبة في هذا الصدد.**

تشمل العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي والّتي تشكّل محرّكاً لعمليّة التنويع ما يلي:

سعر الصرف الفعلي (من أن معدّل سعر الصرف المبالغ في قيمته والمحدّد عبر نسبة الربحيّة الّتي تمّ تقليصها أن يثبط عزيمة المستثمرين في الاضطّلاع بنشاط اقتصادي أو إنتاجي جديد)

التضخم (حيث يكون لهذه الظروف أثراً سيّئاً على مستوى تطوير القطاع الخاص)

التدفقات الصافية من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (حيث يستند أثر ذلك على الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الحاليّة ومرحلة التنويع - علاقة نصف دائريّة)

معدّل التبادل التجاري (كلّما يكون تركيز الصادرات أكبر كلّما كان معدّل التبادل التجاري أعلى)

الاستثمار كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي (حيس يكون لذلك أثر إيجابي على عمليّة التنويع)

يمكن لعدّة عوامل مؤسسية وهيكليّة أخرى أن تساهم في دعم الجهود الآيلة إلى تحقيق عمليّة التنويع الاقتصادي

- إلغاء القيود التجاريّة؛
- زيادة القدرة على ابتكار التكنولوجيّات الجديدة واستيعابها؛
- زيادة القدرة على الوصول إلى الدعم المالي وضمان شموليّته ليغطّي تنويع الصادرات؛
- أخذ العوامل الهيكليّة الأخرى في الاعتبار، بما في ذلك السكان؛
- الاستفادة من رأس المال البشري (من حيث التخصّصات والمهارات الإضافيّة ومستوى الابتكار والإنتاجيّة الأعلى)؛
- الاستفادة من البنى التحتيّة؛ و
- الاستفادة من المؤسسات.

سوف تهدف النسخ الأخرى من مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي إلى زيادة التغطية من حيث البلدان والفترات الزمنيّة وتعزيز قائمة المؤشّرات في سبيل تغطية الأبعاد الأخرى لعمليّة التنويع، مثل بعد تدفّق اليد العاملة.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم النسخ الأخرى من مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي بإجراء تحليل عملي للعوامل الّتي تحرّك عمليّة التنويع الاقتصادي أو تعيقها، من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما هي السياسات الّتي كان تطبيقها ناجحاً؟

وما هي العوامل والسياسات الّتي أثّرت سلباً على عمليّة التنويع الاقتصادي ما أدّى إلى وضع البلدان الّتي تعتمد أنظمتها الاقتصاديّة على الموارد الطبيعيّة أو على السلع الأساسيّة تحت رحمة مفارقة الوفرة؟

الفصل السادس

المراجع

Ahmadov, A. (2014): “Blocking the Pathway Out of the Resource Curse: What Hinders Diversification in Resource Rich Developing Countries?”, Global Economic Governance Working Paper No. 98/2014, University of Oxford.

Bahar, Dany, and Miguel A. Santos (2018): “One more resource curse: Dutch disease and export concentration” Journal of Development Economics, 114-102 :132.

Beblawi, H. (1987): “The Rentier State in the Arab World”, Chapter 2 in The Rentier State, edited by Hazem Beblawi & Giacomo Luciani, Routledge.

Bjørnland, Hilde C. and Thorsrud, Leif Anders (2014): Boom or Gloom? Examining the Dutch Disease in Two-Speed Economies, Norges Bank Working Paper 12.

Bravo-Ortega and de Gregorio (2007): “The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital, and Economic Growth.” Chapter 4 in Natural Resources: Neither Curse nor Destiny, edited by Daniel Lederman and William F. Maloney. Stanford University Press.

Brenton, P. and Newfarmer, R. (2007): “Watching More Than The Discovery Channel: Export Cycles and Diversification in Development”, World Bank Policy Research Working Paper 4302.

Burgess & Stern (1993): “Taxation and Development”, Journal of Economic Literature, Vol. 2) 31), pp 830-762.

Cadot, O., CarrËre, C. and Strauss-Kahn, V. (2013): “Trade Diversification, Income and Growth: What Do We Know?”, Journal of Economic Surveys, Vol 4)27), pp. 812-790

Cadot, Olivier, Carrere, Celine and Strauss-Kahn (2011), “Trade Diversification: Drivers and Impacts,” chapter in ILO-EU co-publication “Trade and Employment: From Myths to Facts” (M. Jansen, R. Peters and J. M. Salazar Xirinachs (Eds.)).

Cherif, R., Hasanov, F., and Zhu, M. (2016): “Breaking the Oil Spell: The Gulf Falcons’ Path to Diversification”, IMF.

Coady, D., Parry, I., Nghia-Piotr Le, and Shang, B. (2019): “Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates”, IMF Working Paper

Compaoré, A., Ouedraogo, R. Sow, M. and Tapsoba, R. (2020): “Fiscal Resilience Building: Insights from a New Tax Revenue Diversification Index”, IMF Working Paper No. 94/20, June.

Ebril, N. (2011): “Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?”, International Monetary Fund Working Paper, 171/11.

Felipe, J. and Mehta, A. (2016): “Deindustrialization? A Global Perspective”, Economic Letters, 151-148 :149.

Frankel, J.A. (2010): “The Natural Resource Curse: A Survey”, NBER Working Paper No. 15836, March.

Giri, R., Quayyum, S. N., Yin, R. (2019): “Understanding Export Diversification: Key Drivers and Policy Implications”, International Monetary Fund Working Paper, 105/19.

Gylfason, T. (2001): “Natural Resources, Education, and Economic Development”, European Economic Review, Vol 45, No. 6-4, pp 59-847

Gylfason, T. Herbertsson, T. T. and Zoega, G. (1999): “A Mixed Blessing: Natural Resources and Economic Growth”, Macroeconomic Dynamics Vol 2)3), pp 25-204

Harding, T., Venables, A. J. (2013): “The Implications of Natural Resource Exports for Non-resource Trade”, OxCarre (Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies) Research Paper, 103.

Hausmann, R., & Klinger, B. (2006): “Structural transformation and patterns of comparative advantage in the product space”, CID Working paper 128.

Hausmann, R., Hidalgo, C., Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., Jimenes, J., Simoes, A. and Yildirim, M. (2014): “The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity”, Centre for International Development, Harvard University.

Hidalgo C. A., Hausmann R. (2009): “The building blocks of economic complexity”, Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, Vol 26)106), pp. 10575-10570

Hidalgo, C., Klinger, B., Barabasi, A-L., and Hausmann, R. (2007): “The Product Space Conditions the Development of Nations”, Science, 317, pp 487-482.
Iganatenko, A., Raei, F., Mircheva, B. (2019): “Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?”, International Monetary Fund Working Paper, 18/19.

Imbs, J., and Wacziarg, Romain (2003): «Stages of Diversification», American Economic Review, 86-63 :(1) 93.

IMF (2014): “Long-Run Growth and Macroeconomic Stability in Low-Income Countries - The Role of Structural Transformation and Diversification”, IMF Policy Paper, March.

IMF (2014): “Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future”, IMF Staff Discussion Note, December.

IMF (2016): “Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries”, Background Note prepared for the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Apr.

IMF (2020): The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region”, IMF Middle East & Central Asia Research Department, 01/20.

Ismail, K. (2010): “The Structural Manifestation of the ‘Dutch Disease’: The Case of Oil Exporting Countries”, International Monetary Fund Working Paper, 103/10.

James, A. (2014): “The Resource Curse: A Statistical Mirage?”, OxCarre Papers, University of Oxford (published in Journal of Development Economic, 2015, Vol 114, issue C, pp 63-55.)

Klinger, B. and Lederman, D. (2006): “Diversification, Innovation, and Imitation inside the Global Technological Frontier”, World Bank Policy Research Working Paper 3872, April.

Krugman, P. (1987): “The Narrow Moving Band, the Dutch Disease, and the Competitive Consequences of Mrs. Thatcher: Notes on Trade in the Presence of Dynamic Scale Economies”, Journal of Development Economics, Vol 2-1) 27), pp 55-41.

Lashitew, A., Ross, M. L., Werker, E. (2021): “What Drives Successful Economic Diversification in Resource-Rich Countries?”, The World Bank Research Observer, Volume 36, Issue 2, Pages 196-164

Lederman, D. and Maloney, W.F. (2007): “Natural Resources: Neither Curse nor Destiny”, Stanford University Press. https://openknowledge.worldbank.org/handle/7183/10986

Lederman, D., and Maloney, W. (2012): “Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policy”, The World Bank, Washington D.C.

Lucas, R. (1988): “On the mechanics of economic development”, Journal of Monetary Economics.

McIntyre, A., Li, M. X., Wang, K., Yun, H. (2018): “Economic Benefits of Export Diversification in Small States”, International Monetary Fund Working Paper, 86/18.

Mehlum, H., Moene, K. and Torvik, R. (2006): “Institutions and the Resource Curse”, Economic Journal 116, pp 20-1.

Miroudot, S. (2017): “The Servicification of Global Value Chains: Evidence and Policy Implications”, Paper prepared for UNCTAD Multi-year Expert Meeting on Trade, Services and Development, 20 - 18 July 2017, Palais des Nations, Geneva, Switzerland

Mirzoev, T. N., Zhu, L., Yang, Y., Zhang, T., Roos, E., Pescatori, A., Matsumoto, A. (2020): “The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region”, IMF Departmental Papers No. 01/20.

OECD/WTO (2019): “Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment”, OECD Publishing.

Rodriguez, F., and Sachs, J. (1999): “Why Do Resource-Abundant Economies Grow More Slowly?”, Journal of Economic Growth, No. 3, pp 303-277.

Usman, Z. and Landry, D. (2021): “Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters”, Carnegie Endowment for International Peace, April.

Sachs, J. and Warner, A. (2001): “The Curse of Natural Resources”, European Economic Review, Vol 45, issue 6-4, pp 838-827.

Sachs, J., and Warner, A. (1995): “Natural Resource Abundance and Economic Growth”, Leading Issues in Economic Development, New York: Oxford University Press.

Thomas, A. and Treviño, J. P. (2013): “Resource Dependence and Fiscal Effort in Sub-Saharan Africa”, IMF Working Paper No. 188/13, August.

الملحق أ

مؤشّرات البيانات والبيانات الوصفيّة

الجدول أ.1 - **المؤشرات الفرعيّة المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي**

المؤشر الفرعي	المتغيّرات	المصدر
المخرجات	الناتج الإجمالي المحلّي الفعلي	صندوق النقد الدولي
	الزراعة والحراجة وصيد السمك، قيمة مضافة، نسبة مئويّة من الناتج الإجمالي المحلي: بحسب التصنيف المهني الدولي (الفئات 1 إلى 5)، يشمل أعمال الحراجة والصيد وصيد السمك وزراعة الحبوب وإنتاج الماشية	مؤشرات التنمية العالمية
	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي: يشمل تحسين الأراضي والمحطات والآلات وشراء التجهيزات وبناء الطرقات وسكك الحديد وما إلى ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية	مؤشرات التنمية العالمية
	الصناعة، نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي: بحسب التصنيف المهني الدولي (الفئات 10 إلى 45)، ويشمل الصناعات التحويليّة (الفئات 15 إلى 37 من التصنيف المهني الدولي) والتعدين والصناعات التحويليّة (كمجموعة فرعيّة منفصلة) والإنشاءات والكهرباء والمياه والغاز	مؤشرات التنمية العالمية
	الصناعات التحويليّة، نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي: الصناعات الّتي تُعتبر صناعات تحويليّة بحسب التصنيف المهني الدولي (الفئات 15 إلى 37)	مؤشرات التنمية العالمية
	المصادر الريعيّة، نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي: مجموع الإيرادات الريعيّة من النفط والغاز الطبيعي والفحم (الصلب والطري) والمعادن والمصادر الحرجيّة	مؤشرات التنمية العالمية
	الخدمات، قيمة مضافة، نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي: الخدمات المحدّدة بحسب التصنيف المهني الدولي (الفئات 50 إلى 99)، وتشمل أوجه القيمة المضافة من حيث تجارة الجملة والتجارة بالتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والخدمات الحكوميّة والماليّة والمهنيّة والشخصيّة، مثل التعليم والخدمات الصحيّة والعقاريّة والمصرفيّة والضرائب على الواردات	مؤشرات التنمية العالمية
	القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة	منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية
	حصّة الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية	منظمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعية

الجدول أ.1 - **المؤشرات الفرعيّة المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي**

المؤشر الفرعي	المتغيّرات	المصدر
التجارة	**الصادرات من السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي):** تشمل كافة المعاملات القائمة بين المقيمين في بلدٍ ما وباقي العالم، بما في ذلك تغيير ملكيّة السلع العامة والصادرات الصافية من السلع والذهب والخدمات من كونها مملوكة من قبل المقيمين إلى غير المقيمين	مؤشرات التنمية العالمية
	الصادرات من النفط، نسبة مئوية من الصادرات من السلع: تشمل السلع الواردة في القسم الثالث من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (الوقود المعدني والزيوت وغير ذلك من المواد ذات الصلة)	مؤشرات التنمية العالمية
	مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات (مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال): قياس توزيع القيمة التجارية على مختلف شركاء جهة التصدير، حيث تكون قيمة المؤشّر قريبة من 1 في البلدان الّتي تكون تجارتها (من حيث الصادرات والواردات) مركّزة في عددٍ قليل من الأسواق، أيّ أنّ محفظتها التجاريّة ليست منوّعة.	حلول التجارة العالمية المتكاملة
	الواردات من السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي): قيمة كافّة السلع وغير ذلك من الخدمات السوقيّة الّتي يحصل عليها البلد من باقي بلدان العالم (مثل قيمة السلع والشحنات والتأمين والنقل والسفر وعائدات الملكية ورسوم الترخيص وغير ذلك من الخدمات، مثل الاتصالات والإنشاء والمعلومات والأعمال والخدمات الشخصيّة والخدمات الحكوميّة	مؤشرات التنمية العالمية
	الصادرات من الصناعات التحويليّة، نسبة مئوية من إجمالي الصادرات من السلع: تشمل السلع المحدّد في القسم الخامس (المواد الكيميائيّة) والسادس (الصناعات الأساسيّة) والسابع (الآلات ومعدّات النقل) والثامن (سلع مصنّعة متفرّقة) من التصنيف الموحد للتجارة الدولية، باستثناء الفئة 68 (المعادن غير الحديدية)	مؤشرات التنمية العالمية
	الصادرات من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة، نسبة مئوية من الصادرات من الصناعات التحويليّة: حصّة الصادرات من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة من إجمالي الصادرات من الصناعات التحويليّة	مؤشرات التنمية العالمية
	التجارة بالسلع، نسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي: حصّة التجارة بالسلع من الناتج المحلّي الإجمالي أيّ مجموع الصادرات والواردات وعامل قسمتها على قيمة الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية
	إجمالي الصادرات من الخدمات، بالدولار الأمريكي: المخرجات الاقتصاديّة المرتبطة بالسلع الأساسيّة غير الملموسة الّتي قد يتمّ إنتاجها ونقلها واستهلاكها في الوقت ذاته	مؤشرات التنمية العالمية
	مؤشّر تركيز الصادرات من المنتجات: المؤشر تركيز الصادرات من المنتجات	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
	مؤشّر تركيز الواردات من المنتجات: المؤشر تركيز الواردات من المنتجات	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الجدول أ.1 - المؤشرات الفرعيّة المرتبطة بمؤشّر التنويع الاقتصادي

المؤشر الفرعي	المتغيّرات	المصدر
الإيرادات	إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي
	إيرادات ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي
	إيرادات الضرائب على السلع والخدمات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي
	الإيرادات الضريبيّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي
	إجمالي الإيرادات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي
	إجمالي الإيرادات من التجارة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	صندوق النقد الدولي

الجدول أ.2 - قائمة بالبيانات الناقصة والمرتبطة بالمخرجات

القيمة المضافة لقطاع الزراعة والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**تكوين رأس المال الثابت الإجمالي** الممثّل كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**القيمة المضافة لقطاع الصناعة** والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة** والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**القيمة المضافة لقطاع الموارد الريعيّة** والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**القيمة المضافة لقطاع الخدمات** والممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	**القيمة المضافة لقطاع التكنولوجيا المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كحصّة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويليّة**	**نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية**
البحرين 2000-2005	إثيوبيا 2000-10	البحرين 2000-05	البحرين 2000-05	إيسلندا 2000-10	البحرين 2000-05	بوركينا فاسو 2000-05, 2017-19	بوركينا فاسو 2000-05, 2017-20
كندا 2018-19	إستونيا 2018-19	كندا 2018-19	كندا 2018-19	إيران 2019	كندا 2018-19	موريتانيا 2000-05, 2017-19	موريتانيا 2000-05, 2017-20
إستونيا 2019	قطر 2018-19	اليابان 2019	الصين 2000-03		اليابان 2019		
إيسلندا 2017-18	الإمارات العربية المتحدة 2000	نيوزيلندا 2019	اليابان 2019		كينيا 2000-05		
إيران 2018-19	زامبيا 2000-09		موريتانيا 2019		نيوزيلندا 2019		
إسرائيل 2019			نيوزيلندا 2019		البيرو 2019		
اليابان 2018-19			روسيا 2000-01				
الأردن 2019							
نيوزيلندا 2017-19							
البيرو 2019							
سنغافورة 2019							
تونس 2019							
الولايات المتحدة 2018-19							

الجدول أ.3 - قائمة بالبيانات الناقصة والمرتبطة بالتجارة

إجمالي قيمة الصادرات	الصادرات النفطيّة الممثّلة كنسبة مئويّة مالصادرات	مؤشّر تركيز السوق من حيث الصادرات (مؤشّر هيرشمان - هيرفيندال)	الواردات	الصادرات من الصناعات التحويلية	الصادرات المصنّعة من التكنولوجيّات المتوسّطة والمتقدّمة والممثّلة كنسبة مئويّة من إجمالي الصادرات من السلع	الصادرات من الخدمات
الإمارات العربية المتّحدة 2000	أنغولا 2000-06, 2008, 2019	أنغولا 2000-06,2008	الإمارات العربية المتحدة 2000	أنغولا 2000-14, 2019	أنغولا 2000-14, 2019	النمسا 2000-04
	أذربيجان 2019	بوركينا فاسو 2006		أذربيجان 2019	بوركينا فاسو، لا يوجد بيانات	البحرين 2019
	البحرين 2019	كامبوديا 2017-18		البحرين 2019	سنغافورة 2003	بلجيكا 2000-01
	بوليفيا 2019	الكاميرون 2018		بوليفيا 2016- 19		بوركينا فاسو 2000-04
	بوركينا فاسو 2006	إثيوبيا 2017-18		بوركينا فاسو 2006	بيانات عام 2019 ناقصة بالنسبة إلى جميع البلدان	ساحل العاج 2000-04
	كامبوديا 2006 -07, 2009	الغابون 2010-19		كامبوديا 2019		أثيوبيا 2019
	الكاميرون 2018-19	غانا 2014-15		الكاميرون 2018-19		الغابون 2006, 2016-19
	إستونيا 2018-2019	إيران 2007-09, 2012, 2015, 2018		إستونيا 2019		إيرلندا 2000-04
	إثيوبيا 2000, 2005-06, 2019	كينيا 2011-12 2014-16		إثيوبيا 2019		إيران 2017-19
	الغابون 2010-2019	موريتانيا 2015, 2018		الغابون 2010-19		لبنان 2000-01
	غانا 2002, 2004	نيجيريا 2004-05, 2015		غانا 2002		موريتانيا 2000- 11
	إيران 2007-09, 2012, 2019	باكستان 2000-02		إيران 2007-09, 2012, 2019		قطر 2000-10
	كينيا 2011-12, 2014	قطر 2009, 2011		الأردن 2005		السنغال 2019
	لبنان 2019	سريلانكا 2018		كينيا 2011-12, 2014		الإمارات العربية المتحدة 2018-19
	موريتانيا 2000-06, 2016-19	تونس 2018		الكويت 2005، 2012		
	نيجيريا 2004-05	زامبيا 2016		لبنان 2019		
	عمان 2019	بيانات عام 2019 ناقصة بالنسبة إلى جميع البلدان		موريتانيا 2001- 03, 2006		
	قطر 2012			هولندا 2019		
	المملكة العربية السعودية 2019			نيجيريا 2004-05		
	سريلانكا 2018-19			عمان 2019		
	السويد 2019			إسبانيا 2010-11, 2013		
	أوغندا 2019			سريلانكا 2018- 19		
	أوكرانيا 2019			السويد 2019		
	الإمارات العربية المتحدة 2002-04, 2006, 2009-11			أوكرانيا 2019		
				أوغندا 2019		

الجدول أ.4 - قائمة بالبيانات الناقصة والمرتبطة بالإيرادات

إيرادات الضرائب على الإنتاج الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات ضريبة الدخل الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إيرادات الضرائب على السلع والخدمات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الضريبية الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إجمالي الإيرادات الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي	إجمالي إيرادات الضرائب التجاريّة الممثّلة كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي
أنغولا 2016-18	أنغولا 2016-18	أنغولا 2016-18	أنغولا 2016-18	أنغولا 2016-18	أنغولا 2016-18
أستراليا 2018	أستراليا 2018	أستراليا 2018	أستراليا 2018	أستراليا 2018	أستراليا 2018
البحرين 2012 ,2005-08	البحرين 2012	البحرين 2012	البحرين 2012	بوليفيا 2008-18	بوليفيا 2008-18
بوليفيا 2014-18	بوليفيا 2014-18	بوليفيا 2014-18	بوليفيا 2014-18	تشيلي 2018	تشيلي 2018
بوتسوانا 2000-05	بوتسوانا 2000-05	بوركينا فاسو 2018	بوتسوانا 2000-02	الصين 2000-04	الصين 2000-04
بوركينا فاسو 2018	بوركينا فاسو 2018	تشيلي 2018	تشيلي 2018	ساحل العاج 2015-17 ,2000	ساحل العاج 2015-17 ,2000
تشيلي 2018	الكاميرون 2018	الصين 2018	الصين 2000-04	الغابون 2018	الغابون 2018
ساحل العاج 2015-17 ,2000	تشيلي 2018	كولومبيا 2000	ساحل العاج 2015-17 ,2000	الهند 2017-18 ,2012	الهند 2017-18 ,2012
مصر 2018	ساحل العاج 2015-17 ,2000	كوستا ريكا 2002-03	الغابون 2018	إيران 2018	إيران 2018
إثيوبيا 2000	إثيوبيا 2000	ساحل العاج2000, 2015-17	الهند 2017-18 ,2012	كازاخستان 2018	كازاخستان 2018
اليونان 2018	الهند 2017-18 ,2012	الهند 2017-18 ,2012	إيران 2018	الكويت 2018 ,2000	الكويت 2018 ,2000
الهند 2017-18 ,2012	إندونيسيا 2016-18 ,2000	إندونيسيا 2016-18 ,2000	كازاخستان 2018	مدغشقر 2018	مدغشقر 2018
إندونيسيا 2016-18 ,2000	إيران 2017-18 ,2006	إيران 2017-18	الكويت 2016-18 .2000	ماليزيا 2016-18	ماليزيا 2016-18
إيران 2010-18	كازاخستان 2018	كازاخستان 2018	مدغشقر 2018	المكسيك 2018	المكسيك 2018
كازاخستان 2018	كينيا 2016	كينيا 2016	ماليزيا 2016-18	المغرب 2000-01	المغرب 2000-01
كينيا 2016	الكويت 2016-18 ,2000	الكويت 2016-18 .2000	نيجيريا 2008-18	نيوزيلندا 2018	نيوزيلندا 2018
الكويت 2000	مدغشقر 2018	مدغشقر 2018	عمان 2014	نيجيريا 2018	نيجيريا 2018
مدغشقر 2018	ماليزيا 2016-18	ماليزيا 2016-18	باكستان 2016-18	عمان 2014	عمان 2014
ماليزيا 2016-18	موريتانيا 2008-18	موريتانيا 2008-18	قطر 2009-18	باكستان 2016-18	باكستان 2016-18
موريتانيا 2006-18	نيجيريا 2008-18	نيجيريا 2016-18	المملكة العربية السعودية 2005-2008	باراغواي 2018	باراغواي 2018
باكستان 2016-18	عمان 2014-18	باكستان 2016-18	السنغال 2018	رومانيا 2016-18	رومانيا 2016-18
روسيا 2007	باكستان 2016-18	روسيا 2000-01	تونس 2018	روسيا 2018	روسيا 2018
المملكة العربية السعودية 2005-08	المملكة العربية السعودية 2005-2008	المملكة العربية 2005-2008	الإمارات العربية المتحدة 2000-10	السنغال 2018	السنغال 2018
السنغال 2018	السنغال 2018	السنغال 2018	الأوروغواي 2017-18	تونس 2018	تونس 2018
تونس 2018	تونس 2018	تونس 2018	زامبيا 2018	تركيا 2002-2005	تركيا 2002-2005
أوروغواي 2017-18	الإمارات العربية المتحدة 2004, 2010	الإمارات العربية المتحدة 2000-10		الأرغواي 2018	الأرغواي 2018
زامبيا 2017-18 ,2000	الأرغواي 2017-18	الأرغواي 2017-18		زامبيا 2018	زامبيا 2018
	زامبيا 2017-18 ,2000	زامبيا 2017-18 ,2000			
بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، البحرين، كولومبيا، ساحل العاج، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، البحرين، كولومبيا، ساحل العاج، أثيوبيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، البحرين، كولومبيا، ساحل العاج، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، بوتسوانا، كولومبيا، ساحل العاج، الإمارات العربية المتحدة	بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، بوتسوانا، كولومبيا، ساحل العاج، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة	بيانات عام 2019 متوفرة فقط للأرجنتين، البحرين، كولومبيا، ساحل العاج، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة

الملحق ب

مجموعات المنتجين بحسب المناطق والدخل والسلع الأساسيّة

ب.1 - مجموعات الدول بحسب التوزيع الإقليمي*

شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أوروبا الغربية
أستراليا	أذربيجان	الأرجنتين	البحرين	كندا	الهند	أنغولا	النمسا
كامبوديا	جمهورية التشيك	بوليفيا	مصر	الولايات المتحدة الأمريكية	باكستان	بوتسوانا	بلجيكا
الصين	إستونيا	البرازيل	إيران		سيريلانكا	بوركينا فاسو	الدنمارك
إندونيسيا	المجر	تشيلي	إسرائيل			الكاميرون	فنلندا
اليابان	كازاخستان	كولومبيا	الأردن			ساحل العاج	فرنسا
كوريا	لاتفيا	كوستا ريكا	الكويت			إثيوبيا	ألمانيا
ماليزيا	ليتوانيا	المكسيك	لبنان			الغابون	اليونان
نيوزيلندا	بولندا	الباراغواي	المغرب			غانا	إيسلندا
الفيليبين	رومانيا	البيرو	عمان			كينيا	إيرلندا
سنغافورة	روسيا	الأورغواي	قطر			مدغشقر	إيطاليا
تايلاند	جمهورية سلوفاكيا		المملكة العربية السعودية			موريتانيا	لوكسمبورغ
	سلوفينيا		تونس			موريشيوس	مالطا
	أوكرانيا		تركيا			نيجيريا	هولندا
			الإمارات العربية المتحدة			السنغال	النروج
						جنوب أفريقيا	البرتغال
						أوغندا	إسبانيا
						زامبيا	السويد
							سويسرا
							المملكة المتحدة

* يعتبر البنك الدولي مالطا جزءاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا جزءاً من أوروبا
* يعتبر صندوق النقد الدولي مالطا جزءاً من منطقة اليورو وتركيا جزءاً من البلدان الناشئة في أوروبا
* ملاحظة: إنّ أسماء البلدان الواردة بالأحرف المائلة تشير إلى البلدان غير الساحليّة

ب.2 - مجموعات الدول بحسب توزيع الدخل

البلدان ذات الدخل العالي	البلدان ذات الدخل المنخفض	البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع
أستراليا	بوركينا فاسو	أنغولا	الأرجنتين
النمسا	أثيوبيا	بوليفيا	أذربيجان
البحرين	مدغشقر	كامبوديا	بوتسوانا
بلجيكا	أوغندا	الكاميرون	البرازيل
كندا		ساحل العاج	الصين
تشيلي		مصر	كولومبيا
جمهورية التشيك		غانا	كوستا ريكا
الدنمارك		الهند	الغابون
إستونيا		إندونيسيا	الأردن
فنلندا		الجمهورية الإسلامية الإيرانية	كازاخستان
فرنسا		كينيا	لبنان
ألمانيا		موريتانيا	ماليزيا
اليونان		المغرب	موريشيوس
المجر		نيجيريا	المكسيك
إيسلندا		باكستان	الباراغواي
إيرلندا		الفيليبين	البيرو
إسرائيل		السنغال	رومانيا
إيطاليا		سيريلانكا	الاتحاد الروسي
اليابان		تونس	جنوب أفريقيا
كوريا		أوكرانيا	تايلاند
الكويت		زامبيا	تركيا
لاتفيا			
ليتوانيا			
لوكسمبورغ			
مالطا			
هولندا			
نيوزيلندا			
النرويج			
عمان			
بولندا			
البرتغال			
قطر			
المملكة العربية السعودية			
سنغافورة			
سلوفينيا			
إسبانيا			
السويد			
سويسرا			
الإمارات العربية المتحدة			
المملكة المتحدة			
الولايات المتحدة الأمريكية			
الأورغواي			

** تستند مجموعات البلدان بحسب التوزيع الإقليمي على تصنيف البنك الدولي بحسب مستوى الدخل (تحديث عام 2021 - 2022) بعد تحديث الدخل الفردي الإجمالي للفرد ومنهجيّة أطلس. تمّ الحصول على هذه البيانات في 21 يوليو 2021، من الرابط الإلكتروني التالي:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

ب.3 - مجموعة البلدان المنتجة للسلع الأساسيّة

بالنظر إلى السلسلة الزمنيّة المؤلّفة من 20 عاماً، تمّ تصنيف البلدان الّتي تعتمد على الموارد الطبيعيّة كما لو أنّها تعتمد على الموارد الطبيعيّة الريعيّة بما لا يقلّ عن حوالي 10% من الناتج المحلّي الإجمالي على مرّ السنين. وقد تمّ الحصول على بيانات الموارد الريعيّة، الممثّلة كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي من البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية). بالإضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعريف البلد الّذي يعتمد على السلع الأساسيّة في الحالات الّتي يزيد فيها هذا الاعتماد عن 60% من إجمالي الصادرات من السلع، من حيث قيمتها (بما يغطّي كامل المدّة الزمنيّة تقريباً). وقد تمّ الحصول على البيانات المرتبطة بالحصّة من السلع الأساسيّة من منظّمة التجارة العالمية، وذلك بالاستناد إلى التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

وقد قام هذا التقرير بتحديد كافّة البلدان الّتي تعتمد على السلع الأساسيّة، وذلك في الحالات الّتي تعتمد فيها تعتمد على الموارد الطبيعيّة الريعيّة بما لا يقلّ عن حوالي 10% من الناتج المحلّي الإجمالي أو في الحالات الّتي يزيد فيها هذا الاعتماد عن 60% من إجمالي الصادرات من السلع.

اسم البلد	الموارد / السلع الأساسيّة	الموارد الريعيّة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	النسبة المئوية لكافّة السلع الأساسيّة من إجمالي الصادرات من السلع
أنغولا	**الصادرات النفطية**	**33.4**	**96.6**
الأرجنتين	الصادرات الزراعية	3.5	65.7
أستراليا	**الصادرات النفطية والصادرات من التعدين والصادرات الزراعية**	**6.4**	**73.0**
أذربيجان	**الصادرات النفطية**	**29.3**	**95.6**
البحرين	الصادرات النفطية	6.1	82.8
بوليفيا	الصادرات النفطية	9.0	86.3
بوركينا فاسو	المعادن والمواد الخام	11.9	44.3
الكاميرون	الصادرات النفطية والزراعية	7.9	87.2
تشيلي	المعادن والمواد الخام	12.8	84.2
كولومبيا	الصادرات النفطية	5.9	69.2
ساحل العاج	الصادرات الزراعية	5.6	76.5
أثيوبيا	**الصادرات الزراعية**	**17.2**	**81.8**
غابون	**الصادرات النفطية**	**29.9**	**87.5**
غانا	الصادرات الزراعية	12.4	51.5
إيسلندا	الصادرات الزراعية	0.0	83.8
إيران	**الصادرات النفطية**	**25.6**	**77.6**
كازاخستان	**الصادرات النفطية**	**22.6**	**85.2**
كينيا	الصادرات الزراعية	3.2	67.3
الكويت	**الصادرات النفطية**	**47.8**	**92.4**
ماليزيا	الصادرات النفطية	10.1	29.1
موريتانيا	**المعادن والمواد الخام**	**27.6**	**80.8**
نيوزيلندا	الصادرات الزراعية	1.6	70.9
نيجيريا	**الصادرات النفطية**	**14.1**	**92.7**
النرويج	الصادرات النفطية	8.9	77.5
عمان	**الصادرات النفطية**	**37.5**	**81.2**
باراغواي	الصادرات الزراعية	1.6	88.4
البيرو	المعادن والمواد الخام	7.0	67.9
قطر	**الصادرات النفطية**	**31.9**	**89.0**
روسيا	**الصادرات النفطية**	**15.9**	**71.3**
المملكة العربية السعودية	**الصادرات النفطية**	**39.2**	**86.2**
أوغندا	**الصادرات الزراعية**	**13.2**	**67.1**
الإمارات العربية المتّحدة	الصادرات النفطية	21.2	42.0
الأوروغواي	الصادرات الزراعية	1.2	71.7
زامبيا	**المعادن والمواد الخام**	**14.3**	**82.5**

الملحق ج

ملحق الأساليب الحسابيّة

تحليل العامل الأساسي

لنفترض أنّ X ناقلاً عشوائيّاً بتباين محدود. يمكن التعبير عن X من خلال دالة خطية مؤلفة من عوامل غير محدّدة القيمة وهامش الخطأ على النجو التالي:

$$X=a+bf+e$$

حيث تكون a ناقلاً للمتوسطات وf مصفوفة العوامل وb مصفوفة التحميلات وe ناقل الأخطاء.
يمكن كتابة مصفوفة التباين – التغاير لـ X (Σ) على النحو التالي:

$$\Sigma=bb'+\Psi$$

حيث تكون (Σ) مصفوفة التباين - التغاير للأخطاء والتي من المفترض أن تكون مائلة. إنّ المصطلح الأول من المعادلة هو التطبيع الذي يحدد مصفوفة التحميلات باعتبار العوامل غير مترابطة.

تحليل العنصر الأساسي

يُعدّ تحليل العنصر الأساسي تطبيقاً لتحليل العامل حيث يتمّ افتراض أنّ العوامل ثابتة وليست عشوائيّة وأنّ القيم المتبقية متماثلة التفاوت.

الشبكة العصبونية الاصطناعية

يمكن التعبير عن الشبكة العصبونية الاصطناعية من خلال المعادلة التالية:

$$Y_n=f(w_{n-1}\ Y_{n-1})$$

حيث تكون Y المخرج وw ناقل المرجح وf دالة، وذلك في الحالة المرتبطة بمؤشر التنويع الاقتصادي حيث يكون هناك نموذج خطي لطبقات المدخلات والطبقات المتوسطية ومعادلة خطية بسيطة بطبقة المخرجات.
يتمّ نشر الأخطاء بشكل راجع من خلال الشبكة عبر المعادلة:

$$E_{n-1}=w'_n\ E_n$$

يتمّ تحديث المرجحات في كلّ مرّة من خلال معدل التعليم L:

$$\frac{\delta E_{n+1}}{\delta w_n}\ w_n=w_n-L$$

يتم تشغيل النموذج باستخدام نزول الانحدار العشوائي.

الاستدلال البايزي

لنفترض نموذج انحدار خطي حيث تكون مصفوفة المتغيرات التفسيرية مقسمة إلى مجموعتين فرعيتين، حيث تكون الأولى متضمنة في النموذج بالتأكيد أمّا الثانية فلا يكون تضمينها مؤكداً.

$$Y=X_1\ B_1+X_2B_2+e$$

يشير عدم تأكيد التضمين في النموذج إلى أنّه من الممكن الحصول على نتيجة تقديرية بمتوسط خطأ تربيعي أقلّ من تقدير المربعات الصغرى العادية غير المقيدة باستخدام جميع المتغيرات. هناك نماذج عبارة عن I=2k2 حيث يشير الرقم K2 إلى عدد المتغيرات في X2. يتمّ الحصول على النموذج Mi من خلال تضمين مجموعة فرعية من متغيرات K2 حيث تكون k2i≤k2≥0 للمكن من كتابتها على الشكل التالي:

$$Y=X_1B_1+X_{2i}\ B_{2i}+e_i$$

يتمّ التعبير عن متوسط تقديري لـ B1 من خلال النموذج التالي:

$$\widehat{B_1}=\sum_{i=1}^{I}\lambda_i\ \widehat{B_{1l}}$$

حيث تمثل λ_i المرجح و $\widehat{B_{1l}}$ تقدير B1 الذي يتمّ الحصول عليه من خلال التطبيق على طراز Mi.
بهدف تقديم احتمالات البايزي المسبقة، يتمّ ترجيح النماذج بالاستناد إلى احتمالاتها اللاحقة. يتمّ التعبير عن الترجيحات تحت الاحتمالات السابقة المتساوية على الشكل التالي:

$$_i=p(Y\ M_i\ )=c(g/(1+g))^(k_2i/2)\ (Y^'\ M_1\ A_i\ M_1\ Y)^(-(n-k_1)/2)$$

حيث يكون كلّ من c وg ثابتين: $M_1=I-(X'\ X)^{-1}\ X'$ و

$$A_i=\frac{g}{1+g}\ \{M_1-M_1\ X_{2i}\ (X'_{2i}\ M_1\ X_{2i}\ )^{-1}\ X'_{2i}\ M_1\}$$

صفحة الشكر والتقدير

تم إعداد تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الإسهامات والبيانات التي جمعت بعد استشارة مجموعة من الجهات الرائدة والخبراء العالميّين في مختلف مراحل إعداد التقرير. ويُعبّر مؤلّفو التقرير عن امتنانهم للخُبراء العالميّين التالي ذكرهم تقديراً لوقتهم الثمين الّذي خصّصوه والبيانات الّتي قدّموها على مختلف مستويات إعداد تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي، حيث ساهمت عمليّات المراجعة الّتي أجروها في تعزيز جودة ومصداقيّة وواقعيّة المشروع وإثرائه بالبيانات وزيادة نطاق تأثيره على التنويع الاقتصادي وتنويع السياسات.

الخبراء من المنظّمات الدوليّة (بحسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم):

مجموعة البنك الدولي (WB):

د. ريتا رمالو، مدير أول لمجموعة المؤشّرات العالميّة

د. ناوكو ك. كوجو، خبير اقتصادي أوّل

صندوق النقد الدولي (IMF):

د. تيم كالين، رئيس قسم مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي

د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

د. أناليزا بريمي، رئيس وحدة السياسات الهيكليّة والابتكار لدى مركز التطوير التابع لمنظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة

د. ماريا روزا لوناتي، استشاري أول لأمانة سرّ شؤون العلاقات العالميّة

د. ماري-إستيل راي، استشاري أول في قسم شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا لدى أمانة سرّ شؤون العلاقات العالميّة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

ألكساندرا لورانت، محلّلة في الوحدة الخاصّة بالسلع

أنو بيلتولا، وحدة تطوير الإحصاءات والمعلومات في قسم استراتيجيّات العولمة والتطوير

جيوفاني فالينسيسي، موظّف معني بالشؤون الاقتصاديّة في قسم البرامج المخصّصة لأفريقيا وأقلّ البلدان نموّاً والبرامج الخاصّة

مراجعة الأقران:

د. احتشام أحمد، زميلة أولى في مركز الأبحاث الاقتصاديّة لدى جامعة بون ومركز الأبحاث الآسيويّة في كليّة لندن للاقتصاد (LSE)

د. إسوار براساد، أستاذ تولاني لمادّة السياسة التجاريّة في جامعة كورنيل وزميل أول لمؤسّسة بروكينغز

د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

زينب عثمان، زميلة أولى ومديرة برنامج أفريقيا في مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي

د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

د. كارن يونغ، زميلة أولى والمديرة المؤسّسة لبرنامج العلوم الاقتصاديّة والطاقة في معهد الشرق الأوسط

د. نيكولاس ديبيرتيس-شوفين، أستاذ مساعد في كليّة جينيف العليا لإدارة الأعمال

وزميل غير مقيم لكليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة

كما يودّ مؤلّفو التقرير التعبير عن تقديرهم لمجلس أمناء والرئيس التنفيذي وعميد كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة، شاكرين دعمهم المطلق خلال مختلف مراحل المشروع.

ويتقدم مؤلّفو التقرير بالشكر للفريق المعني بالأبحاث المرتبطة بالسياسات في كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة، وذلك للدعم الكبير الّذي قدّمه الفريق ومساهمته في الأنشطة المعنيّة بمؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي، مع توجيه الشكر، على وجه الخصوص، إلى الآنسة أنجي شبل المشرفة على إدارة المنشورات، السيد مروان غزال مصمم الشعار، والسيّدة صالحة بوقطارة منسقة المسائل المرتبطة بالموقع الإلكتروني.

حقوق التأليف والنشر

© كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة

لا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير أو النتائج المُدرجة فيه بالضرورة آراء كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة أو مجلس أمنائها أو إدارتها أو موظّفيها.

عند الاستشهاد بأيّ جزءٍ من التقرير، يجب توثيق المصدر على النحو التالي:

براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشّر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2022. دبي: كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة. التقرير متوفّر على الموقع الإلكتروني التالي: www.EconomicDiversification.com

تحتفظ كليّة محمد بن راشد للإدارة الحكوميّة بحقوق الملكيّة الفكريّة وحقوق التأليف والنشر الممنوحة بموجب هذا التقرير.

التصميم والتنسيق: شركة إنفوغرافيك. لي (Infographic.ly)

من أجل عرض النسخة التفاعلية من تقرير مؤشّر التنويع الاقتصادي لعام 2022 أو تحميل نسخة عن أحدث مجموعة بيانات أو أحدث نسخة من هذا التقرير، يُرجى زيارة: www.EconomicDiversification.com أو www.GEDI.ae

يمكن التواصل مع فريق العمل المشرف على مؤشّر التنويع الاقتصادي لعام 2022 عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي:
EDI@mbrsg.ac.ae

تتوفر بيانات المؤشر العالمي للتنوع الاقتصادي 2022 بالتعاون مع شركة ريفنتنيف عن طريق إيكون. تحتفظ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بجميع حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر الخاصة بهذا التقرير.

حقوق الطباعة والنشر محفوظة لشركة ريفنتنيف. يحظر إعادة نشر محتوى ريفنتنيف أو إعادة توزيعه، سواء من خلال صياغته أو أية وسيلة أخرى دون موافقة خطية مسبقة من شركة ريفنتنيف، ولا تتحمل الشركة أية مسؤولية سواء عن أي خطأ أو غلط أو سهو أو تأخير في محتوى ريفنتنيف أو بياناتها الإلكترونية، أو عن أية إجراءات تُتخذ اعتماداً على هذه البيانات الإلكترونية أو المحتوى. يعد شعار ريفنتنيف علامة تجارية للشركة والشركات التابعة لها.

القمة العالمية للحكومات

@WorldGovSummit

#WorldGovSummit

شارك في النقاش

worldgovernmentsummit.org